

المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية

46

2016

الربع الثاني

المحرر: د. نعمان كنفاني

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (المنسق العام: سلام صلاح)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)

سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: د. شاهر صرصور)

حقوق الطبع

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

© 2016 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص. ب. 19111، القدس، ص.ب. 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

© 2016 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص. ب. 1647، رام الله

تلفون: +972-2-2982700

فاكس: +972-2-2982710

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2016 سلطة النقد الفلسطينية

ص. ب. 452، رام الله

هاتف: +972-2-2409920

فاكس: +972-2-2409922

بريد إلكتروني: info@pma.ps

الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم إعداد هذا العدد بدعم جزئي من:

بنك القدس
Quds Bank



بنك الأردن
Bank of Jordan



فلسطين للتنمية
Palestine For Development

تقديم

المحتويات:

1	الناتج المحلي الإجمالي
4	سوق العمل
7	صندوق 1: من التعليم إلى العمل
9	المالية العامة
10	صندوق 2: المساعدات الأمريكية لإسرائيل
11	القطاع المالي المصرفي
13	صندوق 3: التوزيع الجغرافي للودائع والائتمان
14	القطاع المالي غير المصرفي
15	صندوق 4: هيئة سوق رأس المال: الرقابة على قطاعات سوق رأس المال
17	مؤشرات الاستثمار
17	صندوق 5: "الدخان العربي": تكاليف التهريب وتعقيدات الإصلاح
18	الأسعار والتضخم
20	صندوق 6: التضخم المتوقع
21	التجارة الخارجية
22	صندوق 7: مفاهيم وتعريف اقتصادية: نماذج الجاذبية في التجارة الدولية Gravity Models
24	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2016 - 2010

بهذا العدد من المراقب نكون قد انهينا إصدار الأعداد المقررة لعام 2016 وغطينا التطورات الاقتصادية حتى نهاية الربع الثاني من هذا العام، فهناك فجوة زمنية مدتها نصف سنة تقريباً بين الإصدار وربع السنة الذي يغطيه وذلك بسبب أو تماشياً مع وتيرة إصدار البيانات عن التطورات والمؤشرات الاقتصادية من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

إضافة إلى البيانات الروتينية التي يتضمنها كل عدد من المراقب، يتضمن هذا العدد ستة صناديق تحليلية وتعريف بهيئة سوق رأس المال الفلسطينية والتي ستضم رسمياً إلى الشركاء في إعداد "المراقب الاقتصادي" اعتباراً من عام 2017، أي من العدد القادم. يتضمن العدد كذلك تعريفاً مفهوماً اقتصادياً هاماً، مما سيشكل فصلاً دائماً في المراقب بدأنه في العدد السابق.

لقد قوبل التغيير الذي أجريناه على المراقب في العدد 45 بالاستحسان ونحن نتطلع إلى استلام المزيد من التغذية الراجعة حول ذلك بينما نستمر في العمل على تطوير المراقب ليحتوي على المزيد من التحليل الثاقب للتطورات والمؤشرات والبيانات التي تعكس على الاقتصاد الفلسطيني.

لا يفوتنا في هذه المناسبة أن نقدم الشكر إلى جميع الجهات التي تدعم هذا الإصدار بالتمويل بما يمكننا من تطويره والحفاظ عليه.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية



سلطة النقد الفلسطينية



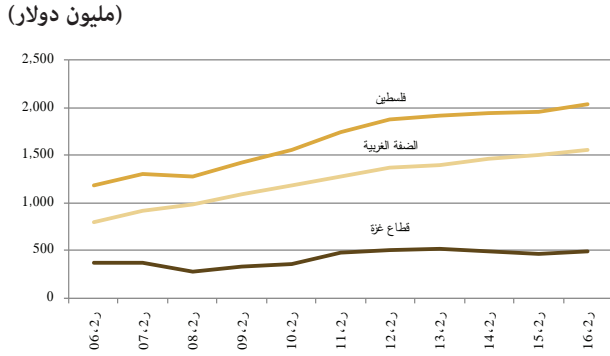
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

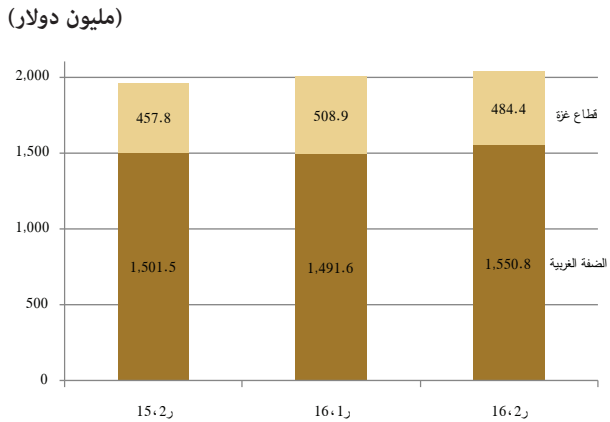
1- الناتج المحلي الإجمالي¹

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* حسب المنطقة (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)



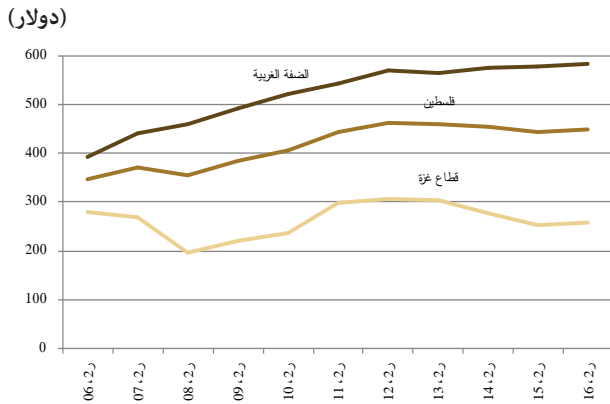
(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 1-2: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية* وقطاع غزة (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)



(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 1-3: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* حسب المنطقة (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)



(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة النقدية لكافة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة. ويأخذ هذا المتغير قيمة البضائع النهائية في الاعتبار لتجنب ازدواجية الحساب. ويُدعى هذا المتغير "بالمحلي" لأنه يسجل قيمة الإنتاج داخل منطقة جغرافية معينة، وبغض النظر عما إذا كان من قام بالإنتاج مواطن أو غير مواطن (متغير الناتج "القومي" يأخذ بالاعتبار إنتاج المواطنين لدولة معينة، سواء كانوا يعيشون داخل البلد أو خارجه). ويتم تقييم الناتج المحلي بأسعار الجارية أو الأسعار الثابتة في سنة معينة (سنة الأساس). والأخير يعبر عن الزيادة الحقيقية في الإنتاج، نظراً لأنه يستثني الزيادة التي تولدت من ارتفاع الأسعار (التضخم) منذ سنة الأساس.

والناتج المحلي الإجمالي هو مقياس للتدفق وليس مقياس للمخزون (أي لقيمة رأس المال المتراكمة في دولة ما). يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي من جانبين: جانب الإنتاج (قيمة ما يُنتجها كل قطاع من القطاعات الاقتصادية، مثل الزراعة والصناعة وغيرها) ومن جانب الاستخدام (قيمة الاستخدامات المختلفة للبضائع التي تم إنتاجها، مثل الاستهلاك المحلي، والاستثمار). ومن المهم ملاحظة أنه نظراً لأن جزءاً من الاستهلاك المحلي يأتي من الاستيراد، وأنّ قسماً من الإنتاج المحلي يذهب للتصدير، فإنّ حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي من جهة الاستخدام تتطلب إضافة التصدير وطرح الاستيراد.

شهد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (بالأسعار الثابتة 2004) ارتفاعاً بنحو 1.7% خلال الربع الثاني 2016 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 2,035 مليون دولار. وجاء هذا النمو نتيجة زيادة بمقدار 4% في الضفة الغربية مقابل انخفاض بمقدار 4.8% في قطاع غزة. وهذا على عكس ما حصل في الربع الأول، حيث كان النمو في القطاع أعلى مما كان عليه في الضفة. أما فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي السنوي بين الربع الثاني 2015 والربع الثاني 2016 في فلسطين فبلغ 3.9%. وعلى صعيد حصة الفرد من الناتج المحلي فقد ارتفعت في الربع الثاني من العام 2016 بنحو نقطة مئوية وذلك مقارنة مع الربع السابق وبنفس القيمة مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق.

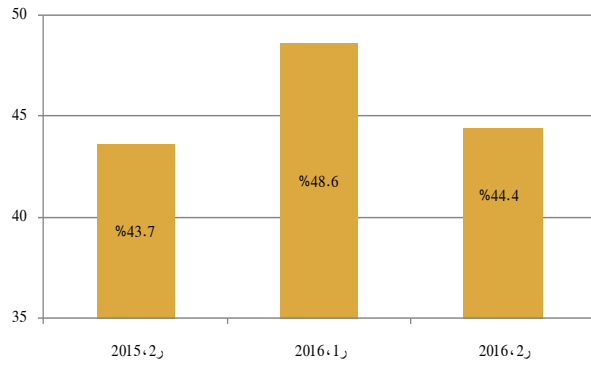
الفجوة في الناتج المحلي بين الضفة والقطاع

بالرغم من انخفاض الفجوة بين مساهمتي الضفة والقطاع في الناتج المحلي في الربع الأول من العام 2016، إلا أنها عادت للارتفاع في الربع الثاني من نفس العام، إذ ارتفعت حصة الضفة الغربية من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطة ونصف مئوية. أما بالنسبة للفجوة بين حصة الفرد من الناتج المحلي بين الضفة والقطاع فلقد بلغت 324 دولار. ويبلغ متوسط دخل الفرد في قطاع غزة 44% فقط من متوسط دخل الفرد في الضفة الغربية، وهذا يشكل انخفاضاً بنحو أربعة نقاط مئوية عن الربع السابق.

1 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين

شكل 1-4: متوسط الدخل الفردي في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

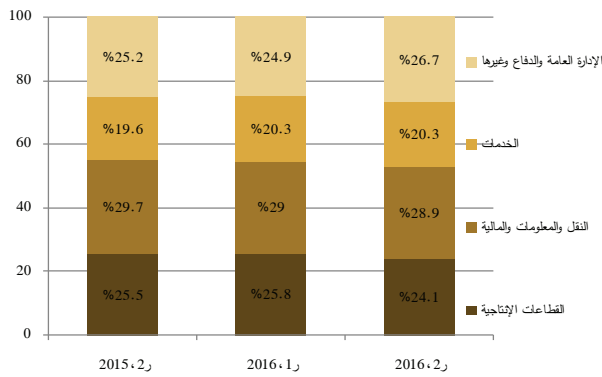
(نسبة مئوية %)



(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

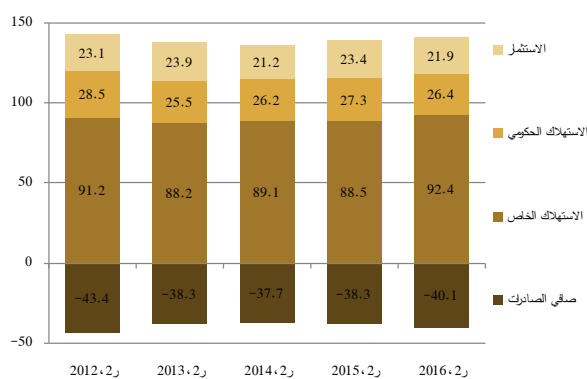
شكل 1-5: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

(نسبة مئوية %)



شكل 1-6: نسب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

(نسبة مئوية %)



(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* حسب المنطقة (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004) (دولار)

الربع الثاني 2016	الربع الأول 2016	الربع الثاني 2015	ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي)
448.7	444.3	444.7	فلسطين*
582.6	564.0	578.9	الضفة الغربية*
258.6	273.9	252.7	قطاع غزة

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

بنية الناتج المحلي الإجمالي

لم يطرأ تغيير كبير على بنية الناتج المحلي بين الربعين المتتاليين (الأول 2016 والثاني 2016)، وكذلك بين الربعين المتناظرين (الثاني 2015 والثاني 2016). باستثناء ارتفاع حصة الإدارة العامة والدفاع وغيرها بين الربعين المتتاليين بنحو 1.8 نقطة مئوية وذلك على حساب الانخفاض في القطاعات الإنتاجية (زراعة وصناعة وتعددين وكهرباء وماء وإنشاءات) التي بلغت حصتها نحو 24% فقط، وهذا استمرار للاتجاه الذي بدأ منذ سنوات بتمدد قطاعات الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية الأساسية.

الإنفاق على الناتج المحلي

بلغت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الثاني 2015 والربع الثاني 2016 نحو 76 مليون دولار (وهو ما يمثل مئوياً بمقدار 3.9% كما ذكرنا). وإذا ما نظرنا إلى كيفية توزع الإنفاق على هذه الزيادة نجد أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي ازداد بمقدار 149 مليون خلال الفترة، وهو أكثر من الزيادة الكلية في الناتج المحلي. هذه الفجوة بين زيادة الاستخدام وزيادة الإنتاج في الاقتصاد تم سدّها بانخفاض الاستثمار (بمقدار 2.7%) وبالاستيراد من الخارج (بانخفاض صافي الصادرات، أي الصادرات مطروحاً منها الواردات). إذ ازداد العجز في صافي الصادرات بمقدار 67 مليون دولار، نتيجة ارتفاع الواردات بمقدار 40 مليون وانخفاض الصادرات بمقدار 27 مليون دولار.

جدول 1-2: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

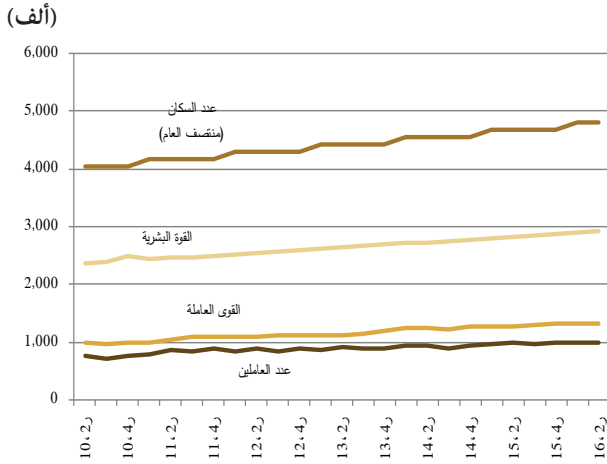
(مليون دولار)

الربع الثاني 2016	الربع الثاني 2015	
1,881.0	1,734.0	لاستهلاك الخاص
445.3	457.6	الاستثمار (التكوين الرأسمالي)
537.4	535.6	الاستهلاك الحكومي
430.1	456.7	الصادرات
1,247.0	1,206.8	الواردات (-)

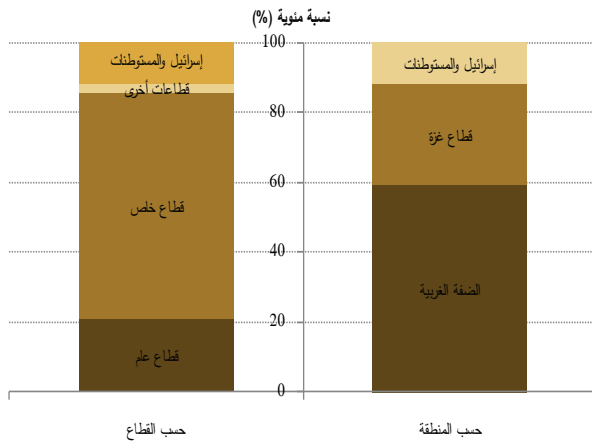
(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

2- سوق العمل¹

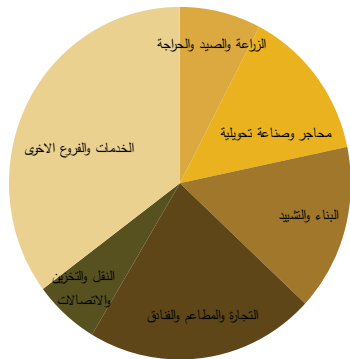
شكل 1-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في فلسطين



شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب المنطقة وحسب القطاع للربع الثاني 2016



شكل 3-2: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي للربع الثاني 2016 (نسبة مئوية %)



جدول 1-2: معدّل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس للربع الثاني 2016 (%)

المنطقة	ذكور	إناث	المجموع
الضفة الغربية	15.3	30.5	18.3
قطاع غزة	34.4	65.3	41.7
فلسطين	22.1	44.7	26.9

تُميّز إحصاءات سوق العمل بين عدد السكان وبين القوة البشرية. كما تُميّز الإحصاءات بين القوة البشرية والقوى العاملة. القوة البشرية، حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء، هي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة، بينما القوى العاملة تشمل فقط الأشخاص المؤهلين والمستعدين للعمل. أخيراً هناك عدد العاملين فعلياً، والفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين فعلياً يقيس معدّل عدد العاطلين عن العمل. يوضّح الشكل 1-2 العلاقة بين هذه المتغيرات. وصل عدد سكان الضفة والقطاع في الربع الثاني 2016 إلى نحو 4,800 ألف نسمة، والقوة البشرية إلى 2,918 ألف والقوى العاملة إلى 1,334 ألف.

نسبة المشاركة

تشير الأرقام إلى أنّ نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية في فلسطين (وهو ما يُعرف بنسبة المشاركة) تراوحت حول 46% في السنوات الأخيرة. وهذه النسبة قريبة من النسب السائدة في دول المنطقة (42% في الأردن مثلاً في العام 2014 حسب بيانات البنك الدولي)، ولكنها تختلف بشكل ملحوظ عن نظيراتها في الدول المتطورة، حيث تصل نسبة المشاركة إلى 60% أو أعلى كما في ألمانيا والنرويج على سبيل المثال.

هناك فارق كبير بين نسبة المشاركة في أوساط الذكور وأوساط الإناث في فلسطين، إذ ترتفع النسبة إلى 71% بين الذكور، وتنخفض إلى نحو 20% فقط بين الإناث. وليس هناك فارق يُذكر في هذا التباين بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن الواضح أنّ انخفاض نسبة المشاركة بين الإناث في فلسطين هو السبب وراء انخفاض نسبة المشاركة الكلية.

توزيع العمالة

ارتفع عدد العاملين في فلسطين بشكل طفيف، بمقدار 0.1%، بين الربع الأول 2016 والربع الثاني 2016، ووصل إلى 975 ألف عامل. وتوزّع العاملون في الربع الثاني 2016 بين 59% في الضفة و29% في القطاع و12% (أو نحو 114 ألف) عامل في إسرائيل والمستعمرات. أما بالنسبة لتوزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي، يزيد على الخمس منهم يعملون في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى نحو 37% في قطاع غزة.

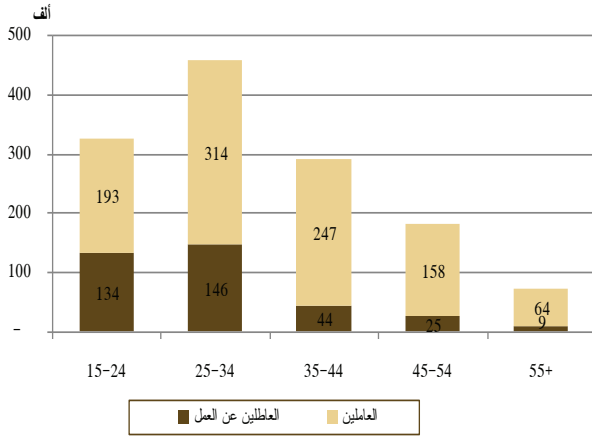
بلغت نسبة العاملين في قطاعات الخدمات في فلسطين في الربع الثاني 2016 نحو 35%. وترتفع هذه النسبة إلى 56% في قطاع غزة. وحلت التجارة في المركز الثاني في فلسطين، بنسبة 22% من العاملين. ويلاحظ أنّ البناء والتشييد كان يُشغّل 20% من العاملين في الضفة ولكن أقل من 5% في قطاع غزة. في حين تتقارب نسبة تشغيل العاملين في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي بلغت حول 22%.

البطالة

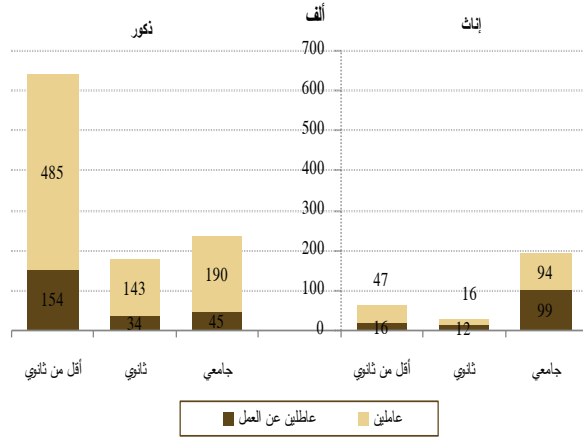
يقيس معدّل البطالة نسبة العاطلين عن العمل إلى عدد الأشخاص في القوى العاملة. ارتفع معدّل البطالة في فلسطين إلى 26.9% في الربع الثاني 2016، وهذا أعلى بنقطتين مئويتين من الربع المناظر من العام 2015، ومقدار نصف نقطة مئوية

1 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، مسح القوى العاملة، رام الله-فلسطين

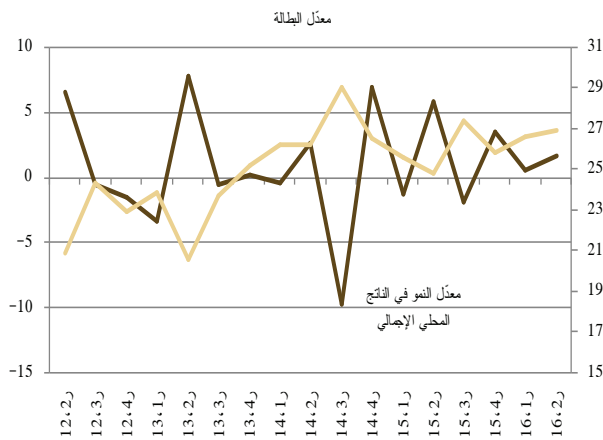
شكل 2-4: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (الربع الثاني 2016)



شكل 2-5: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي وحسب الجنس (الربع الثاني 2016)



شكل 2-6: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في فلسطين



تقريباً عن الربع السابق. وجاء الارتفاع بين الربعين المتناظرين نتيجة ارتفاع معدل البطالة في الضفة الغربية (بمقدار ثلاث نقاط مئوية) في حين استقر المعدل في قطاع غزة تقريباً على مستواه السابق، وهو المعدل الذي تقول المصادر المختلفة أنه أعلى معدلات البطالة في العام.

من بين أبرز مواصفات البطالة في الأراضي الفلسطينية التالي: (1) أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 24 سنة 41.0%، (67.9% للإناث، 34.9% للذكور). وهذا يؤشر على أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (انظر الصندوق عن مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل في هذا العدد من المراقب الاقتصادي). (2) أن البطالة تزداد مع نقص التعليم بالنسبة للذكور، ولكن الأمر معكوس عند الإناث (انظر الشكل 2-5): بلغ معدل البطالة في الربع الثاني من العام 2016 نحو 31.2% عند الذكور الذين لم يحصلوا على أي تعليم، بينما كان 19.3% عند ذوي تعليم 13 سنة فأكثر. أما عند الإناث فإن البطالة ذات تعليم 13 سنة فأكثر 50.9% بينما هي 5.0% فقط بين اللواتي لم يحصلن على أي تعليم.

نمو الإنتاج وتغير البطالة

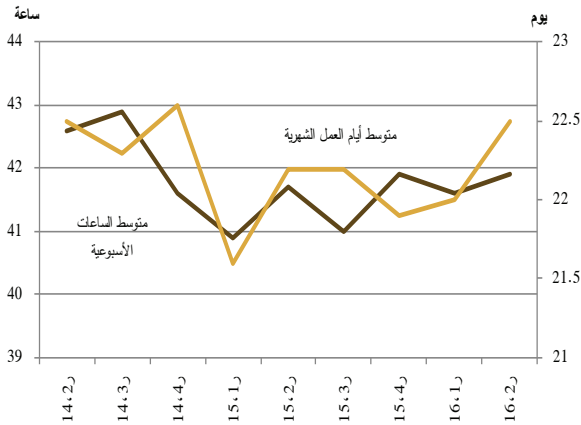
يعرض الشكل 2-6 منحنيين، أحدهما لمعدل نمو الإنتاج (بالأسعار الثابتة) والآخر يصور معدلات البطالة في كل ربع سنة بين الربع الثاني 2012 والربع الثاني 2016. لعل أول ما يلفت النظر في الشكل البياني هو التذبذب الحاد في منحنى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. لا شك أن جزءاً من هذا التذبذب يمكن تفسيره بالطبيعة الموسمية للناتج المحلي، إذ أن النشاط الاقتصادي يخمد قليلاً في الشتاء والخريف مقارنة بالفصول الأخرى. ولكن أثر العوامل السياسية والقيود التي يفرضها الاحتلال على النشاط الاقتصادي لها دور أكثر أهمية في تفسير التذبذب الحاد والدوري في النمو الاقتصادي. الملاحظة الثانية على الشكل البياني هي في وجود ترافق واضح بين حركة المنحنيين. إذ كلما ارتفع معدل نمو الإنتاج ترافق هذا مع هبوط معدل البطالة، والعكس بالعكس.

وإذا ما قمنا بإجراء تمرين بسيط للربط بين المتغيرين في الفترة بين الربع الثاني 2012 والربع الثاني 2016 نجد أن كل زيادة في معدل النمو بمقدار 1% ترافقت مع انخفاض في معدل البطالة بمقدار 0.26% خلال الفترة المدروسة. هذه العلاقة المبسطة والتقريبية تُعطي فكرة سريعة عن مقدار التسارع اللازم في معدل النمو، والفترة الزمنية الطويلة الضرورية، من أجل تحقيق تخفيض ملموس في معدلات البطالة العالية في فلسطين بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص.

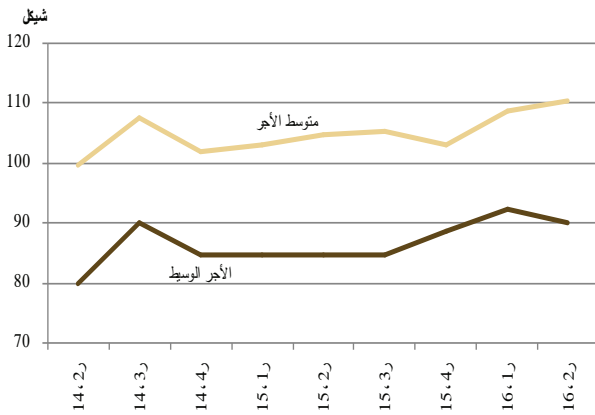
ساعات وأيام العمل

يصور الشكل 2-7 والجدول 2-2 ساعات وأيام العمل للعاملين الفلسطينيين. ويلاحظ أن هناك تقارباً في متوسط عدد أيام العمل الشهرية في الضفة والقطاع، ولكن متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية في الضفة الغربية يزيد بمقدار 18% عن مثيله في قطاع غزة. ولا يخفى أن هذا يعود إلى نقص فرص العمل في القطاع وليس له علاقة بارتفاع الإنتاجية وتفضيل

شكل 2-7: ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية في فلسطين



شكل 2-8: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين



جدول 2-2: ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية حسب المنطقة (الربع الثاني 2016)

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية
الضفة الغربية	44.5	23.1
قطاع غزة	37.8	23.0
اسرائيل والمستوطنات	40.7	20.1
المجموع	41.9	22.5

جدول 2-3: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الثاني 2016) (شيكل)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	98.3	88.5
قطاع غزة	61.6	46.0
اسرائيل والمستوطنات	221.9	200.0
المجموع	110.4	90.0

الراحة، وهي العوامل التي تفسر انخفاض ساعات العمل في الدول المتقدمة.

الأجور

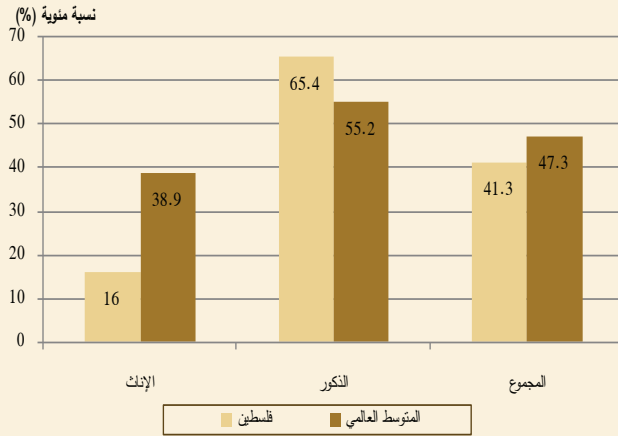
بلغ الأجر اليومي المتوسط للعاملين في فلسطين 110.4 شيكل في الربع الثاني 2016. ولكن هذا الرقم المتوسط يخفي تبايناً كبيراً بين متوسط الأجر للذين يعملون في الضفة والقطاع من جهة ولعمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات (انظر الجدول 2-3). تُشير الأرقام إلى أن متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات يبلغ نحو ثلاثة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. لا بل إن الهوة تتسع أكثر عند أخذ الأجر الوسيط والأجر الوسيط له دلالة أعلى وأفضل من الأجر المتوسط، لأنه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه (انظر الشكل 2-8 ملاحقة الفارق بين الأجر المتوسط والوسيط). لاحظ أن وسيط الأجر في قطاع غزة لا يزيد إلا قليلاً على نصف وسيط الأجر في الضفة الغربية. ومن الملفت للنظر أن متوسط الأجر اليومي لكافة العاملين ارتفع بمقدار 1.8 شيكل بين الربع الأول والثاني 2016 (نتيجة ارتفاع متوسط أجر العاملين في إسرائيل بشكل أساسي) إلا أن الأجر الوسيط لكافة العاملين انخفض بمقدار 2.3 شيكل بين الربعين (بسبب انخفاضه للعاملين في الضفة الغربية).

من الضروري عند مقارنة متوسط أجر عمال الضفة في إسرائيل مع أجر العاملين في الضفة التنبيه إلى التكاليف الإضافية التي يتحملها العمال الفلسطينيون الذين يعملون في إسرائيل، إذ غالباً ما يضطر هؤلاء إلى دفع مبلغ لوسطاء التصاريح والعمل (يقدر بنحو 1,500 شيكل شهرياً)، كذلك يدفع هؤلاء بدل مواصلات (نحو 500 شيكل). يُضاف إلى ذلك ساعات الانتظار الطويلة على المعابر والتي تمتد يوم العمل إلى 16 ساعة بدلاً من 8 ساعات. كذلك من المهم التأكيد على وجود فوارق مهمة بين أجر عمال الضفة الذين يعملون داخل الخط الأخضر والعمال الذين يعملون في المستعمرات، وهو ما أكده وزير المالية الإسرائيلي في تصريح في أواسط شهر آب الماضي. وبالإضافة إلى ارتفاع الأجور الاسمية للعاملين في إسرائيل والمستعمرات، والتباين بين متوسط ووسيط الأجر بين العاملين في الضفة وغزة، يُمكن إضافة الملاحظات التالية عن الأجور:

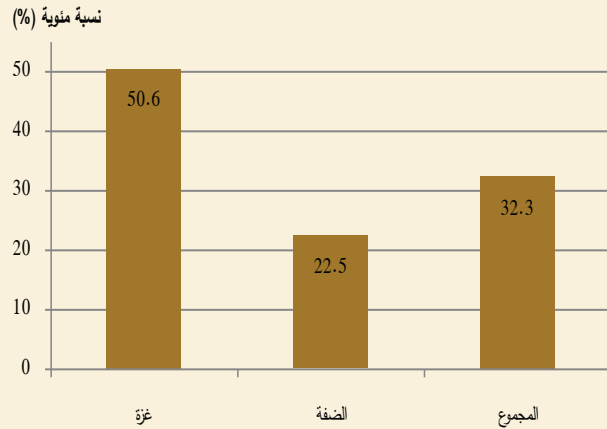
- أن متوسط أجر العاملين في القطاع الخاص أدنى من أجر العاملين في القطاع العام، بنسبة 15% في الضفة وبنسبة 60% في غزة.
- أن هناك فجوة جنديرية في الأجور: بلغ الأجر اليومي للإناث في القطاع الخاص في الضفة الغربية 75% من الأجر اليومي للذكور، إلا أن الأمر معكوس في القطاع العام، فقد بلغ الأجر اليومي للذكور في الضفة الغربية 98% من الأجر اليومي للإناث.
- أن نحو 47% من العاملين في القطاع الخاص في غزة، (و90% في الضفة) يحصلون على أجر يومي أقل من الحد الأدنى للأجور (65 شيكل). لمعرفة أكبر حول هذا الموضوع، راجع الصندوق 2 حول تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور في العدد 45 من المراقب الاقتصادي.

صندوق 1: نتائج مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل

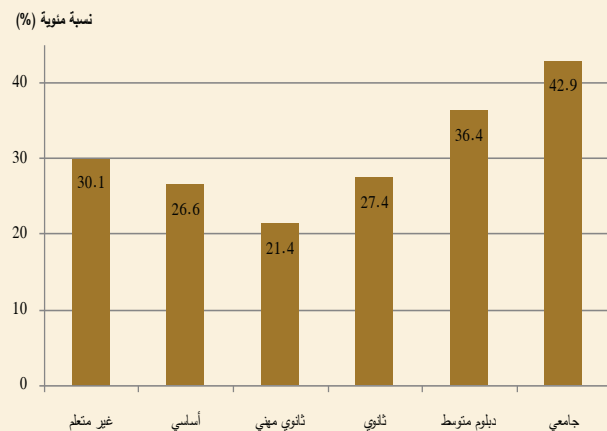
شكل 1: مشاركة الشباب (15-29 سنة) في قوة العمل
(نسبة لكل فئة) 2015



شكل 2: البطالة بين الشباب (15-29 سنة) (بالنسبة إلى الشباب في قوة العمل) 2015



شكل 3: البطالة ومستوى التعليم عند الشباب (15-29 سنة)
(نسبة العاطلين من كل فئة) (2015)



يحظى موضوع تأهيل وتشغيل الشباب في سوق العمل باهتمام كبير من قبل صانعي القرار في معظم دول العالم، ولا يعود السبب في ذلك فقط إلى أن بطالة الشباب مرتفعة عن مستوى البطالة العام في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، مع ما يولده هذا من احتقان سياسي واجتماعي. ولكن السبب يعود أيضاً إلى أن بطالة الشباب لها انعكاسات سلبية على أداء الاقتصاد على المدى الطويل كما أثبتت الأبحاث الاقتصادية. ذلك لأن سقوط الشباب في فخ البطالة غالباً ما يؤدي إلى استقرارهم في البطالة المزمنة. كما أن بطالة الشباب لها انعكاسات وخيمة على حافز التعليم وعلى النمو الاقتصادي في طويل الأمد.

على أن صياغة وتطبيق سياسات ملائمة ترمي إلى تقليص بطالة الشباب تتطلب في المقام الأول توفر معلومات وبراهين قاطعة أمام صانعي القرار: لماذا أصبح الحصول على عمل ملائم هدفاً صعب المنال أمام عدد كبير من شبان اليوم؟ من من الشباب يتأثر أكثر من غيره (من غيرها) نتيجة الوضع البائس لسوق العمل؟ أين يوجد هؤلاء الأكثر عرضة للتأثر؟ وما هي الآثار طويلة الأمد لبطالة الشباب على مستقبلهم المهني وعلى تطور الاقتصاد بشكل عام؟

يوفر «مسح القوى العاملة» الذي تجريه أجهزة الإحصاء الوطنية دورياً في معظم الدول (بما فيها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)، معلومات مهمة حول وضع الشباب في سوق العمل. ولكن المسوح لا توفر معلومات محددة حول العقبات التي يواجهها الشباب، كما لا تسمح باختبار نوعية وطبيعة عقود العمل، ولا بسهولة وسلاسة الانتقال من التعليم إلى سوق العمل.

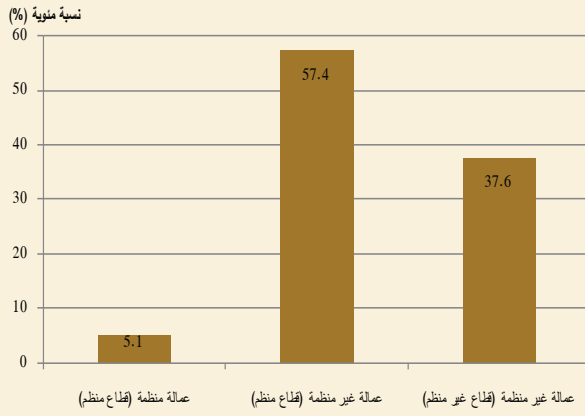
وبهدف سد هذه الثغرات طوّرت «منظمة العمل الدولية» استبياناً قياسياً يحمل اسم «الانتقال من التعليم إلى سوق العمل»¹ (SWTS) وهذا الاستبيان خاص بعلاقة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة مع سوق العمل. وتم تطبيق هذا الاستبيان في عدد كبير من الدول، كما تم تنفيذه مرتين في فلسطين، الأولى في العام 2013 والثانية في العام 2015 (ظهرت نتائج المسح الأخير في شهر تشرين الأول 2016). وفيما يلي عرض لبعض المعلومات التي وفّرها الاستبيان الأخير.

واضح من الشكل، أن مشاركة الشباب في قوة العمل في فلسطين متدنية مقارنة بالمتوسط الدولي، ويعود هذا أساساً إلى انخفاض مشاركة الشابات، إذ أن 83.9% منهن خارج القوة العاملة في العام 2015. ولا تزيد نسبة الشابات العاملات على 7.1% من السكان في فلسطين. وتتوزع أسباب البقاء خارج قوة العمل على الالتحاق بالتعليم أساساً (78.9% للذكور و55.5% للإناث من مجموع الشباب خارج قوة العمل)، وبسبب المسؤوليات العائلية (1.6% للذكور و30.6% للإناث)

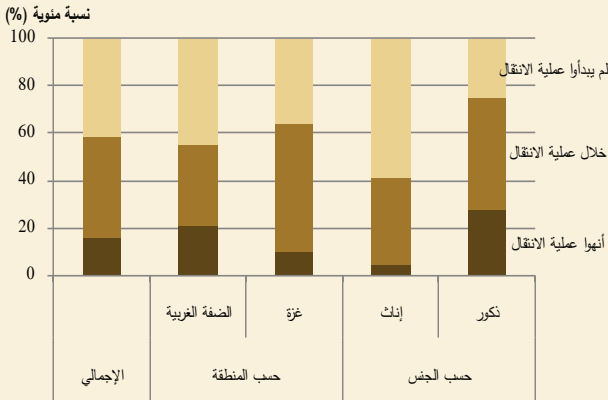
تُشير الأرقام إلى أن بطالة الشباب في الضفة والقطاع هي الأعلى في منطقة «المينا»، وهي تزيد على 10% فوق معدل البطالة الإجمالي في فلسطين. ويتوزع معدل البطالة الإجمالي بين الشباب في فلسطين بين 26.7% للذكور و56.2% للإناث. وعند أخذ تعريف منظمة العمل الدولية الموسع للبطالة فإن معدل بطالة الشباب في فلسطين

1 School to Work Transition Survey.

شكل 4: تشغيل الشباب (15-29 سنة) (% من المجموع) 2015



شكل 5: توزع نسبة الشباب على مراحل الانتقال من التعليم إلى العمل حسب كل فئة 2015



بلغت نسبة الشباب الذين أنهوا عملية الانتقال في فلسطين في العام 2015 نحو 16.3% من إجمالي الشباب. وتوزعت النسبة هذه بين الضفة الغربية و9.6% فقط في قطاع غزة. كما توزعت النسبة الكلية بين 27.8% للذكور و4.3% فقط للإناث. وبلغت الفترة الزمنية بين انتهاء التعليم والحصول على أول وظيفة لمن أنهى عملية الانتقال 13.4 شهراً بالمتوسط. وتوصل المسح إلى أن أهم عاملين يؤثران على سرعة انتقال الشباب من التعليم إلى الوظيفة هما مستوى دخل الأسرة (سرعة انتقال أبناء الأسر الغنية هي ضعف سرعة انتقال أبناء الأسر الفقيرة)، ومستوى التعليم.

أما نسبة الشباب الذين ما زالوا في مرحلة الانتقال أو لم يبدأوا عملية الانتقال فلقد بلغت 83.7% من الشباب. وتوزعت بين 42.3% للذين يمرون بمرحلة الانتقال و41.4% للذين لم يبدأوا عملية الانتقال بعد (انظر الشكل 5). ويلاحظ من الشكل أن أكثر من نصف الإناث الشابات (58.5%) لم يبدأوا عملية الانتقال بعد، في حين أن النسبة للذكور هي الربع فقط.

يرتفع إلى 46.2% (تعريف البطالة الموسع يحد جزئياً من شرط البحث عن عمل بشكل نشط ومستمر). ومن المهم الإشارة إلى أن البطالة طويلة الأمد (أكثر من سنتين) مرتفعة بشكل ملحوظ، وتبلغ نسبتها 54.8% من إجمالي الشباب العاطلين. وارتفاع البطالة طويلة الأمد له انعكاسات سلبية قوية على الاقتصاد بشكل عام وعلى نفسية ومستقبل العاطل عن العمل بشكل خاص.

واضح من الشكل 3 أن معدل البطالة يرتفع مع ارتفاع المؤهل العلمي. ولا يخفى أثر هذا على العائد على التعليم وحافز الالتحاق بالتعليم. ولكن هذه الأرقام تخفي تبايناً قوياً بين الذكور والإناث، إذ أن البطالة تتناقص مع زيادة التعليم عند الذكور، ولكنها تتزايد مع ارتفاع التعليم عند الإناث. وتُشير نتائج المسح إلى أن 30.2% من الشباب تركوا التعليم قبل إتمام المستوى التعليمي الذي التحقوا به. ومن الأسباب الرئيسية للمغادرة في وقت مبكر، انقطاع الاهتمام بالتعليم وفوائده (36.6%) يليه الفشل بالامتحانات (20%).

يشير الشكل 4 أن 57.4% من الشباب العاملين يعملون كعمال غير منظمة في القطاع المنظم. كما تُشير الأرقام إلى أن 8.6% فقط من الشباب العاملين يعملون لحسابهم الخاص أو كأرباب عمل.

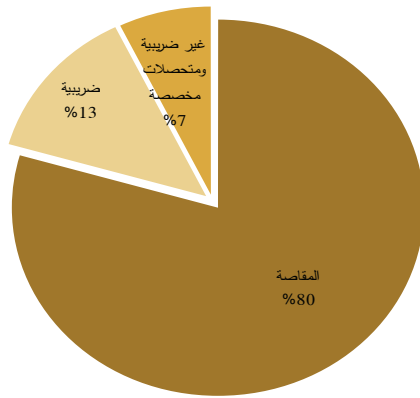
وأظهرت النتائج أيضاً أن غالبية الشباب العاملين لا تتناسب مؤهلاتهم مع الوظائف التي يشغلونها (63.3%)، إذ أن نصفهم تقريباً يعتبرون أن مستواهم التعليمي أعلى من العمل الذي يقومون به، و13.6% يقولون العكس.

الانتقال من التعليم إلى العمل (SWTS)

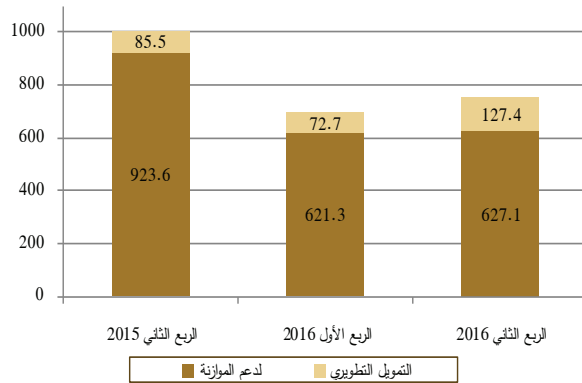
طوّرت منظمة العمل الدولية مؤشرات للدلالة على الظروف التي يمر بها الشباب، والمشاكل التي يعانون منها، خلال مسار الانتقال من آخر مرحلة تعليم إلى أول وظيفة عمل. ووضعت المنظمة تعريفاً محدداً لثلاث مراحل:

- الشباب الذين أنهوا مرحلة الانتقال: والشرط الأساسي هنا هو أن يكون الشاب/الشابة قد حصل على عمل لائق. والعمل اللائق هو العمل الذي يحقق واحداً من الصفتين التاليتين: أن يكون عملاً دائماً (غير مؤقت) مع عقد عمل قياسي عادي، أو أن يكون العامل راضياً تمام الرضى عن العمل الذي يؤديه (شرط تقييم ذاتي).
- الشباب الذين يمرون بعملية الانتقال: وتضم هذه الفئة الشباب العاطلين عن العمل حالياً، أو الذين يعملون حالياً ولكن دون عقود عمل، أو الذين يعملون بعمل غير مرضٍ أو بعمل مؤقت. كذلك تضم هذه الفئة الشباب غير الناشطين بالبحث عن عمل حالياً ولكن يأملون بالبحث عن عمل مستقبلاً.
- الشباب الذين لم يبدأوا مرحلة الانتقال بعد: وتضم هذه الفئة الشباب الذين ما زالوا في مرحلة الدراسة، والذين ليسوا في المدارس ولا يبحثون عن عمل حالياً وليس لديهم النية للبحث عن عمل في المستقبل.

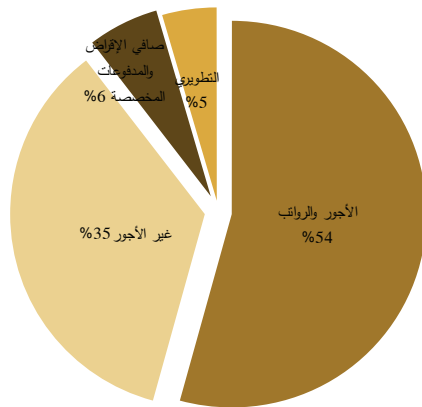
شكل 3-1: هيكل الإيرادات العامة (وفق الأساس النقدي، نسبة مئوية %)



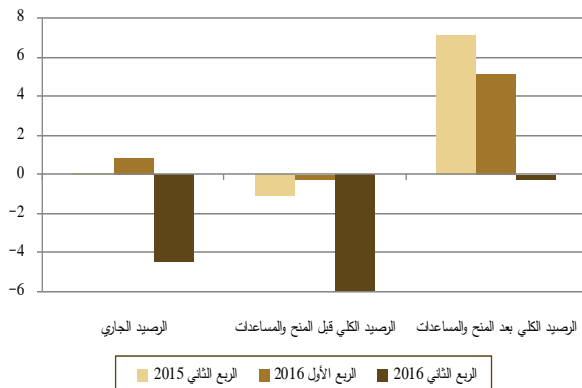
شكل 3-2: المنح والمساعدات الخارجية (مليون شيكل، وفق الأساس النقدي)



شكل 3-3: هيكل النفقات العامة (نسبة مئوية %)



شكل 3-4: الرصيد المالي الحكومي نسبة لإجمالي الناتج المحلي الإسمي (نسبة مئوية %)

3- المالية العامة¹

الإيرادات العامة والمنح والمساعدات الخارجية

شهد الربع الثاني من العام 2016، ارتفاع صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 9% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 4,491.4 مليون شيكل. ويُعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير في إيرادات المقاصة المتحصلة خلال الفترة، مقابل تراجع إيرادات الجباية المحلية والمنح بشكل ملحوظ. فقد ارتفعت إيرادات المقاصة بنحو 40%، لتبلغ نحو 3,017.1 مليون شيكل، وعلى العكس من ذلك انخفضت إيرادات الجباية المحلية (الضريبة، غير ضريبية، متحصلات مخصصة) بنحو 43%، لتبلغ نحو 779.5 مليون شيكل.

بينما شهد الربع الثاني أيضاً ارتفاع المنح والمساعدات الخارجية الكلية بنحو 8.7% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 754.5 مليون شيكل. وكانت الزيادة الكبيرة في المساعدات الخارجية المخصصة لدعم المشاريع التطويرية فقد ارتفعت بشكل ملحوظ وبنسبة تقرب من 75% لتبلغ نحو 127.4 مليون دولار. أما بالمقارنة مع الربع المناظر من العام السابق فقد انخفضت المنح والمساعدات الخارجية بنحو 25%، وذلك بسبب تراجع المنح والمساعدات لدعم الموازنة بنسبة 32%.

النفقات العامة

ارتفع الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الثاني من العام 2016 بنحو 31% مقارنة بالربع السابق، ليلبلغ 4,521.3 مليون شيكل. وجاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع كافة بنود الإنفاق باستثناء صافي الإقراض. حيث ارتفعت فاتورة الأجور والرواتب وبنسبة 36% لكل منهما وبلغت 2,455.3 و 1,595.3 مليون شيكل على التوالي. كذلك ارتفع الإنفاق التطويري بنحو 43% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 204.4 مليون شيكل.

الفائض/العجز المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والإنفاق خلال الربع الثاني 2016، إلى عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 784.4 مليون شيكل (أو ما نسبته 6% من الناتج المحلي الإجمالي). وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في خفض هذا العجز إلى نحو 29.9 مليون شيكل، وهو ما يعادل أقل من نصف بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. كل هذا على أساس الحساب النقدي للموازنة (أي على أساس الإيرادات والنفقات الفعلية المتحققة والمدفوعة) وليس على أساس الالتزام (أي أساس الإيرادات والنفقات التي يتوجب تحصيلها ودفعها). والفارق بين الحسابين يعادل تقريباً مبلغ المتأخرات الذي يتراكم على الموازنة في كل ربع سنة.

المتأخرات الحكومية

شهد الربع الثاني من العام 2016 قيام الحكومة بسداد نحو 33.8 مليون شيكل من المتأخرات المترتبة عليها خلال الفترات السابقة، وذلك على العكس من الربع السابق، حيث بلغت المتأخرات خلاله نحو 751.8 مليون شيكل. فقد قامت الحكومة خلال هذا الربع بسداد نحو 487.7 مليون شيكل

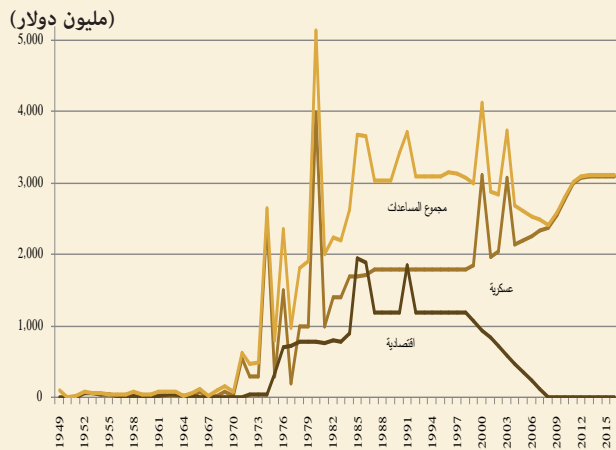
1 مصدر الأرقام في هذا القسم: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2015 و2016: العمليات المالية-الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

صندوق 2: المساعدات الأمريكية لإسرائيل

تجدد الولايات المتحدة وإسرائيل اتفاقيات المساعدات العسكرية بينهما مرة كل عشرة سنوات. ولقد تمّ في شهر أيلول الماضي توقيع اتفاقية تتعهد بموجبها الولايات المتحدة بتقديم 38 مليار دولار إلى إسرائيل خلال العقد 2018 - 2028. وترافق توقيع الاتفاقية مع شرطين جديدين ترددت الحكومة الإسرائيلية مطولاً قبل الموافقة عليهما: أولاً، أن يخصص كامل مبلغ المساعدات العسكرية لشراء معدات أمريكية الصنع. وهذا الشرط حل مكان نص ورد في اتفاقية 2007 بين الطرفين، كان يسمح باستخدام 26.3% من المساعدات العسكرية الأمريكية لشراء معدات إسرائيلية الصنع. وذكرت صحيفة «هآرتس» أنّ هذا التعديل سوف يؤدي إلى خسارة 2,000 وظيفة في الصناعات الحربية الإسرائيلية. ثانياً، تعهدت الحكومة الإسرائيلية أن لا تتقدم بطلبات مساعدات إضافية إلى الكونغرس الأمريكي خلال فترة الاتفاقية.

يدل الشكل المرفق على إجمالي وتوزيع المساعدات الأمريكية إلى إسرائيل خلال الفترة (1949 - 2015). بلغ إجمالي قيمة المساعدات خلال هذه الفترة نحو 126.69 مليار دولار. وكما يوضح الشكل، فقد تم إيقاف كافة أشكال المساعدات الأمريكية الاقتصادية إلى إسرائيل منذ العام 2008. من ناحية ثانية فإنّ المساعدات العسكرية التي كانت على شكل هبات وقروض، تحوّلت منذ العام 1984 إلى هبات بشكل حصري.

شكل 1: المساعدات الأمريكية لإسرائيل (1949 - 2015)



* يشمل 1.92 مليار دولار مساعدات عسكرية و1.2 مليار دولار لتنفيذ اتفاق «واي».

الأرقام تستثني ضمانات القروض (7.9 مليار دولار) من المساعدات الخارجية، كما تم استثناء مساعدات تمويل بعض المشاريع أيضاً. المصدر: http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsourc/US-Israel/U.S._Assistance_to_Israel1.html

(أعد هذا الصندوق سلام صلاح، باحثة مساعدة في «ماس»)

من متأخرات الأجور والرواتب ونحو 10.9 مليون شيكل من متأخرات المدفوعات المخصصة. وعلى العكس من ذلك فقد تأخرت الحكومة في سداد نحو 351.3 مليون شيكل من الالتزامات تجاه القطاع الخاص، ونحو 100.2 مليون شيكل من النفقات التطويرية ونحو 13.3 مليون شيكل من الإرجاعات الضريبية (انظر الجدول 1-3).

جدول 1-3: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية

(مليون شيكل)

البيان	2015		2016	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني
إرجاعات ضريبية	158.6	108.9	(28)	13.3
الأجور والرواتب	852.2	(485.9)	108.9	(487.7)
نفقات غير الأجور (القطاع الخاص)	269.1	358.7	438.8	351.3
النفقات التطويرية	48.3	49	68.5	100.2
المدفوعات المخصصة	107.7	(4.5)	163.6	(10.9)
إجمالي متأخرات بنود الإنفاق	1,435.9	26.2	751.8	(33.8)

الأرقام بين أقواس هي أرقام سالبة. وتعني قيام الحكومة بسداد دفعات من المتأخرات المترتبة عليها سابقاً.

الدين العام الحكومي

بلغ الدين العام الحكومي خلال الربع الثاني من العام 2016 حوالي 9,739 مليون شيكل مرتفعاً بنحو 1.8% مقارنة بالربع السابق، ونحو 9.9% مقارنة بالربع المناظر². وبلغ الدين حوالي 19.2% من الناتج المحلي الإجمالي. وتوزع هذا الدين بين دين محلي بنحو 58%، مقابل دين خارجي بنحو 42%. وبلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 60.3 مليون شيكل، منها نحو 57.7 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين المحلي.

جدول 2-3: الدين العام الحكومي

(مليون شيكل)

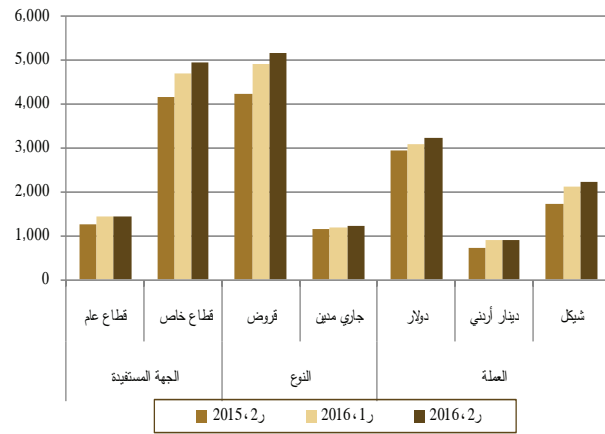
البيان	الربع الثاني 2015	الربع الأول 2016	الربع الثاني 2016
الدين الحكومي المحلي	4,805.9	5,490.9	5,606.6
المصارف	4,753.7	5,438.6	5,554.4
مؤسسات عامة	52.3	52.3	52.3
الدين الحكومي الخارجي	4,052.7	4,072.5	4,132.5
الدين العام الحكومي	8,858.7	9,563.4	9,739.1
الفوائد المدفوعة	66.0	65.0	60.3
نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي	17.8%	18.7%	19.2%

* هذه النسب تختلف بشكل بسيط عند احتساب الأرقام بالدولار الأمريكي، بتأثر سعر الصرف.

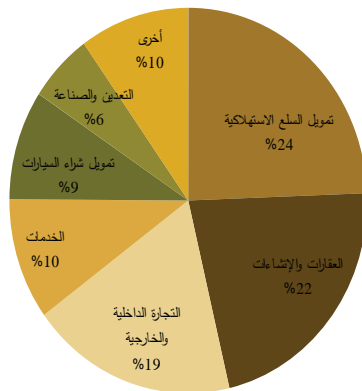
2 تجدر الإشارة أن مديونية الحكومة مقومة بالدولار بقيت مستقرة مقارنة بالربع السابق، لكنها ارتفعت بنحو 7.9% مقارنة بالربع المناظر 2015. لتبلغ حوالي 2,530 مليون دولار.

4- القطاع المالي المصرفي¹

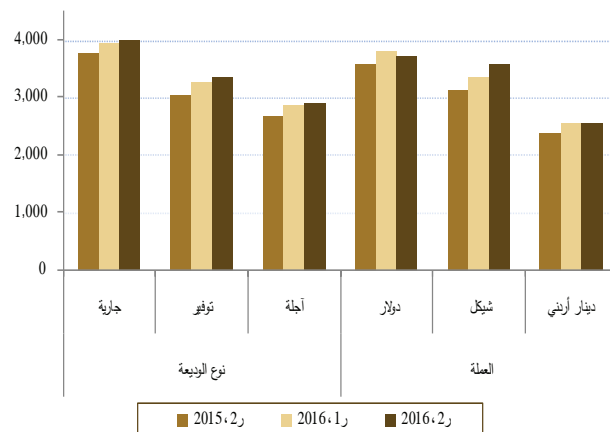
شكل 4-1: توزع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)



شكل 4-2: توزع إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص حسب النشاطات الاقتصادية (%)



شكل 4-3: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)



بلغ عدد المصارف المرخصة في فلسطين نهاية الربع الثاني 2016، 16 مصرفاً، وعدد فروعها 287 فرعاً ومكتباً. وتبلغ قيمة أصولها (خصوصها) نحو 13,631 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 3.7% عما كانت عليه في الربع السابق، وبنسبة 9.7% عما كانت عليه في الربع المناظر من العام السابق.

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

البيان	2016		2015
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني
جمالي الأصول	13,631	13,144	12,420
التسهيلات الائتمانية المباشرة	6,405	6,137	5,420
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	4,118	3,977	3,934
الموجودات الأخرى	3,108	3,030	3,066
إجمالي الخصوم	13,631	13,144	12,420
ودائع الجمهور	10,203	10,055	9,456
حقوق الملكية	1,497	1,483	1,396
أرصدة سلطة النقد والمصارف	1,108	909	737
المطلوبات الأخرى	823	697	831

التسهيلات الائتمانية

ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الثاني من العام 2016 بنحو 4.4% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 18.2% مقارنة بالربع المناظر من العام 2015، لتبلغ حوالي 6,405 مليون دولار. بلغ نصيب القطاع الخاص منها نحو 77% والباقي (23%) للقطاع العام. واستقطعت الضفة الغربية نحو 87% من إجمالي هذه التسهيلات مقابل نحو 13% حصة قطاع غزة. كما استمرت سيطرة الدولار الأمريكي على نحو نصف إجمالي التسهيلات، مقابل 35% للشيك الإسرائيلي و14% حصة الدينار الأردني. وكذلك استمرت سيطرة تمويل السلع الاستهلاكية على النسبة الأعلى من تسهيلات القطاع الخاص بنحو الربع، تلاها قطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 22%. من جانب آخر، بقيت نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات مستقرة عند نحو 2.0% خلال الربعين الأول والثاني من العام 2016.

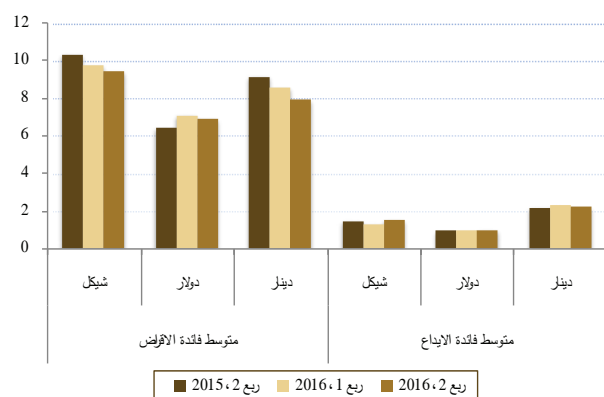
الودائع

بلغ إجمالي ودائع الجمهور (الودائع غير المصرفية) نهاية الربع الثاني من العام 2016 حوالي 10,203 مليون دولار، مسجلة نمواً بنحو 1.5% مقارنة بالربع السابق. ساهمت الضفة الغربية بنحو 89% من إجمالي هذه الودائع، مقابل 11% حصة قطاع غزة. كما سيطر الدولار والشيك على ودائع الجمهور (نحو 35% من الإجمالي لكل منهما)، تلاها الدينار بنسبة الربع تقريباً.

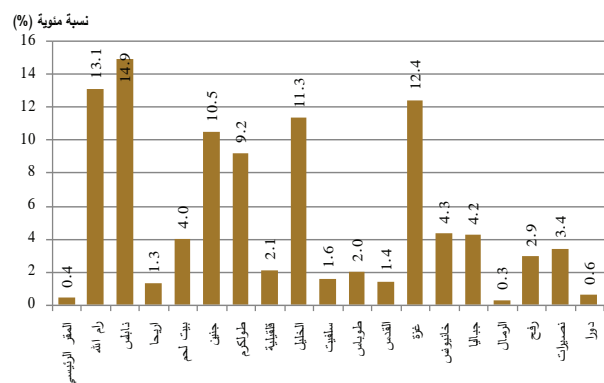
بالمحصلة بلغت حصة التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى ودائع الجمهور نحو 63% نهاية الربع الثاني 2016، مقارنة بنحو 61% في الربع السابق.

1 مصدر الأرقام في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية 2016. الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 4-4: الفوائد الدائنة والمدينة بالعملة المختلفة (%)



شكل 4-5: التوزيع الجغرافي للتمويلات الممنوحة من مؤسسات الإقراض المتخصصة



جدول 3-4: تطور الفوائد الدائنة والمدينة بالعملة الرئيسية الثلاث في فلسطين (%)

الفترة	الدينار الاردني		الدولا		الشيكال	
	القروض	الودائع	القروض	الودائع	القروض	الودائع
2015 الربع الثاني	9.18	2.22	6.46	0.97	10.34	1.5
2016 الربع الأول	8.61	2.33	7.13	0.98	9.79	1.34
2016 الربع الثاني	7.95	2.25	6.95	1.04	9.45	1.56

جدول 4-4: بيانات مؤسسات الإقراض المتخصصة

البيان	2016		2015
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثاني
إجمالي محافظة القروض (مليون دولار)	149.7	167.1	112.8
- الضفة الغربية	109.2	120.8	83.2
- قطاع غزة	40.5	46.3	29.6
عدد المقترضين	55,598	59,828	48,109
- الضفة الغربية	39,433	42,900	32,611
- قطاع غزة	16,165	16,928	15,498
عدد الموظفين	492	554	420

أرباح المصارف

تراجع صافي دخل المصارف نهاية الربع الثاني 2016 بنحو 6.6% مقارنة بالربع السابق ليبلغ 39.5 مليون دولار، نتيجة لارتفاع النفقات بمعدل أعلى من الارتفاع في صافي الإيرادات. حيث ارتفعت النفقات بحوالي 4.7% (ما يعادل 4.5 مليون دولار) مقابل ارتفاع صافي الإيرادات بنحو 1.2% (ما يعادل 1.7 مليون دولار) بين الربعين الأول والثاني 2016. وساهمت الفوائد بنحو 70% من صافي هذه الإيرادات، فيما ساهمت العمولات بنحو 18% من صافي إيرادات المصارف خلال هذا الربع.

جدول 2-4: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة

(مليون دولار)

البيان	2016		2015
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثاني
صافي الإيرادات	138.4	140.1	130.1
الفوائد	98.4	98.9	92.5
العمولات	24.2	24.9	22.8
أخرى	15.8	16.3	14.8
النفقات	96.1	100.6	97.9
النفقات التشغيلية والمخصصات	86.3	89.8	84.9
الضريبة	9.8	10.8	13.0
صافي الدخل*	42.3	39.5	32.2

* صافي الدخل = صافي الإيرادات - النفقات

معدلات الفائدة

شهد الربع الثاني من العام 2016 تراجع متوسط معدلات الفائدة على الإقراض بالعملة الثلاث الرئيسية المستخدمة في فلسطين مقارنة بالربع السابق. وعلى العكس من ذلك فقد ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الإيداع بعملة الدولار والشيكال فيما انخفض متوسط فائدة الإيداع على الدينار (انظر الجدول 3-4 والشكل 4-4). وأدّت التغييرات المتباينة على فوائد الإيداع والإقراض إلى انخفاض هامش الفائدة (الفرق بين فائدة الإقراض والإيداع) خلال الربع الثاني 2016 مقارنة بالربع السابق، من 6.15% إلى 5.91% على الدولار مثلاً.

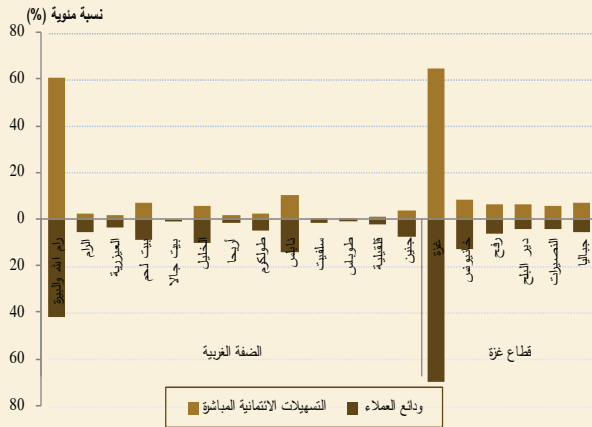
مؤسسات الإقراض المتخصصة

بقي عدد مؤسسات الإقراض المتخصصة المرخصة من قبل سلطة النقد ثابتاً خلال الربع الثاني 2016 عند 6 مؤسسات، تعمل من خلال 79 فرع ومكتب. وقدمت هذه المؤسسات حوالي 167 مليون دولار من القروض، استحوذت الضفة الغربية على 72% منها، مقابل نحو 28% حصة قطاع غزة. وذهبت الحصة الأكبر من هذه القروض إلى القطاع العقاري بنسبة 29%، ثم القطاع التجاري بنحو 24%، تلاه القطاع الزراعي بحوالي 14%، فيما جاءت قروض الاستهلاك في المرتبة الرابعة بنسبة 13%.

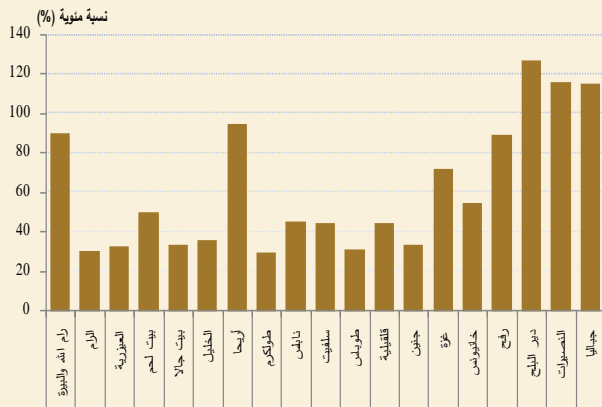
وقد تركّز الائتمان الممنوح من قبل هذه المؤسسات في كل من محافظات نابلس، ورام الله والبيرة، وغزة على الترتيب حيث حازت المحافظات الثلاثة على نحو 40.4% من إجمالي المحفظة.

صندوق 3: التوزيع الجغرافي للودائع والائتمان

شكل 1: توزيع التسهيلات والودائع نسبة إلى إجمالي التسهيلات والودائع في كل من الضفة الغربية وغزة على حدٍ (الربع الثاني 2016)



شكل 2: التسهيلات المقدّمة للقطاع الخاص نسبة إلى ودائع القطاع الخاص (الربع الثاني 2016)



بلغت قيمة إجمالي الودائع المصرفية في فلسطين 10.2 مليار دولار في الربع الثاني 2016، في حين وصلت التسهيلات الائتمانية إلى 6.4 مليار دولار. ولقد استقطعت الضفة الغربية على حصة الأسد من الودائع ومن الائتمان بنسبة بلغت 89.1% و86.7% على التوالي في حين كان الباقي من حصة قطاع غزة. ولقد حصلت كل محافظة من المحافظات، في كل من الضفة والقطاع، على نصيب معين من إجمالي التسهيلات وساهمت بنسبة معينة في الودائع. وتشير البيانات إلى أنّ محافظة رام الله والبيرة منفردة حصلت على نحو 61% من إجمالي التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية نهاية الربع الثاني من العام 2016. أمّا في قطاع غزة فقد كان النصيب الأعلى من التسهيلات لمحافظة غزة بنسبة بلغت حوالي 65% من إجمالي التسهيلات الممنوحة في القطاع. انظر الشكل 1.

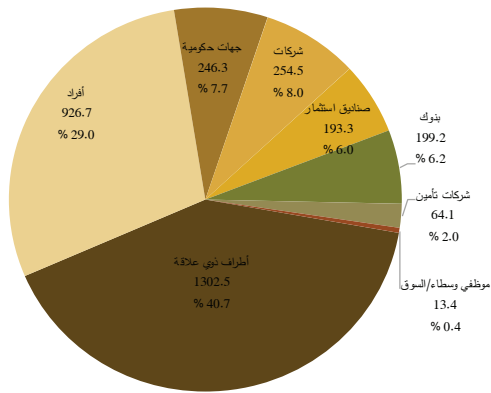
كما يُلاحظ من الشكل 1 أنّ حصة كل محافظة من محافظات الضفة الغربية (باستثناء محافظة رام الله والبيرة) من إجمالي الودائع كانت أكبر من حصتها من إجمالي التسهيلات، أي أنّ نسبة الائتمان التي تم تقديمها في محافظات الضفة (باستثناء رام الله والبيرة) كانت أقل من مساهمتها في إجمالي الودائع. وهذا يشير إلى حركة الأموال من مختلف المحافظات في الضفة الغربية باتجاه محافظة رام الله والبيرة باعتبارها مركزاً لمؤسسات السلطة الفلسطينية ومركزاً أساسياً للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. هذا إضافة إلى أنّ رام الله والبيرة تشهدان استقراراً أمنياً أعلى نسبياً من المدن الأخرى. على أنّ الوضع في قطاع غزة يبدو مختلفاً بعض الشيء كما يتضح من الشكل أيضاً. صحيح أنّ هناك تركيزاً للنشاط المصرفي في محافظة غزة، من حيث حصة المحافظة من إجمالي الودائع والتسهيلات، كما هو الحال بالنسبة إلى رام الله والبيرة في الضفة، إلا أنّ حصة محافظات غزة وخانيونس من إجمالي التسهيلات في القطاع كانت أدنى من نسبة مساهمتها في الودائع. بالمقابل حصلت محافظات دير البلح والنصيرات وجباليا على نسبة تسهيلات تفوق نسبة ودائعها المصرفية.

أمّا فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص في كل محافظة نسبة إلى إجمالي الودائع في هذه المحافظة، فإنّ النسبة كانت عالية (نحو 90%) في محافظة رام الله والبيرة ومحافظة أريحا، في حين تراوحت بين 30% - 50% في باقي محافظات الضفة الغربية. ويؤكد توزع هذه النسب على تركيز نشاط القطاع الخاص في محافظتي رام الله والبيرة وأريحا. ومن الملفت للنظر أنّ أعلى النسب كانت في محافظات دير البلح والنصيرات في قطاع غزة.

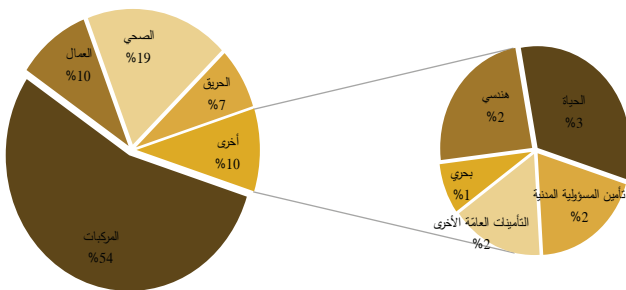
(أعد هذا الصندوق عبر أبو زيتون،

باحثة بدائرة الأبحاث والسياسة النقدية في سلطة النقد الفلسطينية)

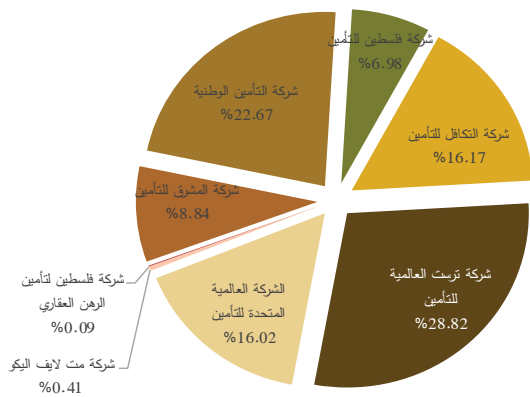
شكل 5-1: توزيع القيمة السوقية وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الثاني من العام 2016 (مليون دولار ونسبة مئوية)



شكل 5-2: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية الربع الثاني من العام 2016



شكل 5-3: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الثاني من العام 2016



جدول 5-1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	الربع الثاني 2015	الربع الأول 2016	الربع الثاني 2016
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	31.1	58.7	75.9
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	48.6	118.5	123.9
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,017.4	3,213.1	3,200
إجمالي عدد المتعاملين	73,564	72,789	72,927
فلسطيني	70,092	69,339	69,478
أجنبي	3,472	3,450	3,449

5- القطاع المالي غير المصرفي¹

قطاع الأوراق المالية

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.2 مليار دولار في نهاية الربع الثاني من عام 2016 بانخفاض طفيف لا يتجاوز النصف بالمائة عما كانت عليه في نهاية الربع الأول. ويعادل هذا ما نسبته 25.2% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2015. كما بلغ إجمالي أعداد المتعاملين في سوق الأوراق المالية نحو 73 ألف متعامل مع نهاية الربع الثاني من عام 2016، في حين وصلت نسبة المتعاملين الأجانب 4.7% من الإجمالي، أغلبهم من الأردن.

ومن جهة أخرى، ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 4.6% لتبلغ 123.9 مليون دولار مقارنة عما كانت عليه في نهاية الربع الأول من العام 2016. كما يلاحظ ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 155% عما كانت عليه في الربع المناظر من العام 2015، ويعود سبب هذا الارتفاع الملحوظ إلى تنفيذ بعض الصفقات المؤسسية الكبيرة نتج عنها تغيير في نسبة ملكية بعض الشركات وكبار المستثمرين في الشركات المدرجة في البورصة، مثل شراء بنك فلسطين لحصة مؤثرة في البنك الإسلامي العربي، ودخول مؤسسات استثمارية جديدة على القطاع السياحي.

قطاع التأمين²

بلغت إجمالي أقساط التأمين المكتتبة 58 مليون دولار خلال الربع الثاني من عام 2016، مرتفعة بنسبة 20.4% مقارنة عما كانت عليه في ذات الفترة من عام 2015، ويعزى هذا الارتفاع إلى الإجراءات التي اتخذتها الهيئة هيئة سوق رأس المال بداية العام الحالي في إلزام الشركات بالحد الأدنى للتعرفة الخاصة بتأمين المركبات. كما بلغت الكثافة التأمينية لعام 2015 (إجمالي أقساط التأمين المكتتبة/عدد السكان) 35.2 دولار، ونسبة الاختراق (إجمالي أقساط التأمين المكتتبة/ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) 1.3%. وهذه المؤشرات أدنى من مثيلاتها في بعض الدول المجاورة مثل الأردن، التي بلغت فيها الكثافة التأمينية ونسبة الاختراق فيها 81.4 دولار، 2.07% على التوالي وذلك في نهاية العام 2015.

وصلت استثمارات قطاع التأمين 179.1 مليون دولار في نهاية الربع الثاني من العام 2016 محققة ارتفاع قدره 1.5% عما كان عليه في نهاية الربع الأول من نفس العام.

كما بلغت قيمة حجم التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين 27.9 مليون دولار خلال الربع الثاني من عام 2016. واحتلت تعويضات تأمين المركبات النسبة الأكبر منها (70.1%) تليها تعويضات التأمين الصحي والتي بلغت (22.9%) من إجمالي التعويضات خلال الربع الثاني من عام 2016.

نسبة الاحتفاظ: تقيس هذه النسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة. أي أنها تقيس نسبة الأقساط المكتتبة المحتفظ بها من قبل شركة التأمين بعد إعادة التأمين. وعادة

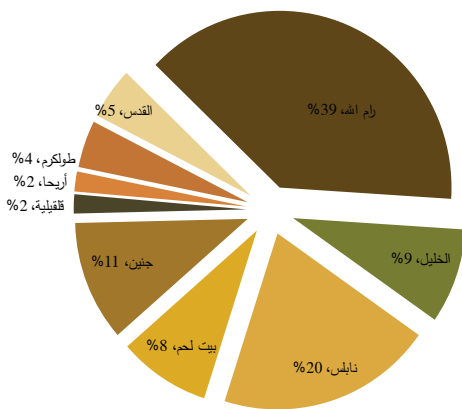
1 مصدر الأرقام في هذا القسم: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية 2016، وبورصة فلسطين 2016.

2 جميع بيانات قطاع التأمين لا تشمل بيانات شركة المجموعة الأهلية للتأمين.

جدول 5-2: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

الربع الثاني 2016	الربع الأول 2016	الربع الثاني 2015	بيان
58.0	48.8	48.1	إجمالي أقساط التأمين المكتتبه
179.1	176.5	189.1	إجمالي استثمارات شركات التأمين
27.9		26.1	صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين
%79.1	%87.2	%84.9	نسبة الاحتفاظ
%65.8	%66.1	%70.9	نسبة المطالبات (Claims Ratio)

شكل 5-4: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي حسب عدد العقود للعام 2015



العام 2014 بنسبة 165%، حيث بلغت قيمة إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى هيئة سوق رأس المال، ما يقارب 64 مليون دولار، بواقع 1,206 عقد في نهاية 2015

وفيما يخص التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي، فقد احتلت محافظة رام الله والبيرة النسبة الأكبر من حيث عدد العقود تليها محافظة نابلس (انظر الشكل 5-4)

ما تكون هذه النسبة مرتفعة في حال كان الجزء الأكبر من مكونات محفظة التأمين يتألف من عدد كبير من البوالص ذات القيم الصغيرة نسبياً، مثل تأمين المركبات، وهو واقع حال محفظة التأمين في فلسطين. ويلاحظ انخفاض نسبة الاحتفاظ في الربع الثاني من العام 2016 عما كانت عليه لذات الفترة من العام 2015 (من 84.9% انخفضت إلى 79.1%) ولعلّ السبب الرئيسي لهذا الانخفاض يعود إلى ارتفاع إجمالي الأقساط المكتتبه نتيجة لقرار هيئة سوق رأس المال المتخذ في بداية العام 2016 المشار إليه أعلاه والخاص بإلزام الشركات بالحد الأدنى لتعريف تأمين المركبات.

نسبة صافي المطالبات المتكبدة إلى صافي الأقساط المكتتبه: تتراوح هذه النسبة بين 50% إلى 70%. ويدل تدني هذه النسبة عن مستوى 50% إلى أن شركات التأمين لا تلتزم بتسديد المطالبات بشكل موضوعي و/أو أن المنتجات التأمينية مسعرة بأكثر مما يجب. وفي حالة قطاع التأمين الفلسطيني، فإن نسبة المطالبات هي ضمن الحدود المتعارف عليها دولياً في صناعة التأمين.

ويلاحظ من الشكل 5-2 أن هناك تركّزاً كبيراً في المحفظة التأمينية لصالح تأمين المركبات والتي بلغت نسبه 54% من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية الربع الثاني من عام 2016. كما يلاحظ تركّز واضح للحصة السوقية بين شركات التأمين حيث تستحوذ شركتي تأمين من أصل تسعة شركات عاملة في القطاع على 51.5% من إجمالي أقساط التأمين المكتتبه في قطاع التأمين الفلسطيني حتى نهاية الربع الثاني من عام 2016 (انظر الشكل 3-5).

قطاع التأجير التمويلي

يُعرّف التأجير التمويلي بأنه تمويل لشراء الأصول الثابتة. وتقوم شركات التأجير التمويلي بشراء الأصول التي يختارها المستأجر، وتوفير هذه الأصول المشتراة لاستخدام المستأجر وانتفاعه لفترة زمنية محددة مقابل دفعات إيجار. وفي نهاية فترة التأجير، يتم نقل ملكية الأصل إلى المستأجر أو إعادتها إلى المؤجر في حال لم يرغب المستأجر في ممارسة خيار الشراء. ولقد حقق قطاع التأجير التمويلي نمواً خلال العام 2015 عن

صندوق 4: هيئة سوق رأس المال: الرقابة على قطاعات سوق رأس المال

حقوق المستثمرين، وعليها في سبيل تحقيق هذه الأهداف القيام بما يلي: أولاً، الإشراف على عمل المؤسسات المالية غير المصرفية في القطاعات الأربع بما يكفل سلامة التعامل ومراقبة تطور هذه المؤسسات. ثانياً، التنظيم والرقابة على نشاطات المؤسسات المالية غير المصرفية، بما فيه تنظيم الإفصاح عن البيانات المالية وأية معلومات تخص القطاع المالي غير المصرفي.

تمكّنت الهيئة خلال السنوات القليلة منذ تأسيسها من تحقيق إنجازات ملموسة في القطاعات التي تشرف عليها وذلك استناداً إلى خطة استراتيجية محددة المعالم والأهداف ومرتبطة بجدول زمنية للتنفيذ. كما حققت تقدماً ملحوظاً في إدارة وإصلاح قطاع التأمين الذي عانى الكثير خلال السنوات الماضية. ونورد فيما يلي نبذة عن القطاعات التي تشرف عليها الهيئة:

ترحيباً بمشاركة هيئة سوق رأس المال في إصدار «المراقب الاقتصادي» نقدم فيما يلي عرضاً سريعاً لطبيعة الهيئة والوظائف الرئيسية التي تتولى القيام بها:

تأسست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية استناداً إلى قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004، وهي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية للإشراف على قطاعات سوق رأس المال في الاقتصاد الوطني الفلسطيني. وتتكون هذه من أربعة قطاعات رئيسية هي: قطاع الأوراق المالية، قطاع تمويل الرهن العقاري، قطاع التأمين، قطاع التأجير التمويلي.

تطرقت المادة رقم 3 من قانون تأسيس الهيئة على أن أهدافها تكمن في تهيئة المناخ المناسب والملائم لتحقيق استقرار ونمو رأس المال، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق رأس المال في فلسطين وحماية

قطاع الأوراق المالية

التشريعات وآليات الرقابة المتخصصة، إلى أن تأسست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وأصبحت الجهة المخولة قانونياً في الإشراف والتنظيم والرقابة على أعمال القطاع في أواخر العام 2004، وساهم صدور قانون التأمين رقم (20) لسنة 2005 والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه في إعادة تنظيم القطاع.

قامت الهيئة بوضع سياسات مفصلة تهدف لتطوير وتنمية قطاع التأمين وإعداد الأنظمة اللازمة وتوفير المناخ الملائم لنموه وتقدمه. وتعمل الهيئة أيضاً وبشكل مستمر على نشر الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع. ولقد بلغ عدد شركات التأمين المرخص لها بالعمل من قبل الهيئة 9 شركات خلال العام 2016 وتعمل في أنواع التأمين المختلفة، من خلال 122 مكتب تابع لها، في حين بلغ عدد وكلاء ومنتجي التأمين المرخصين من قبل الهيئة 207 مع نهاية النصف الأول من عام 2016.

قطاع تمويل الرهن العقاري

يدعم تطوير قطاع تمويل الرهن العقاري التطور الاقتصادي عبر قنوات: الاستثمار والعمالة، وتقوية وزيادة عمق القطاع المالي. ونظراً للخصوصية التي تتمتع بها «الأرض» في فلسطين فإن الاستثمار بها له الشأن الكبير في حمايتها والتمسك بها.

يعتبر قطاع تمويل الرهن العقاري في فلسطين قطاعاً ناشئاً، ويعود ذلك في الأساس إلى محدودية المساحة التي تخضع للسيطرة التامة للسلطة الوطنية. ويعاني السوق الأولي لتمويل الرهن العقاري من عدم وجود شركات تمويل رهن عقاري متخصصة حيث يقتصر التعامل في السوق الأولي على البنوك فقط. وتعتمد بعض البنوك على مصادرها الذاتية للتمويل في عمليات الإقراض العقاري، في حين تلجأ البنوك الأخرى إلى إعادة تمويل قروضها من خلال السوق الثانوي لتمويل الرهن العقاري، حيث يعمل في هذا السوق شركتان هما «شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري» (التي أسست كشركة مساهمة عامة عام 1999 برأسمال قدره عشرين مليون دولار) والشركة التابعة لها «شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية».

ولعل أهم ما يحتاجه قطاع تمويل الرهن العقاري هو «قانون لتمويل الرهن العقاري». ولقد انتهت الهيئة من إعداد مشروع قانون تمويل الرهن العقاري في العام 2012 وذلك تمهيداً لإقراره وإصداره من قبل الجهات التشريعية ذات الاختصاص. ومن ناحية أخرى قامت الهيئة خلال 2007 بإصدار تعليمات ترخيص شركات تمويل الرهن العقاري وأصحاب المهن العقارية، وتعليمات تابعة مثل تعليمات كفاية رأس المال. وأولت الهيئة اهتماماً بالغاً لتطوير المهن المساندة لقطاع تمويل الرهن العقاري ومن أهمها المخمنين العقاريين، حيث أصدرت الهيئة خلال عام 2012 تعليمات ترخيص المخمنين العقاريين إضافة إلى تطوير برامج بناء قدرات المخمنين. وبلغ عدد المخمنين العقاريين المرخصين من قبل الهيئة 51 مخمناً عقارياً في العام 2016.

(أعد هذا الصندوق د. بشار أبو زعور، مدير عام الإدارة العامة للدراسات والتطوير في هيئة سوق رأس المال)

تعود نشأة قطاع الأوراق المالية في فلسطين إلى العام 1995 الذي شهد تأسيس سوق فلسطين للأوراق المالية كشركة مساهمة خاصة بمبادرة من شركة فلسطين للتنمية والاستثمار. وانعقدت أول جلسة تداول في السوق يوم الثلاثاء الموافق 18/02/1997. ويتكون قطاع الأوراق المالية الفلسطيني من عدة مكونات تشمل بورصة فلسطين ومركز الإيداع والتحويل، والشركات المساهمة العامة، وشركات الأوراق المالية الأعضاء في بورصة فلسطين، وأصحاب المهن المالية، وصناديق الاستثمار.

باشرت الهيئة عملها الناظم والمشرّف على قطاع الأوراق المالية منذ العام 2005. وتم إصدار مجموعة من الأنظمة والتعليمات استناداً إلى قانون الأوراق المالية رقم (12) لعام 2004 والتي تنظم عمل قطاع الأوراق المالية في مجال الإصدار والإفصاح والرقابة والتراخيص وتحديد عمولات التداول. كما جرى إعادة هيكلة سوق فلسطين للأوراق المالية بحيث أصبح شركة مساهمة عامة وإدراج أسهمها في البورصة، وذلك تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية وتحديد تلك الصادرة عن المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال (IOSCO). وجدر التنويه أنّ الهيئة حصلت على العضوية الكاملة في تلك المنظمة منذ مطلع العام 2014. ولقد بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 48 شركة في نهاية تشرين أول 2016، كما بلغت القيمة السوقية للأسهم 3,319 مليون دولار، في حين وصل عدد شركات الأوراق المالية المرخصة من قبل الهيئة (شركات الوساطة) إلى 8 شركات.

قطاع التأجير التمويلي

يُعرّف التأجير التمويلي بأنه تمويل لشراء الأصول الثابتة (سيارات، شاحنات، معدات هندسية، معدات مختبرات، خطوط إنتاج، عقارات، ... إلخ). تقوم شركات التأجير التمويلي بشراء الأصول التي يختارها المستأجر، وتوفير هذه الأصول المشتركه لاستخدام المستأجر وانتفاعه لفترة زمنية محددة مقابل دفعات إيجار. وفي نهاية فترة التأجير، يتم نقل ملكية الأصل إلى المستأجر أو إعادتها إلى المؤجر في حال لم يرغب المستأجر في ممارسة خيار الشراء.

يساهم قطاع التأجير التمويلي في النمو الاقتصادي، إذ أنّه يوفر الأدوات لزيادة الاستثمار المحلي. أهم ما يميز التأجير التمويلي عن أدوات التمويل الأخرى (الإقراض مثلاً) أنّه لا يتطلب ضمانات عالية وشروط مشددة للموافقة على توفير التمويل، ذلك لأنّه يقوم على أساس أنّ تحقيق الأرباح يتأتّى من استخدام الأصول لا ملكيتها، كما أنّ قدرة المستأجر على تحقيق تدفقات نقدية تتولد من تشغيل الأصل، وهو ما يعني أنّ التأجير التمويلي له أهمية خاصة للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة. وما يميز التأجير التمويلي أيضاً أنّه يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية. ولقد تم إصدار قانون التأجير التمويلي بداية العام 2014 وتعمل الهيئة على استكمال إصدار اللوائح والتعليمات المنقّذة للقانون بما يكفل نمو هذا القطاع وتطوره. وبلغ عدد الشركات العاملة في قطاع التأجير التمويلي والمرخصة من قبل الهيئة 11 شركة خلال العام 2016.

قطاع التأمين

باشرت السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1993 إشرافها على قطاع التأمين، بما يشمل ترخيص المؤمنين والوكلاء والإشراف على نشاطهم. وحافظت القوانين الفلسطينية على نظام التعويض الإلزامي لضحايا حوادث الطرق. ولقد عانى القطاع من غياب

صندوق 5: «الدخان العربي»: تكاليف التهريب وتعهيدات الإصلاح

تمّ تقدير مساحة الأراضي المخصصة لزراعة التبغ في الضفة الغربية بنحو 20 ألف دونم في العام 2016، بعد أن كانت لا تزيد على 8 آلاف دونم عند نهاية القرن الماضي. وتقع معظم هذه في منطقة يعبد («مملكة التبغ»!) والقرى المحيطة بها. ولقد شهدت زراعة التبغ توسعاً منذ تأسيس السلطة الفلسطينية في العام 1994، ثم ما لبثت أن ازدهرت بشكل كبير بعد أعوام الانتفاضة الثانية. وجاء هذا الازدهار نتيجة التوسع في الطلب على التبغ المحلي (الأرخص ثمناً)، وغياب الرقابة، فضلاً عن عدم وجود قانون حديث ينظم ويحد من توسع هذه الزراعة.

تشير الإحصاءات إلى أنّ الإنفاق السنوي على استهلاك التبغ في فلسطين يبلغ 450 مليون دولار في العام 2011، وأنّ الأسرة تنفق بالمتوسط 38.7 ديناراً من دخلها الشهري على استهلاك التبغ، وهو ما يعادل 4.4% من إجمالي الإنفاق الشهري للأسرة. وهذه النسبة أعلى من متوسط إنفاق الأسرة على التعليم، وأعلى من إنفاقها على العناية الشخصية وكذلك على النشاطات الترفيهية. هناك ثلاثة مصادر للسجائر التي تباع في فلسطين:

- السجائر المستوردة من الخارج: وتشكّل هذه نحو 70% من إجمالي الاستهلاك.
- السجائر المنتجة محلياً: هناك شركتان محليتان فقط لإنتاج السجائر، أولهما شركة «القدس» والأخرى شركة «يعبد» في شمال الضفة. علماً بأن شركة القدس تستحوذ على الحصة الأكبر.
- السجائر المهربة: وهذه تقسم إلى نوعين، الأول هو التهريب من الخارج (عبر جسر الكرامة بشكل أساسي)، والثاني هو تهريب «الدخان العربي»: السجائر التي يتم «لفها» في البيوت والمحلات غير المرخصة من التبغ الذي تتم زراعته محلياً.

تقدّر الجمارك الفلسطينية أنّ الضرائب الضائعة على الخزينة الفلسطينية تبلغ 200 مليون شيكل تقريباً لكل نوع من نوعي التهريب. ومما يشجع على زراعة وتهريب التبغ المحلي ارتفاع هامش الربح على زراعة التبغ (مقارنة ببقية المحاصيل)، إذ يقدر متوسط الربح على كل دونم تبغ بين 4-5 آلاف شيكل بينما لا يزيد على 3 آلاف في بقية المحاصيل. يضاف إلى ذلك التباين الكبير في أسعار السجائر المستوردة أو المحلية الصنع مقارنة بالسجائر المهربة من التبغ المحلي والتي تبلغ بين 13 - 16 شيكل لكل علبة من 20 سيجارة. وتشير التقديرات إلى أنّ تكلفة إنتاج كل كيلو غرام (نحو 50 علبة سجائر من التبغ العربي) تتراوح بين 25 - 30 شيكل، وأنّ الوسيط يشتري كل كيلو غرام من المزارع بسعر 40-45 شيكل ويبيعه بسعر يتراوح بين 56 - 60 شيكل.

أدى التوسع الكبير في زراعة وتسويق التبغ المحلي إلى تأسيس نشاطات صناعية وتجارية مهمة مرتبطة بها، فضلاً عن عدد كبير من العائلات الفقيرة باتت معتمدة بشكل كامل على النشاطات المكثفة المرتبطة بزراعة وحصاد وتجفيف «ولف» الدخان العربي. من ناحية ثانية، فإنّ توسع زراعة وتهريب التبغ يترافق مع خسائر مالية عالية تتحملها موازنة الحكومة، فضلاً عن تراجع في نشاط شركات التبغ الرسمية. هذا يعني أنّ أي مسعى للحكومة لأن تضع حداً صارماً لهذا النوع من التهريب الآن سيتوافق مع مشاكل اجتماعية حادة، وسيقتضي تطبيق برامج تعويض وإعادة تأهيل باهظة الكلفة. وهذا نموذج واضح للتعهدات الإضافية التي تطرأ على الظواهر السلبية عند التلكؤ في إيجاد حلول لها ومعالجتها في وقت مبكر.

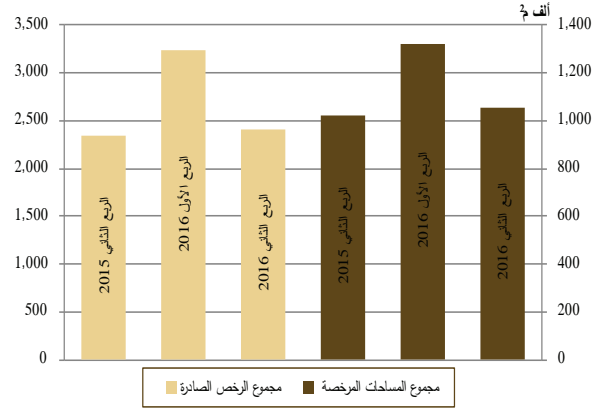
(أعد هذا الصندوق مسيف مسيف، باحث في «ماس»)

6- مؤشرات الاستثمار¹

رخص البناء

عدد رخص الأبنية ومساحاتها مؤشّر مهم على النشاط الاستثماري. يعرض الشكل 6-1 التطوّر المستمر في أعداد التراخيص المسجّلة ومساحات الأبنية المرخصة في الربع الأول والثاني 2016 والربع الثاني 2015. وصل عدد الرخص في الربع الثاني 2016 إلى 2,403 ترخيص، 188 منها تراخيص لمباني غير سكنية. ويمثّل العدد الكليّ للتراخيص انخفاض عن عددها في الربع السابق بنسبة الربع تقريباً. من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الثاني 2016 نحو 1,053 ألف متر مربع، وهذا يقل بنحو 20% عن المساحات المرخصة في الربع السابق. يتوجب التنبيه إلى أنّ عدد الرخص المسجّلة لا تعني بالضرورة المباشرة في أعمال البناء، كما أنّ بعض نشاطات البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص بناء لها.

شكل 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في الأراضي الفلسطينية



أعداد السيارات

أعداد السيارات المسجّلة للمرة الأولى هي مؤشّر معتمد عن الحالة الاقتصادية وتوقعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ولأنّ شراءها غالباً يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإنّ المؤشّر يعبّر عن المناخ الاقتصادي والتوقعات. يبلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجّلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2016 المسجّلة أول مرة 7,410 سيارة. وهذا يزيد بمقدار 170 سيارة عن عددها في الربع السابق، وبمقدار 983 سيارة في الربع المناظر من العام 2015.

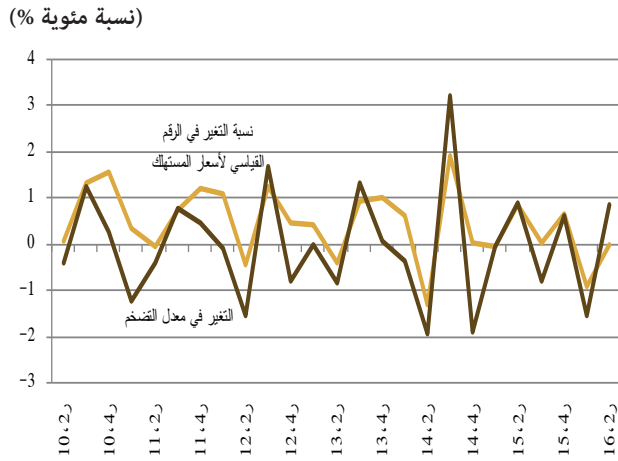
جدول 6-1: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجّلة لأول مرة في الضفة الغربية (الربع الثاني 2016)

المجموع	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	
2,260	165	1,432	663	نيسان
2,709	144	1,802	763	أيار
2,441	176	1,463	802	حزيران
7,410	485	4,697	2,228	المجموع

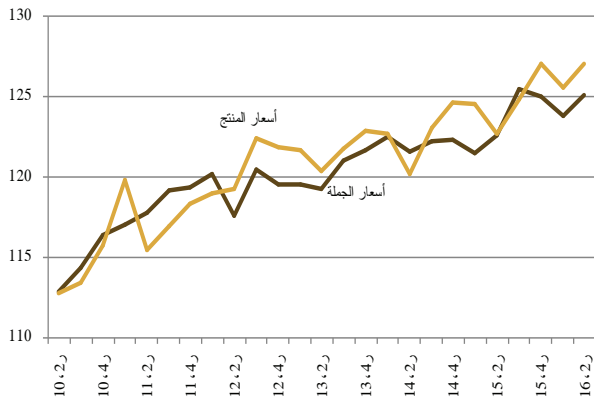
1 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، إحصاءات رخص الأبنية. ووزارة المالية 2016، دائرة الجمارك والمكوس.

7- الأسعار والتضخم¹

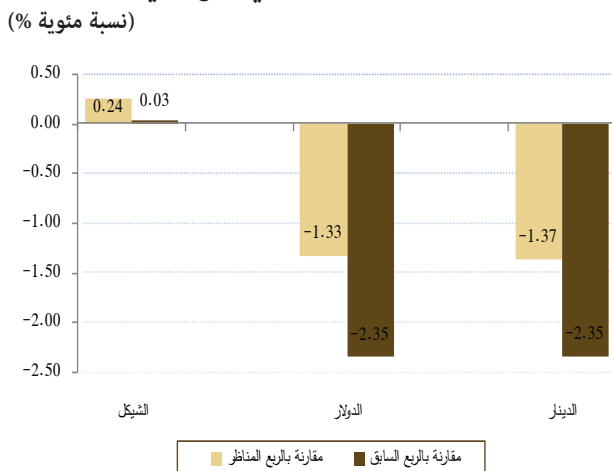
شكل 1-7: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتغير في معدّل التضخم



شكل 2-7: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج لسنة الأساس 2007



شكل 3-7: تطوّر القوة الشرائية في الربع الثاني 2016



يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط الاستهلاك الوسطي للعائلات في هذا الاقتصاد (ومجموعة هذه السلع والخدمات يُطلق عليها اسم «سلّة الاستهلاك»). ويتم إعطاء أوزان مختلفة لمكونات السلّة على ضوء نسبة إنفاق الأسر عليها. كما يتم أخذ وسطي أسعار مكونات هذه السلّة في المناطق الجغرافية المختلفة. تبدأ العملية بافتراض سنة أساس معينة (مثلا سنة 2000) وبذلك يكون متوسط أسعار سلّة الاستهلاك في هذه السنة 100. وإذا بلغ متوسط أسعار ذات السلّة 125 في العام 2015 فإنّ الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في ذلك العام يكون 125. أمّا معدّل التضخم خلال فترة معينة فيقيس معدّل التغير في قيمة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بين أول وآخر الفترة المطلوبة. مثلاً، إذا كان الرقم القياسي 115 في العام 2010 في المثال السابق فإن معدّل التضخم بين العامين 2010 و2015 يكون $8.7\% ((115/115) - 125)$. واضح إذن أنّ الرقم القياسي يعبر عن ارتفاع الأسعار منذ سنة الأساس، في حين يقيس معدّل التضخم في معدّل ارتفاع الأسعار بين فترتين مختارتين.

يعكس معدّل التضخم مقدار التبدّل في القوّة الشرائية للعائلات والأفراد، إذ بافتراض ثبات الأجور والرواتب الإسمية، فإنّ معدّل تضخم بمقدار 10% في السنة يعني أنّ القوّة الشرائية للعائلات والأفراد انخفضت بنفس النسبة.

يبين الشكل 1-7 منحنيين، يقيس المنحنى الأول نسب التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع الذي سبقه، أي معدّل التضخم. وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثاني 2016 إلى 110.75 مقارنة مع 110.78 في الربع الأول. وهذا يعني أنّ معدّل التضخم بين الربعين الأول والثاني 2016 كان سالبا بمقدار 0.03%. المنحنى الثاني يقيس التغير في معدّل التضخم ذاته في كل ربع مقارنة بالربع السابق عليه.

جاء انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين في الربع الثاني نتيجة انخفاض أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات (بمقدار 1.20%)، في حين سجّلت أسعار مجموعة خدمات التعليم ارتفاعاً بنسبة 1.87%.

شهد الربع الثاني 2016 إذن انخفاضاً طفيفاً في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقدار 0.03% مقارنة مع الربع السابق، أي أنّ معدّل التضخم كان سالباً في هذا الربع. كما سجّل تراجعاً بمقدار 0.24% بين الربع الثاني 2016 والربع المناظر 2015. التضخم السالب هو في الواقع مشكلة خطيرة تؤرق حالياً اقتصاديات الدول الكبيرة، مثل اليابان والاتحاد الأوروبي. ذلك لأنّ الانخفاض المستمر في الأسعار يدفع المستهلكين إلى تأجيل الاستهلاك (لأنّ الأسعار غداً ستكون أدنى من أسعار اليوم). وهذا ينعكس بالطبع على الطلب الكلي في الاقتصاد مما يعزز من انحدار الإنتاج وتركّز الركود.

1 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، الأسعار والأرقام القياسية. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوة الشرائية.

الأسعار والقوة الشرائية

تعرف القوة الشرائية على أنها «القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من مال. وتعتمد القوة الشرائية بمستوى دخل المستهلك والتغير في مستوى الأسعار وفي سعر صرف العملة (إذا كانت عملة الراتب تختلف عن عملة الإنفاق). وبافتراض ثبات الدخل فإن التغير في القوة الشرائية = معدّل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدّل التضخم.

القوة الشرائية للشيكل: يقيس معدّل التضخم في الاقتصاد تطوّر القوة الشرائية لكافة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل ويصرفون كامل دخلهم بهذه العملة. ومع التضخم السالب بمقدار 0.03% في الربع الثاني من العام 2016 مقارنة بالربع السابق ومقدار 0.24% مقارنة بالربع المناظر 2015، فإنّ القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون أجورهم ورواتبهم بالشيكل شهدت استقراراً، أو تحسناً بشكل طفيف، بين الربعين المتتاليين وتحسناً بنسبة 0.24% مقارنة بالربع المناظر.

القوة الشرائية للدولار: شهد الربع الثاني 2016 تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو 2.38% (إلى 3.815 شيكل لكل دولار) مقارنة بمتوسط السعر في الربع السابق. لذا فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار ويصرفون كامل نفقاتهم بالشيكل، قد تراجعت خلال الربع الثاني مقارنة بالربع السابق بنحو 2.36% (= -0.03% + 2.38%). أمّا بالمقارنة مع الربع المناظر 2015 فلقد تراجعت القوة الشرائية للدولار بنحو 1.33% نتيجة تضخم سالب بمقدار 0.24% وتراجع سعر الصرف بنحو 1.57%. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف فإنّ القوة الشرائية للدينار شهدت تقريباً نفس التطورات التي شهدتها الدولار مع تباين طفيف عند المقارنة مع الربع المناظر.

على أن معدّل التضخم السالب ما زال ضئيلاً ولا يتوقع أن يكون له انعكاسات مهمة على الطلب. وتجدر الإشارة إلى أنّ التضخم السالب في فلسطين يتوافق مع مثيله في الاقتصاد الإسرائيلي، إذ كان التضخم في إسرائيل سالباً في الفترة منذ تشرين الأول 2015 وحتى تشرين الأول 2016 وبلغ -0.3% حسب بيانات «بنك إسرائيل» (انظر صندوق التضخم المتوقع).

ولكنّ الأمر قد يكون مختلفاً في فلسطين، إذ أنّ تأجيل الاستهلاك هنا يمكن أن يؤدّي مبدئياً إلى تقليص الاستيراد وعجز الميزان التجاري (نظراً لأنّ معظم الاستهلاك يتم استيراده من الخارج).

أسعار الجملة وأسعار المنتج

ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بنسبة 1.01% بين الربعين المتتاليين (الربع الأول والربع الثاني 2016)، ونتج هذا عن ارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية والسلع المستوردة، بنسبة 1.94% و0.96% على التوالي. كذلك ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتجون المحليون) بنسبة 1.21% بين الربعين.

المفارقة بين انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك وارتفاع أسعار الجملة والمنتج

يمكن تفسير هذه المفارقة التي تمّ تسجيلها في الربع الثاني بالعوامل التالية:

- أنّ كل رقم قياسي من الأرقام الثلاثة يتناول أسعار مجموعة من السلع والبضائع (له سلة سلع) خاصّة به، أي أنّ سلع السلات الثلاث مختلفة عن بعضها البعض، كما أنّ سلة الرقم القياسي لأسعار المنتج وأسعار الجملة لا تشتمل على خدمات كما هو الحال في سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- أنّ سلة الرقم القياسي لأسعار المنتج لا يشتمل على بضائع مستوردة، بل فقط بضائع من إنتاج محلي. كما أنّ الأسعار في هذا الرقم القياسي لا تشتمل على الإضافات على السعر التي تحدث بعد مغادرة البضائع بوابة المصنع أو المزرعة.
- أنّ الرقم القياسي لأسعار الجملة لا يشتمل على هامش الربح الذي يضيفه تاجر بيع التجزئة على السعر.

صندوق 6: تنبؤات التضخم

أخذ احتمالات الانحراف في توقُّع الزيادة في أسعار الواردات وأسعار الغذاء (الصدمات الخارجية) بعين الاعتبار، فإنَّ التضخُّم المتوقَّع خلال العام 2016 يحتمل أن يتراوح بين (-0.4% و+0.6%). أمَّا عند أخذ احتمالات الصدمات الداخلية بعين الاعتبار أيضاً فإنَّ هامش التوقُّع يتَّسع مزيداً ويصل إلى نصف نقطة معيارية إضافية، صعوداً وهبوطاً.

من الواضح أنَّ التنبؤ بالتضخُّم عملية محفوفة بمخاطر عدم اليقين، على الرغم من الاحتياطات التي يتم أخذها بالاعتبار ومن توسيع هامش التنبؤ. وهذا أمر تعاني منه كافة مؤسسات وهيئات التنبؤ في العالم، بما فيها تلك الأكثر عراقة والتي تستخدم نماذج تنبؤ بالغة التعقيد وتضم عشرات المتغيرات. ذلك لأنَّ العوامل التي تؤثر على التضخُّم متعددة، ومتشعبة المصادر، وذات تحولات اعتباطية إلى درجة عالية. ويكفي أن نشير إلى أنَّ معدَّل التضخُّم المتوقَّع في فلسطين في الربع الثاني 2016 تم تقديره في الربع الأول على أن يبلغ (+1%) حسب سيناريو الأساس (أي قبل أخذ التأثير المحتمل للصدمات الخارجية أو الداخلية)، في حين بلغ المعدَّل الفعلي (-0.24%)، وجاء هذا لأنَّ تكاليف الواردات (التضخُّم في إسرائيل) انخفضت فعلياً بمقدار 0.65% عوضاً عن أن ترتفع بمقدار 1.28% كما كان من المتوقع. ولكن هذا بطبيعة الحال لا ينفي أهمية صياغة تنبؤات، بل يؤكِّد ضرورة تطوير نماذج التنبؤ وتكرار عمليات التجربة والخطأ للوصول إلى توقُّعات أكثر صواباً.

يحظى التنبؤ بمعدَّل التضخم بأهمية كبيرة لدى كافة البنوك المركزية، إذ أنه مؤشر على التطورات المتوقعة في الأجور والرواتب الحقيقية، كما أنه مؤشر على العوائد الحقيقية التي يمكن للاستثمار أن يحققها في المستقبل. هذا فضلاً عن أنَّ استهداف معدَّل التضخم والحفاظ عليه ضمن هامش معين بات الآن دليل السياسات النقدية في معظم دول العالم. وتقوم سلطة النقد الفلسطينية بشكل دوري بإصدار تقارير عن تنبؤات التضخم في فلسطين¹ وتؤسس عملية التنبؤ على أرضية التحليل القياسي للعوامل المؤثرة على معدَّل التضخم (أي الارتفاع في مؤشر أسعار المستهلك). وتُبنى على أنَّ التضخم في فلسطين يتبع عاملين رئيسيين أحدهما على المدى الطويل، وهو معدَّل التغيير في تكاليف الواردات، والثاني على المدى القصير ويرصد التقلبات في الأسعار العالمية. يتم تقدير الارتفاع المتوقَّع في أسعار الواردات باستخدام معدَّل التضخم المتوقَّع في إسرائيل، نظراً لأنَّ الجزء الأعظم من الواردات الفلسطينية يأتي من إسرائيل. أمَّا بالنسبة إلى توقُّع التغيير في الأسعار العالمية فإنَّ منهج سلطة النقد يستخدم التغيير في أسعار الغذاء العالمية كمؤشر عليه. ويتم أخذ معدلات الارتفاع المتوقعة في أسعار الغذاء العالمية من تقديرات صندوق النقد الدولي. ويجدر التنويه أنَّ أهمية أسعار الغذاء العالمية في التأثير على التضخم في فلسطين ترتبط بالأهمية النسبية للمواد الغذائية في سلَّة الاستهلاك الفلسطينية.

يتوافق حساب توقُّع معدَّل التضخم هذا مع ثلاثة أنواع من مخاطر خطأ القياس والتوقع:

جدول 1: معدلات التضخم المتوقعة في فلسطين (%)

معدَّل التضخم المتوقَّع (سيناريو الأساس)	الفرضيات		
	الارتفاع في أسعار الغذاء	الارتفاع في أسعار الواردات	
0.28	6.73	0.75	ربع ثالث 2016
0.39	12.87	2.21	ربع رابع 2016
0.26	3.54	0.23	2016
1.35	9.70	1.76	ربع أول 2017
1.09	0.24	2.00	ربع ثاني 2017
0.92	0.01-	2.18	ربع ثالث 2017
1.07	0.17-	2.15	ربع رابع 2017
1.11	2.28	2.02	2017

سلطة النقد الفلسطينية: تقرير التضخم: الربع الثاني 2016.

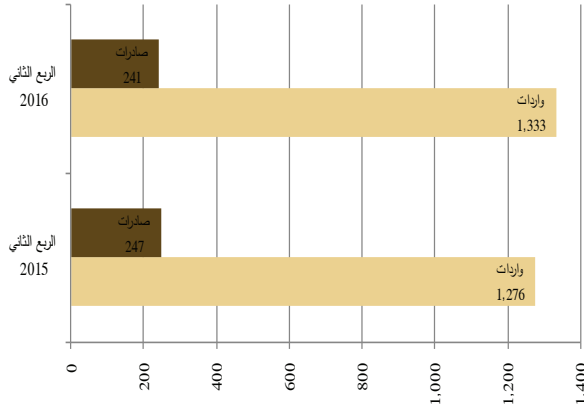
- أن تكون المنهجية المستخدمة للربط بين المتغيرين المستقلين من أجل استخلاص التضخم المتوقَّع غير محكمة. ولتقليل أثر هذا الخطأ المحتمل يقوم تقرير سلطة النقد بتطبيق ثلاثة طرق مختلفة للحساب ثم أخذ المتوسط الذي ينتج عن هذه الطرق الثلاثة (وهي النتيجة التي يطلق التقرير عليها اسم «سيناريو الأساس»).
- «الصدمات الخارجية»: أن تكون توقُّعات التحول في المتغيرين المستقلين توقُّع التضخم في إسرائيل وتوقُّع التبدُّل في أسعار الغذاء العالمية) غير دقيقة أو غير صائبة. ولأخذ أثر التحولات الطارئة التي يمكن أن تصيب هذين المتغيرين يفترض التقرير أنَّ القيمتين المتوقَّعتين لهما يمكن أن تتحول بمقدار انحراف معياري واحد، صعوداً وهبوطاً.
- «الصدمات الداخلية»: أن تطرأ تحولات داخلية تؤدي إلى انحراف قوي في معدَّل التضخم الفعلي عن المستوى المتوقَّع. وكمثال على ذلك قيام إسرائيل بعدوان واسع جديد أو إيقاف إسرائيل لتحولات المقاصة كما حدث تكراراً في الماضي. وهنا أيضاً يأخذ التقرير احتمالات الصدمات الداخلية بعين الاعتبار وبشكل ضمنى في النموذج القياسي المستخدم لاستخراج التنبؤات.

يسجل الجدول (1) معدلات التضخم المتوقعة في فلسطين على أرضية فرضيات معطاة عن الزيادة في أسعار الواردات وأسعار الغذاء. يتوقَّع تقرير سلطة النقد مثلاً أن يبلغ معدَّل التضخم 0.4% تقريباً في الربع الرابع 2016 و0.3% في كامل العام 2016. وعند

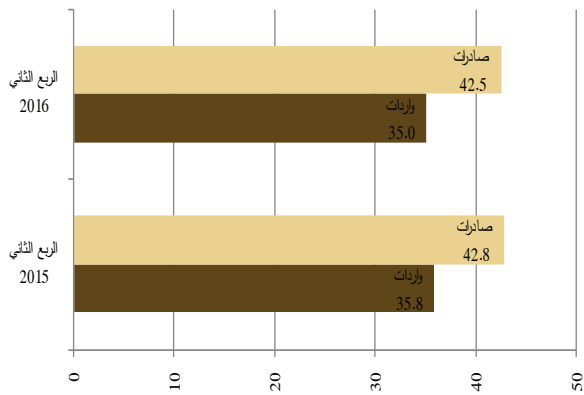
8- التجارة الخارجية¹

الميزان التجاري

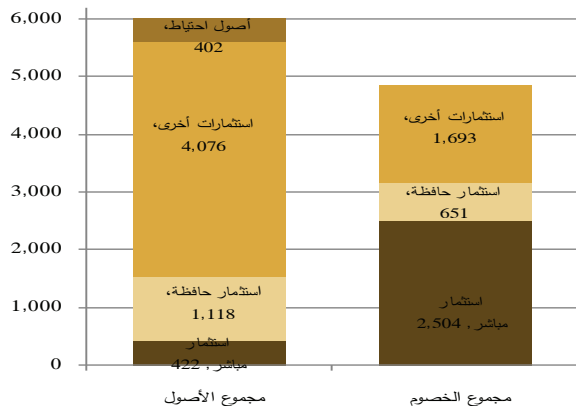
شكل 8-1: صادرات وواردات السلع المرصودة الربع الثاني 2015، الربع الثاني 2016 (مليون دولار)



شكل 8-2: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل الربع الثاني 2015، الربع الثاني 2016 (مليون دولار)



شكل 8-3: رصيد الاستثمارات الدولية (الربع الثاني 2016) (مليون دولار)



بلغت قيمة الواردات السلعية المرصودة² في الربع الثاني 2016 نحو 1,333.3 مليون دولار وهي أعلى بمقدار 15.7% من الربع السابق وبمقدار 4.5% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. أما الصادرات السلعية المرصودة (241.2 مليون دولار) فلقد شهدت ارتفاعاً أيضاً بالنسبة للربع السابق (15.7%) ولكن انخفضت بمقدار 2.4% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. الفارق بين الصادرات والواردات يعني أن العجز في الميزان التجاري السلعي بلغ 1,092.1 مليون دولار. ولقد تم تحسين هذا العجز بشكل طفيف نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل (7.5 مليون دولار).

ميزان المدفوعات

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية: الميزان التجاري (صافي التجارة بالسلع والخدمات)، ميزان الدخل (صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج مثل العمل ورأس المال)، وميزان التحويلات الجارية (المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصة).

بلغ عجز الحساب الجاري الفلسطيني (وهو أيضاً ما يطلق عليه اسم عجز ميزان المدفوعات) 391.5 مليون دولار في الربع الثاني 2016، وهو ما يعادل 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية. جاء عجز الميزان الجاري نتيجة عجز في الميزان التجاري (1,345.0 مليون). مقابل فائض في ميزان الدخل (تولّد أساساً من دخل عمّال الضفة في إسرائيل) بمقدار 404.3 مليون، وفائض في ميزان التحويلات (تولّد نحو رבעه من المساعدات الدولية للحكومة) بمقدار 549.2 مليون دولار.

جدول 8-1: ميزان المدفوعات الفلسطيني*

(مليون دولار)

الربع الثاني 2016	الربع الأول 2016	الربع الثاني 2015	
(1,345.0)	(1,170.9)	(1,280.7)	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات
(1,300.4)	(1,130.3)	(1,244.6)	صافي السلع
(44.6)	(40.6)	(36.1)	صافي الخدمات
404.3	364.4	344.9	2. ميزان الدخل
407.5	372.3	335.9	تعويضات العمال المقبوضة من الخارج
(3.0)	(7.6)	9.0	صافي دخل استثمار من الخارج
549.2	528.7	572.4	3. ميزان تحويلات الجارية
128.4	143.7	232.0	تحويلات من الخارج (للحكومة)
420.8	385.0	340.4	صافي التحويلات للقطاعات الأخرى
(391.5)	(277.8)	(363.4)	4. ميزان الحساب الجاري (3+2+1)
270.6	198.8	343.4	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
120.9	76.4	18.4	6. صافي السهو والخطأ

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

1 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2016، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الثاني 2016

2 التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها)، أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

في الخارج منها 7.0%، واستثمارات الحافظة 18.6%. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد الفلسطيني حوالي 4,848 مليون دولار، كان أكثر من نصفها على شكل استثمارات مباشرة. الفارق بين الأصول والخصوم يعني أن المقيمين في فلسطين "يستثمرون" 1,172 مليون دولار في الخارج أكثر مما يستثمر غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه إلى أن جزءاً كبيراً من الأصول (68%) هو عبارة عن عملة وودائع من البنوك العاملة في فلسطين موجودة في الخارج. أما بالنسبة للاستثمارات المباشرة (وهي ما ينطبق على مفهوم الاستثمار)، تُشير الأرقام إلى أن استثمارات غير المقيمين المنفذة في فلسطين تزيد على استثمارات الفلسطينيين المباشرة في الخارج بمقدار 2,082 مليون دولار.

جرى تمويل عجز ميزان المدفوعات هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفّر مبلغ 270.6 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي صفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ"

الاستثمارات الدولية

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الثاني 2016 نحو 6,020 مليون دولار، وشكّل الاستثمار المباشر

صندوق 7: مفاهيم وتعريف اقتصادية: نماذج الجاذبية في التجارة الدولية Gravity Models

التباين في مختلف العوامل التي تتأثر بالتباعد الجغرافي. وهذا يعني أن الدول المتقاربة تتاجر مع بعضها أكثر من الدول المتباعدة.

- المتغيرات الاقتصادية: المتغير الأساسي هنا هو مستوى الدخل (الناتج المحلي الإجمالي). تقول الفكرة أنه كلما ارتفع الدخل في دولة ما، كلما ازدادت تجارتها الدولية. وهذا يعني أن الدول الغنية تتاجر مع بعضها البعض أكثر من الدول الفقيرة. ويقوم الباحثون الآن بإضافة عوامل اقتصادية أخرى لقياس تأثيرها على التجارة البينية، مثل وجود اتفاقيات تجارية تفضيلية بين الدول (وهو ما يؤدي إلى تقليص التعرفة الجمركية وزيادة التجارة بالتالي)، أو وجود عملة مشتركة (وهو ما يقضي على عامل عدم التأكد في تحولات أسعار الصرف)، أو وفرة رأس المال البشري (وهذا يرفع من تنافسية الدولة ومن تجارتها الخارجية بالتالي)، وغيرها.
- المتغيرات الثقافية: ومن بين العوامل التي يتم أخذها بالاعتبار هنا هو وجود لغة مشتركة، وتشابه المؤسسات والأنظمة والترابط الثقافي، وكلها عوامل يساعد وجودها على تحفيز التبادل التجاري بين الدول.

يقوم تحليل نماذج الجاذبية على استخلاص معاملات الانحدار للمتغيرات التي تؤثر على التجارة البينية بين الدول. وبشكل عملي يتم أخذ الأرقام الفعلية للتجارة بين كل دولتين من بين مجموعة كبيرة من الدول، وعلى امتداد فترة زمنية طويلة نسبياً (على سبيل المثال، أخذت واحدة من الدراسات التأسيسية بالاعتبار أرقام التجارة بين كل دولتين من بين 173 دولة وعلى امتداد 50 سنة ماضية). وعند إجراء تحليل الانحدار على هذه الأرقام يتم التوصل إلى تقدير متوسط لقوة كل متغير من المتغيرات في التأثير على التجارة البينية. وهذا بدوره يتيح إمكانية تطبيق هذه المعاملات للتنبؤ بالتجارة البينية في المستقبل، أو للتوصل إلى تقدير متوسط لما «يتوجب» أن تكون عليه التجارة بين الدول.

نماذج الجاذبية هي أكثر النماذج التطبيقية استخداماً في العلوم الاجتماعية بشكل عام، وفي أبحاث التجارة الدولية بشكل خاص. ولقد تم استخدام هذه النماذج لأغراض التحليل والتنبؤ عن التجارة البينية بين الدول، وبين المقاطعات في الدولة الواحدة، كما تم تطبيقها لدراسة حركة وتدفق المستهلكين على مراكز التسوق، والهجرة، وحركة وعقد أنظمة السير ودراسات استخدام الحيز المكاني (Spatial)، وغيرها.

تهدف نماذج الجاذبية في التجارة الدولية إلى التنبؤ بمستوى التبادل التجاري بين الدول وتفسير قوة العوامل التي تؤثر على هذا التبادل. وكان الاقتصادي الهولندي «تبرجن» (N. Tinbergen 1962)، أول من ارسى تقاليد هذه النماذج، عبر الاقتراح البسيط بأن التجارة بين دولتين يمكن تقديرها تقريباً بمعادلة تدعى «معادلة الجاذبية» (على خطى نظرية الجاذبية التي صاغها نيوتن): كما أن الكواكب تنجذب لبعضها البعض طردياً بالتناسب مع حاصل ضرب كتلتيهما وعكسياً مع مربع المسافة فيما بينها، اقترح «تبرجن» (1962) أن التجارة بين دولتين تتناسب طردياً مع كتلتهما (مستوى الناتج المحلي فيهما)، وعكسياً مع المسافة بينهما.

هذا الاقتراح لتفسير وتقدير التجارة البينية بين دولتين يختلف مبدئياً عن التبرير التقليدي للتجارة بين الدول، الذي يقوم على نظرية الميزة النسبية (ريكاردو)، أو على نظرية التباين في الوفرة النسبية للموارد (هكشر-أوهلين-Heckscher-Ohlin) بغض النظر عن المسافة أو حجم الاقتصاد.

تم توسيع «معادلة الجاذبية» لاحقاً وباتت تأخذ عوامل تفسير إضافية (إلى جانب مستوى الدخل والمسافة) لتقدير التجارة البينية ولزيادة القدرة التنبؤية لنماذج الجاذبية. وتستخدم المتغيرات الإحصائية لنماذج الجاذبية الآن عدداً من المتغيرات يمكن تصنيفها تحت ثلاث مجموعات:

• المتغيرات الجغرافية: المتغير الأساسي هنا هو المسافة (غالباً بين عاصمتي الدولتين المعنيتين)، على افتراض أن التجارة بين دولتين تتناسب عكسياً مع المسافة الجغرافية التي تفصل بينهما. إذ أن زيادة المسافة تؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل، فضلاً عن زيادة

• المتغيرات الجغرافية: المتغير الأساسي هنا هو المسافة (غالباً بين عاصمتي الدولتين المعنيتين)، على افتراض أن التجارة بين دولتين تتناسب عكسياً مع المسافة الجغرافية التي تفصل بينهما. إذ أن زيادة المسافة تؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل، فضلاً عن زيادة

تتابعت الدراسات التي طبقت نماذج الجاذبية أثر ذلك. وتنوّعت هذه بين نماذج تهدف إلى تقييم التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية الفلسطينية بشكلها الفعلي، ونماذج تهدف لصياغة توقعات حول النمط الذي ستكون عليه بظل توفر حرية القرار والانفكاك عن الاحتلال. وبشكل عام توصلت جميعها إلى أنّ استيراد الضفة والقطاع من إسرائيل سيكون حينئذ أدنى مما هو عليه الآن، والتصدير أعلى. على سبيل المثال، قدّرت دراسة «أرنون وآخرين»، عبر تطبيق نموذج جاذبية، أنّ مستوردات الضفة والقطاع من إسرائيل يجب أن تكون نصف ما كانت عليه فعلياً، في حين أنّ صادرات الضفة والقطاع إلى إسرائيل يجب أن تكون، في الظروف العادية، عدة أضعاف ما هي عليه فعلياً¹. الاستثناء الوحيد لفكرة استحواذ إسرائيل على حصّة غير مبررة من التجارة الفلسطينية جاء في دراسة لصندوق النقد الدولي عند صياغة وتطبيق نموذج جاذبية أيضاً. توصلت الدراسة إلى أنّ الضفة والقطاع لا تتاجر بأكثر من المتوقع (بأكثر من اللازم) مع إسرائيل، ولكنها تتاجر بأقل من المتوقع بكثير مع الدول الأخرى. ومن الملفت للنظر أنّ الدراسة ذاتها توصلت إلى أنّ الشريك التجاري الأكثر أهمية للضفة والقطاع في الظروف العادية سيكون الاتحاد الأوروبي وليس إسرائيل².

نظرية صلبة، وغالباً ما تمّ اعتبارها بمثابة مجرد ظاهرة إحصائية ذات مصداقية. ولكنّ الأبحاث المستجدة تسعى إلى سد هذه الثغرة وإلى توفير خلفيات نظرية لهذه النماذج (أي إقحام معاملات تفسير مستمدة مبدئياً من النظرية الاقتصادية). ثانياً، أنّها تطبق على التجارة السلعية فقط وليس على التجارة بالخدمات، كما أنّ أثر المسافة يمكن أن يتباين بشكل جوهري اعتماداً على طبيعة الطبوغرافية والحواجر بين دولتين، إذ أنّ وجود جبال شاهقة أو بحار له أثر معيق بقوة أكثر من السهول الممتدة (يعرف هذا الأثر في أدبيات نماذج الجاذبية باسم (Multilateral Trade Resistance (MTR)).

نماذج الجاذبية في فلسطين

تمّ صياغة نماذج جاذبية متعددة لتحليل واقع التجارة الخارجية الفلسطينية. وجاء أول هذه النماذج في دراسة البنك الدولي الأولى عن الاقتصاد الفلسطيني في العام 1993 (المجلدات الستة). توصل نموذج الجاذبية المبسط الذي طبقته الدراسة إلى أنّ الضفة والقطاع، بظل كافة الظروف السائدة خلال ربع القرن المنصرم على الدراسة، تتاجر مع إسرائيل بأكثر مما يتوقع (أو يتنبأ بها) نموذج الجاذبية (Overtrade). هذا يعني ضمناً أنّ الضفة والقطاع تتاجر بأقل من المفترض مع الدول الأخرى.

1 Arnon, A., Spivak, A. and Weinblatt, J. (1996). The Potential for Trade between Israel, the Palestinians and Jordan. The World Economy, Vo. 19, No. 1, 113-134.
2 IMF (2001), West Bank and Gaza: Economic Performance, Prospects, and Policies (R Valdivieso, U Erickson von Allmen, G Bannister, H Davoodi, F Fischer, E Jenkner and M Said), Washington DC: IMF.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2010 - 2016

2016 ²		2015			2015	2014	2013	2012	2011	2010	المؤشر
الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع								
السكان (ألف نسمة)											
4,799.8	4,766.2	4,732.7	4,699.2	4,666.0	4,682.5	4,550.4	4,420.5	4,293.3	4,168.9	4,048.4	فلسطين
2,926.3	2,908.0	2,889.8	2,871.6	2,853.5	2,862.5	2,790.3	2,719.1	2,649.0	2,580.2	2,513.3	الضفة الغربية
1,873.5	1,858.2	1,842.9	1,827.6	1,812.5	1,820.0	1,760.1	1,701.4	1,644.3	1,588.7	1,535.1	قطاع غزة
سوق العمل											
975.0	974.0	983.0	947.0	971.0	963.0	917.0	885.0	858.0	837.0	745.0	عدد العاملين (ألف شخص)
45.7	45.8	46.2	45.8	45.7	45.8	45.8	43.6	43.4	43.0	41.1	نسبة المشاركة (%)
26.9	26.6	25.8	27.4	24.8	25.9	26.9	23.4	23.0	20.9	23.7	معدل البطالة (%)
18.3	18.0	18.7	18.7	15.4	17.3	17.7	18.6	19.0	17.3	17.2	لضفة الغربية
41.7	41.2	38.4	42.7	41.5	41.0	43.9	32.6	31.0	28.7	37.8	قطاع غزة
الحسابات القومية (مليون دولار)											
3,381.1	3,301.9	3,331.3	3,219.6	3,193.2	12,677.4	12,715.6	12,476.0	11,279.4	10,465.4	8,913.1	الناتج المحلي إجمالي
3,134.9	2,987.2	2,957.4	3,146.6	2,914.2	11,795.7	11,840.4	11,062.6	10,158.5	9,602.4	8,354.7	الإنتاج الخاص
891.3	768.8	919.1	860.6	857.9	3,374.9	3,478.2	3,381.7	3,126.9	2,892.3	2,500.8	الإنتاج الحكومي
718.4	686.0	797.7	632.3	730.2	2,689.5	2,415.0	2,707.3	2,378.5	1,863.8	1,921.5	التكوين الرأسمالي الإجمالي
627.2	538.1	603.0	562.3	625.2	2,322.7	2,172.3	2,071.8	1,871.1	1,799.4	1,367.3	الصادرات
1,972.0	1,708.9	1,917.7	1,981.1	1,906.0	7,501.4	7,208.9	6,804.0	6,299.9	5,723.2	5,264.3	الواردات
الناتج المحلي للفرد (دولار)											
745.5	733.3	745.1	725.4	724.7	2,865.8	2,960.1	2,992.2	2,787.2	2,664.9	2,338.7	بالأسعار الجارية
448.7	444.3	444.8	433.0	444.7	1,745.9	1,737.4	1,793.3	1,807.5	1,752.5	1,606.4	بالأسعار الثابتة (أسعار 2004)
ميزان المدفوعات (مليون دولار)											
(1,345.0)	(1,170.9)	(1,314.7)	(1,418.8)	(1,280.7)	(5,199.5)	(5,036.7)	(4,732.2)	(4,428.7)	(3,923.8)	(3,897.0)	الميزان التجاري
404.3	364.4	347.5	357.4	344.9	1,712.3	1,482.4	1,160.3	857.4	749.5	599.1	ميزان الدخل
549.2	528.7	517.4	475.1	572.4	1,421.5	1,405.3	1,188.5	1,750.5	1,104.8	1,991.0	ميزان التحويلات الجارية
(391.5)	(277.8)	(449.8)	(586.3)	(363.4)	(2,065.7)	(2,149.0)	(2,383.4)	(1,820.8)	(2,069.5)	(1,306.9)	ميزان الحساب الجاري
أسعار الصرف والتضخم											
3.80	3.90	3.90	3.80	3.90	3.90	3.60	3.60	3.90	3.60	3.70	سعر صرف الدولار مقابل الشيكل
5.40	5.50	5.50	5.40	5.50	5.50	5.10	5.10	5.40	5.10	5.30	سعر صرف الدينار مقابل الشيكل
(0.03)	(0.90)	0.65	0.04	0.85	1.43	1.73	1.72	2.78	2.88	3.75	معدل التضخم (%) ¹
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)											
993.3	884.3	550.4	923.1	1,018.4	2,891.4	2,791.2	2,319.9	2,240.1	2,175.9	1,900.0	صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)
1,146.0	855.8	859.2	911.4	1,018.0	3,424.9	3,445.9	3,250.7	3,047.1	2,960.7	2,983.0	النفقات الجارية
54.1	37.1	51.1	32.6	37.2	176.4	160.9	168.4	211.0	296.2	275.1	النفقات التطويرية
(206.8)	(8.7)	(359.9)	(20.8)	(36.7)	(709.9)	(815.6)	(1,099.2)	(1,018.0)	(1,081.0)	(1,083.0)	فائض/عجز الموازنة الجاري (قبل المنح)
202.1	178.7	174.9	142.4	258.8	796.8	1,230.4	1,358.0	932.1	977.5	1,277.0	إجمالي المنح والمساعدات
(4.8)	170.1	(185.0)	121.6	222.1	86.9	414.8	258.7	(85.9)	(103.5)	(81.0)	فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)
2,530.2	2,527.0	2,537.2	2,236.0	2,344.9	2,537.2	2,216.8	2,376.2	2,482.5	2,212.8	1,882.8	الدين العام الحكومي
القطاع المصرفي (مليون دولار)											
13,631.0	13,143.6	12,602.3	12,462.1	12,420.0	12,602.3	11,822.0	11,191.0	9,799.0	9,110.0	8,590.0	موجودات/مطلوبات المصارف
1,497.0	1,483.2	1,461.7	1,427.0	1,396.0	1,461.7	1,464.0	1,360.0	1,258.0	1,182.0	1,096.0	حقوق الملكية
10,203.0	10,054.7	9,654.6	9,506.5	9,456.4	9,654.6	8,935.0	8,304.0	7,484.0	6,973.0	6,802.0	ودائع الجمهور
6,405.0	6,137.3	5,824.7	5,420.4	5,419.7	5,824.7	4,895.0	4,480.0	4,122.0	3,483.0	2,825.0	التسهيلات الائتمانية

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

1. معدل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.

2. أرقام 2016 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.

الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة

البيانات الموجودة في الجدول حسب آخر تحديث متوافر للبيانات

Economic Monitor

46

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)

2016

Economic Monitor Issue 46/2016

Editor: Nu'man Kanafani

Palestine Economic Policy Research Institute- MAS (General Coordinator: Salam Salah)

The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)

Palestine Monetary Authority (Coordinator: Shaker Sarsour)

Copyright

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

@ 2016 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah

Telephone: +972-2-298-7053/4

Fax: +972-2-298-7055

e-mail: info@mas.ps

website: www.mas.ps

@ 2016 Palestinian Central Bureau of Statistics

P.O. Box 1647, Ramallah

Telephone: +972-2-2982700

Fax: +972-2-2982710

e-mail: diwan@pcbs.gov.ps

website: www.pcbs.gov.ps

@ 2016 Palestine Monetary Authority

P.O. Box 452, Ramallah

Telephone: +972-2-2409920

Fax: +972-2-2409922

e-mail: info@pma.ps

website: www.pma.ps

To Order Copies

Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the Economic & Social Monitor is partially supported by:

بنك القدس
Quds Bank



FORWORD

With this 46th issue of the Monitor, which covers economic developments and indicators in the second quarter of 2016, we wind up the planned issues for this year. There is always a time lag of approximately half a year between publishing an issue and the period that it covers, which is a consequence of the need to keep pace with the release of economic data by the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS).

In addition to the regular periodic economic data, Monitor 46 features six analytical boxes and an introductory box of the Palestine Capital Market Authority (PCMA). The PCMA will officially join the institutions partnering in the publication of the Economic Monitor as of 2017, i.e., starting from the next issue. The practice of highlighting an important economic concept, started in the previous issue with a view of making it a permanent feature of the Monitor, is continued this time with the featuring of "Gravity Models" in international trade.

The changes that have been introduced to the Economic Monitor as of the last issue, entailing both content and design, have been met with a positive reaction so far, and we look forward to receiving more feedback as we continue to work on the development of this publication towards making it a more visual analytical reference for developments, data, and indicators related to the Palestinian economy.

On this occasion, we would like to extend our gratitude to those who have been supporting the Monitor through the years, enabling its sustainability and development.

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)

Palestine Monetary Authority (PMA)

CONTENTS

- ◆ **GDP**
- ◆ **Labor Market**
Box 1: School to Work Transition!
- ◆ **Public Finance**
Box 2: USA Aid to Israel
- ◆ **The Banking Sector**
Box 3: Geographical Distribution of Deposits and Credits
- ◆ **Non-Banking Financial Sector**
Box 4: Palestine Capital Market Authority (PCMA):
Overseeing Capital Market Sectors
- ◆ **Investment Indicators**
Box 5: "Al Arabi Tobacco": Costs of Smuggling
and Complications of Reform
- ◆ **Prices and Inflation**
Box 6: Inflation Forecasts
- ◆ **Foreign Trade**
Box 7: Economic Concepts and Definitions:
Gravity Models of International Trade
- ◆ **Key Economic Indicators in Palestine
2010-2016**



Palestine Monetary
Authority (PMA)



Palestinian Central Bureau
of Statistics (PCBS)



Palestine Economic Policy
Research Institute (MAS)

1. GDP¹

Gross Domestic Product (GDP) is the monetary value of all types of goods and services produced in an economy during a specific period of time. To avoid double counting, the GDP measures the value of final goods. And it is called “domestic” because it records the value of production within a certain geographic area, whether it is the production of a citizen or a non-citizen (while the “GNP” variable» takes into account the production of citizens of a certain country, whether they live inside or outside the country). GDP is valued at current prices or constant prices in a given year (base year). The latter reflects the real increase in production and it excludes the increase generated by the rising prices (inflation) since the base year.

GDP is a measure of flow not of stock, like the stock of net capital assets accumulated in a country over the years. GDP is measured in one of two ways: from the production side (the value of what is produced by every sector of the economic, such as agriculture, industry, etc...) or from the use side (the value of the different uses of the produced goods, such as domestic consumption and investment). It is important to note that, since part of the domestic consumption comes from imports, and part of domestic production goes to export, the calculation of GDP from the use side requires the addition of export and subtraction of imports.

The Palestinian GDP (at 2004 constant prices) grew by 1.7% over Q2 2016 compared with the previous quarter mounting to US\$ 2,035 million. This growth was the result of an increase of 4% in the West Bank compared to a decline of 4.8% in the Gaza Strip. This is contrary to the first quarter, as growth in Gaza Strip was higher than it was in the West Bank. Regarding the annual growth of Palestinian GDP, through Q2 2015 to Q2 2016, it has reached 3.9%. In terms of per capita GDP, it rose in Q2 2016 by about one percentage point compared with the previous quarter, and the same percent of increase compared with the corresponding quarter of the previous year.

The Gap in GDP between the West Bank and the Gaza Strip

Despite the decline in the gap between the West Bank's and Gaza Strip's contribution to GDP in Q2 2016, it rebounded in the second quarter of the same year, as the share of the West Bank to GDP increased by half a percentage point. As for the gap between per capita GDP between the West Bank and Gaza Strip, it has reached US\$ 324. The average per capita income in the Gaza Strip is about 44% only of the average per capita income in the West Bank, a decline of about four percentage points from the previous quarter.

GDP Structure

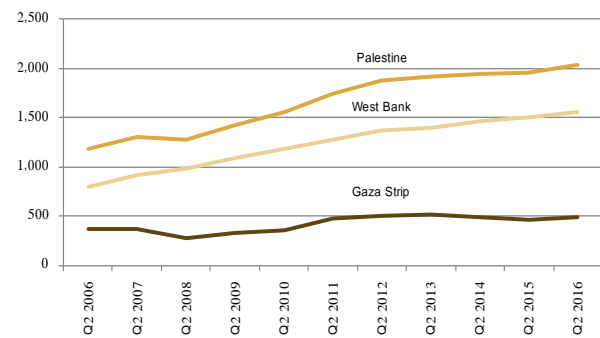
There has been little change on the GDP structure between the first and second quarters of 2016, as well as between the corresponding quarters in 2015 and in 2016. The only significant change that has occurred is the rise in the share of Public Administration and Defense and Other services by about 1.8 percentage points, compromising the growth of the productive sectors (agriculture, industry, mining and electricity, and water and construction), which contributed only 24% of GDP. This is the result of the services sectors expansion at the expense of the main productive sectors, a trend that has started years ago.

GDP Expenditure

The absolute increase of GDP value between Q2 2015 and Q2 2016 amounted to about US\$ 76 million (which represents a growth of 3.9% as mentioned before). If we look at the distribution of expenditure on this increase, we find that final consumption expenditure increased by US\$ 149 million during this period, which is more than the absolute increase in the domestic product. This gap between the increased use\consumption and increased production in the economy has been covered by the decline of investment (2.7%) and through imports from abroad (decline of net exports, i.e. imports subtracted from exports). Meanwhile the deficit in net exports increased by US\$ 67 million, as a result of an increase in the imports by US\$ 40 million and a decline in the exports by US\$ 27 million.

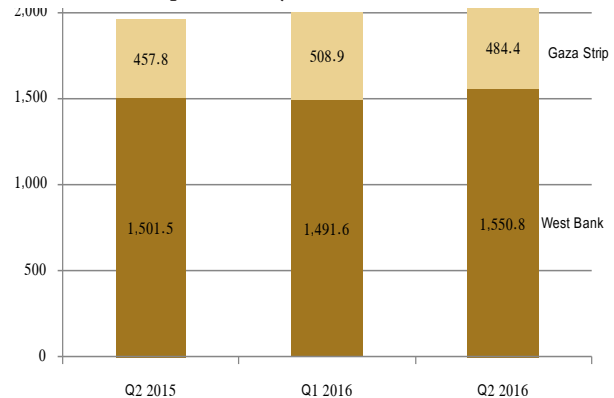
¹ The source of this section data is: PCBS, 2016, Statistics on National Accounts, Ramallah- Palestine.

Figure 1-1: Palestine GDP* by Region
(constant prices, base year 2004) (US\$ Millions)



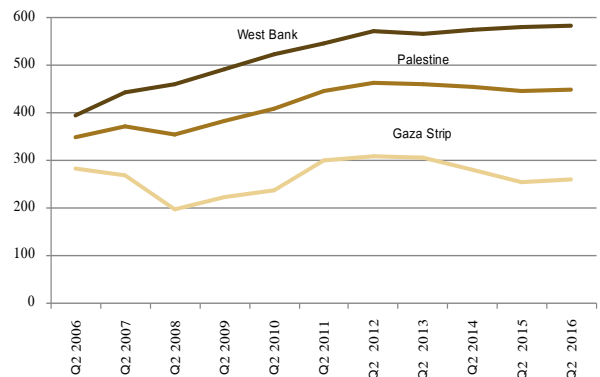
(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Figure 1-2: GDP in the West Bank and the Gaza Strip*
(fixed prices, base year 2004) (US\$ Millions)



(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Figure 1-3: Per Capita GDP in Palestine* by Region
(constant prices, base year 2004)



(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Table 1-1: Per Capita GDP in Palestine * by Region
(constant prices, base year 2004)

Per Capita GDP (US\$)	2015		2016
	Q2	Q1	Q2
Palestine*	444.7	444.3	448.7
-West Bank	578.9	564.0	582.6
-Gaza Strip	252.7	273.9	258.6

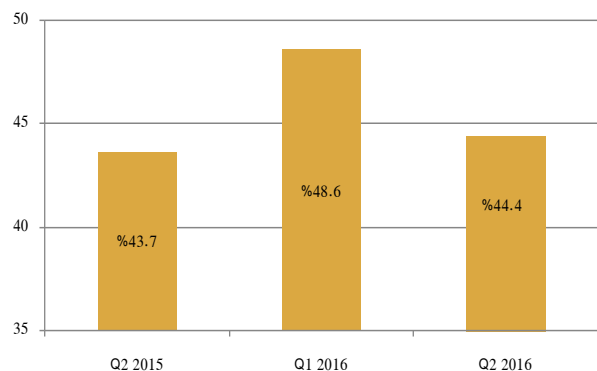
(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Table 1-2: Spending on GDP in the Palestinian Territory *
(fixed prices, base year 2004) (US\$ Millions)

	2015 Q2	2016 Q2
Private consumption	1,734.0	1,881.0
Investment (capital formation)	457.6	445.3
Government consumption	535.6	537.4
Exports	456.7	430.1
Imports (-)	1,206.8	1,247.0

(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Figure 1-4: Average Per Capita Income in the Gaza Strip Compared to the West Bank * (fixed prices, base year 2004) (percent %)



(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Figure 1-5: % Distribution of the Shares of Economic Sectors to Palestinian GDP*
(constant prices, base year 2004) (% percent)

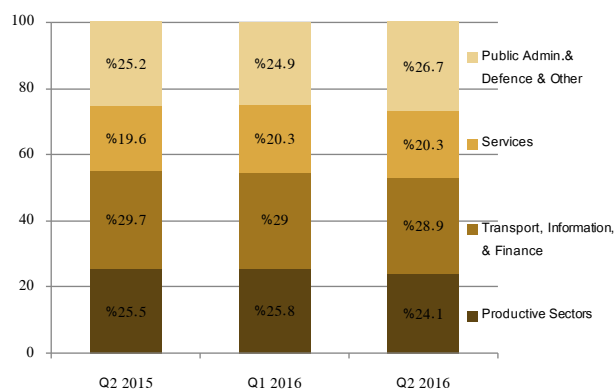
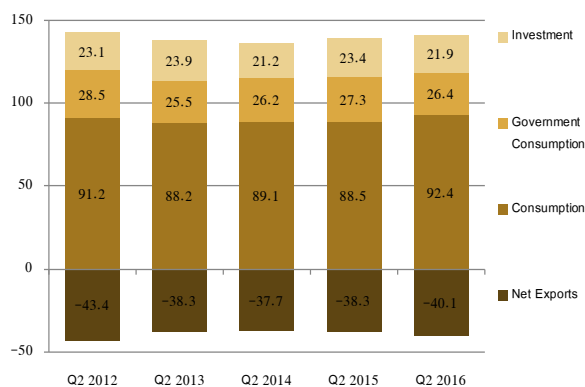


Figure 1-6: GDP Expenditure in the Palestinian Territory*
(constant prices, base year 2004) (% percent)



(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

2. The Labor Market¹

Labor market statistics differentiate between the population and the manpower as well as between manpower and the labor force. Manpower, According to the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), comprises all persons aged 15 years and older, while the labor force includes only all persons qualified to work and seeking actively to find work. A final variable is the actual number of workers, as the ratio of the unemployed is measured by the difference between the labor force and the actual number of the workers. Figure 2-1 illustrates the relationship between these variables. In Q2 2016, the population of the West Bank and Gaza Strip amounted to 4,800 thousand persons, manpower reached 2,918 thousand and the labor force reached 1,334 thousand.

Labor Force and Participation Rate

The numbers indicate that the percent of labor force to manpower in Palestine (which is known as the participation rate) was around 46% in recent years. This ratio is close to the prevailing ratios in other countries in the region (42% in Jordan, for example, in 2014, according to World Bank data), but it is significantly different from those in developed countries, where the participation rate is close to 60% or higher, as in Germany and Norway, for example. There is a big difference between the male and female participation rates in Palestine, as the percent rises to 71% for males, and reaches only 20% for females. There is no remarkable disparity between the West Bank and Gaza Strip in this regard. It is clear that the low female participation rate in Palestine is the factor underlying the low total participation rate.

Figure 2-1: Individuals (aged 15 years and older) and Workers in Palestine (Thousands)

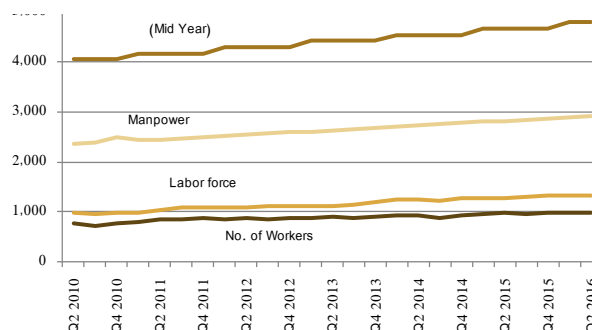
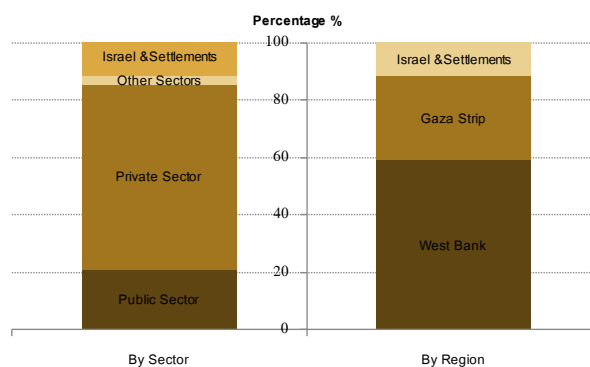


Figure 2-2: Distribution of Palestinian Workers by Region and by Sector for Q2 2016 (%)



¹ The source of data in this section: PCBS, 2016, Labor Force Survey, Ramallah- Palestine.

Labor Distribution

The number of workers in Palestine rose slightly by 0.1% between the first quarter and the second quarter 2016 reaching 975 thousand workers. The distribution of workers in Q2 2016 was 59% in the West Bank, around 29% in Gaza Strip, and 12% (or about 114 thousand workers) in Israel and the settlements. More than the fifth of the workers in Palestine work in the public sector, and this percentage rises to about 37% in the Gaza Strip.

The percent of those working in the services sector in Palestine in Q2 2016 was 35%, rising to 56% in the Gaza Strip. Trade comes in second place, employing 22% of workers in Palestine. It is noted that the construction sector share of employed was 20% in the West Bank, and less than 5% in the Gaza Strip. Similarly, the share of trade, restaurants and hotels employment in the West Bank and Gaza Strip amounted to 22%.

Unemployment

The unemployment rate is the number of unemployed people divided by the number of people in the labor force. The unemployment rate in Palestine rose to 26.9% in Q2 2016, two percentage points higher than the corresponding quarter 2015, and by almost half a percentage point from the previous quarter. This rise between the corresponding quarters was a result of the rise in the unemployment rate in the West Bank (by three percentage points), while in the Gaza Strip the rate remained nearly at the same level, which is the highest unemployment rate in the world.

Among the most noticeable characteristics of unemployment in the Palestinian territory are the following:

- 1) It is highest among youth: the unemployment rate among people aged between 15-24 years reached 41.0% (67.9% for females versus 34.9% for males). This indicates that a large proportion of the unemployed are new entrants to the labor market (see box 1 in this issue of the Economic Monitor, on a survey of youth transition from education to work).
- 2) Unemployment rate decreases with the completion of higher educational levels for males, inverse to the females (see Figure 2-5): The unemployment rate in Q2 2016 amounted to 31.2% for uneducated males, while it was 19.3% for males with 13 schooling years and over. On the other hand, the unemployment rate for females with 13 schooling years and over is 50.9% while it is only 5.0% for uneducated females.

Production Growth and the Change in Unemployment

Figure 2-6 shows two curves; one for the production rate of growth (at constant prices) and the other depicts the unemployment rate for each quarter during Q2 2012 to Q2 2016. The first thing that is notable in the graph is the sharp fluctuations in the curve of the GDP growth rate. There is no doubt that part of this fluctuations can be explained by the seasonal/cyclical nature of GDP, as economic activity is somewhat reduced in the winter and autumn compared to other seasons. Nevertheless, the impact of political factors and restrictions imposed by the occupation on economic activity elucidate the sharp and periodic fluctuation of economic growth. The second thing to note in the graph is that there is a clear relation in the movement of the two curves. Whenever there is an increase in the production rate of growth, it is accompanied by a decline in the unemployment rate, and vice versa.

Using a simple exercise to link the two variables in the period between Q2 2012 and Q2 2016, we find that every increase in the growth rate by 1% is accompanied with a decrease in the unemployment rate by 0.26% during the studied period. This simplified and proximate linkage gives a quick idea about the amount of acceleration needed in the growth rate, and long time span necessary to achieve a significant reduction in the high unemployment rates, in Palestine in general, and in Gaza Strip in particular.

Work Hours and Days

Figure 2-7 and Table 2-2 show the average work hours and days for Palestinian workers. It is noted that there is a convergence in the

Figure 2-3: Distribution of Palestinian Workers by Economic Activity, Q2 2016 (%)

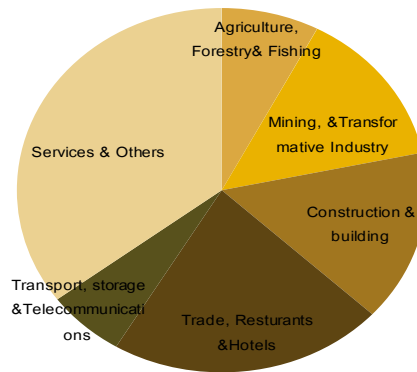


Figure 2-4: The No. of Employed and Unemployed in Palestine by Age Group (Q2 2016)

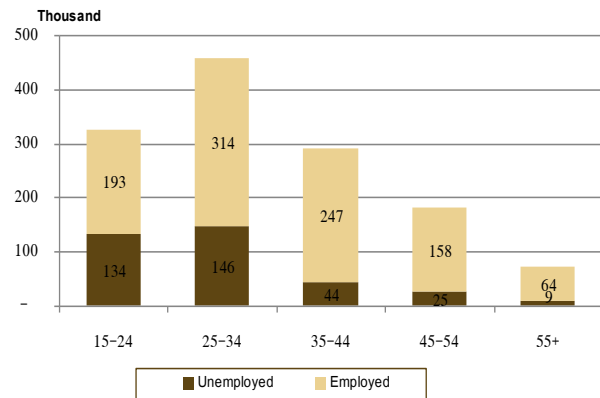


Figure 2-5: The No. of Employed and Unemployed in Palestine by Educational Level and Sex (Q2 2016)

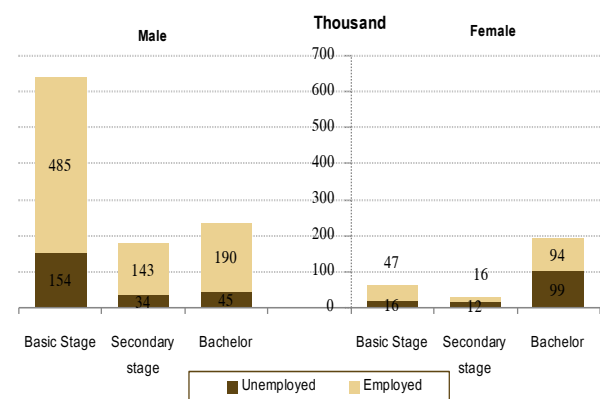


Table 2-1: Unemployment Rate among Individuals Participating in Palestine's Labor Force by Region and Sex (Q2 2016) (%)

	Males	Females	Total
West Bank	15.3	30.5	18.3
Gaza Strip	34.4	65.3	41.7
Palestine	22.1	44.7	26.9

monthly average number of monthly working days in the West Bank and Gaza Strip, but the average number of weekly work hours in the West Bank is higher by more than 18% than it is in the Gaza Strip. It is quite obvious that this is more owing to lack of employment opportunities in the Strip than productivity or choice of hours of work (comfort preferences), which may be the case in the developed countries when such factors explain shorter work hours.

Table 2-2: The Average Weekly Work Hours and the Monthly Work Days by Region (Q2 2016)

Place of Work	Average Weekly Work Hours	Average Monthly Work days
West Bank	44.5	23.1
Gaza Strip	37.8	23.0
Israel and the settlements	40.7	20.1
Total	41.9	22.5

Wages

The average daily wage for workers in Palestine amounted to NIS 110.4 in Q2 2016. But this average figure hides a significant discrepancy between the average wage for those who work in the West Bank and Gaza Strip on the one hand, and for those who work in Israel and the settlements on the other hand (see Table 2-3). The numbers indicate that the average wage of workers in Israel and the settlements is about triple the wage of workers in the Gaza Strip. The gap is even wider when considering the median wage. As the median wage is significantly higher and better than the average wage, because it reflects the wage level, whereby the wage of half of all workers is above it, and the wage of half of all workers is below it. (see Figure 2-8 for tracking the difference between the average wage and the median wage). Note that the median wage in the Gaza Strip is slightly more than 50% of the median wage in the West Bank. The average daily wage for all workers increased by 1.8 shekels between the first and the second quarters 2016 (mainly as a result of the rise in the average wage of workers in Israel) but the median wage for all workers fell by 2.3 shekels between the two quarters (due to its decline for workers in the West Bank).

When comparing the average wage of Palestinian workers in Israel with the average wage of workers in the West Bank, it is necessary to account for the additional costs incurred by Palestinian workers working in Israel, as they are forced frequently to pay to permits and job-brokers (an amount estimated at 1,500 shekels per month), they also pay transportation fees (about NIS 500 monthly). Moreover, they spend long hours waiting at the crossings, which can extend the working day to 16 hours instead of 8 hours. It is also important to emphasize that there are significant differences between the wages of workers who work inside Israel and those who work in the settlements in the occupied territory, as confirmed in a statement by the Israeli Minister of Finance in mid-August.

In addition to the high nominal wage of workers in Israel and the settlements, and the discrepancy between the average and median wage among workers in the West Bank and Gaza Strip, the following observations on wages may be made:

- the average wage of workers in the private sector is lower than that of the average wage of workers in the public sector by 15% in the West Bank and 60 % in Gaza Strip.
- there is a gendered wage gap: as the total daily wage for females working in the private sector in the West Bank is about 75% of the daily wage for males, while it is vice versa in the public sector, whereby males' daily wage in the West Bank is about 98% of females' daily wage.
- the daily wage of about 47% of the private sector employees in Gaza Strip (and 9% in the West Bank) is below the minimum wage (65 shekels). For more information about this topic, see Economic Monitor issue 45- box 2, on the application of the minimum wage decision.

Figure 2-6: Growth Rate of GDP and Unemployment Rate in Palestine

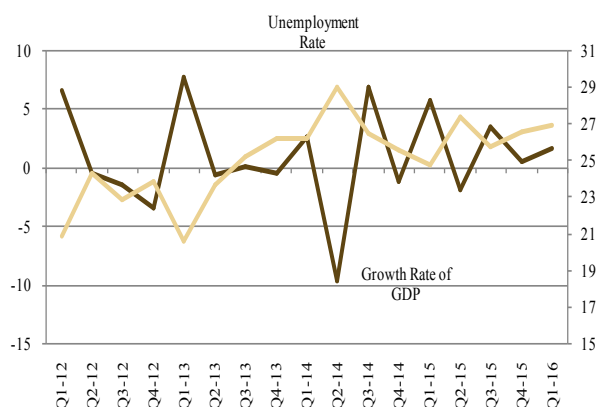


Figure 2-7: the Average Weekly Work Hours and the Monthly Work Days in Palestine

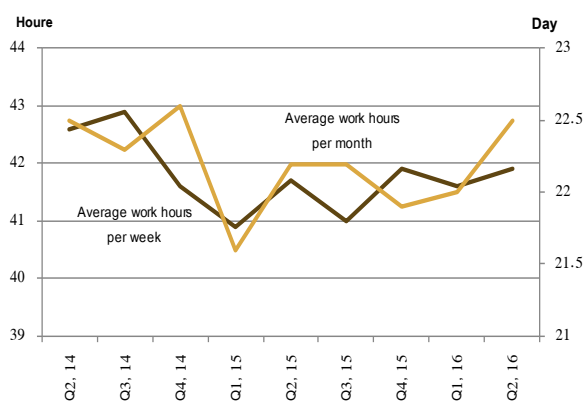


Figure 2-8: The Average and Median Daily Wage (in NIS) of Known-wage Workers in Palestine

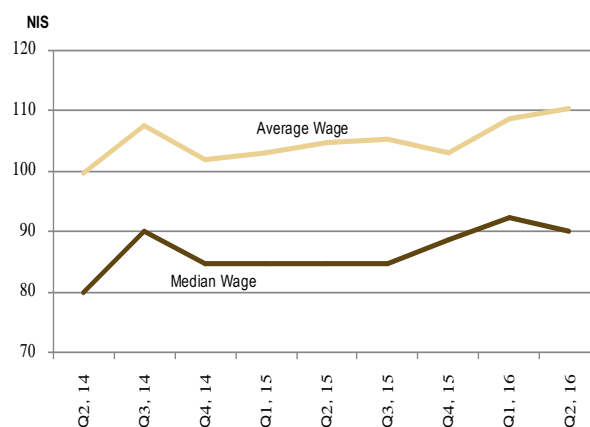


Table 2-8: Average and Median Daily Wage of Known-wage Workers in Palestine (Q2 2016) (NIS)

Place of work	Average daily wage	Median daily wage
West Bank	98.3	88.5
Gaza Strip	61.6	46.0
Israel and the settlements	221.9	200.0
Total	110.4	90.0

Box 1: Results of the Survey of the Youth Transition from Education to the Labor Market

The question of rehabilitation and employment of youth is of great interest to decision-makers around the world. The reason behind this is not that youth unemployment is higher than the overall unemployment level (in rich and poor countries alike), but rather the implications it has for political and social tensions. Part of this interest is related to the negative repercussions youth unemployment on the performance of the economy over the long term as evident in economic research. Young people who experience unemployment are often caught in its trap, which often leads to chronic unemployment. Also youth unemployment has severe implications and consequences on education incentives and on economic growth on the long term.

The formulation and implementation of appropriate policies aimed at reducing youth unemployment require, in the first place, providing decision makers with information and definite evidence regarding: Why finding a decent job became a difficult goal for a large number of young people today? Who are the most vulnerable individuals among the youth as a result of the grave situation in the labor market? Where are the most vulnerable persons located? What are the impacts of youth unemployment on careers and on the development of the economy in the long-term?

Labor force surveys, conducted by national statistical bureaus on a periodic bases in most countries (including the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)), provide important information about the situation of the young people in the labor market. Nevertheless, the surveys do not provide specific information about the obstacles facing the young people, and do not allow testing the quality and nature of labor contracts, nor does it test the easiness and smoothness of their transition from education to the labor market.

In order to fill this gap, the International Labor organization (ILO) has developed the SWTS.¹ This standard survey assesses the relationship between the young people (aged between 15 and 29 years) and the labor market. The SWTS has been conducted in a large number of countries, it has also been conducted twice in Palestine, for the first time in 2013 and the second in 2015 (the results of the latest survey was announced in October 2016). The following are some of the information provided by the latest survey:

As shown in the figure, the participation of Palestinian youth in the labor force is low compared to the international median, and this is owing mainly to the low participation of young females, as 83.9% of them were out of the labor force in 2015. The young female participation ratio does not exceed 7.1% of the population in Palestine. The reasons for the low participation rate of Palestinian youth are attributed essentially to enrollment in educational institutions (78.9% for males and 55.5% for females of the total young people outside the labor force), and to familial responsibilities (1.6% for males and 30.6% for females).

The figures show that unemployment among youth in the West Bank and Gaza Strip is the highest in the «MENA» region, which is higher by 10% than the overall unemployment rate in Palestine. Unemployment among youth in Palestine is at 26.7% for males and 56.2% for females. If we adopt the ILO's expanded definition of unemployment, the unemployment rate among the young people in Palestine rises to 46.2% (the expanded unemployment definition excludes individuals actively and continuously seeking a job). It is important to note that long-term unemployment (over two years) is significantly high, amounting to 54.8% of the total unemployed youth, which has strong negative repercussions on economy in general and on the psychological condition and future of the unemployed individual in particular.

Figure 3 shows that the higher the years of education the higher the unemployment rate. The negative impact this has on the return to education and enrollment stimulus is crystal clear. Nevertheless,

Figure 1: The Participation of Young people (aged 15-29 years) in the Labor Force, 2015

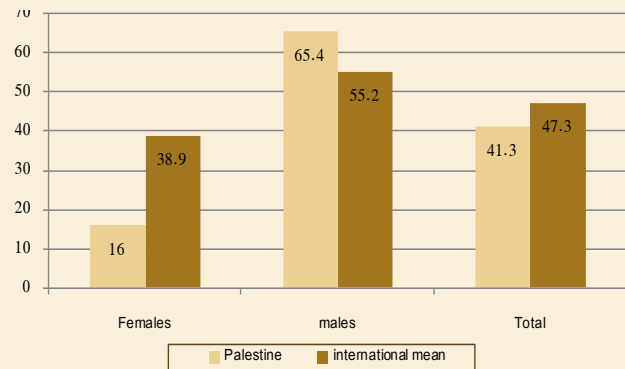


Figure 2: Unemployment Among the Youth (aged 15-29 years) (relative to the percent of Young People in the Labor Force %) 2015

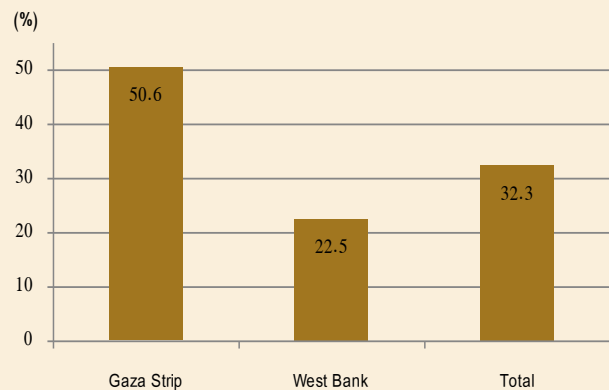
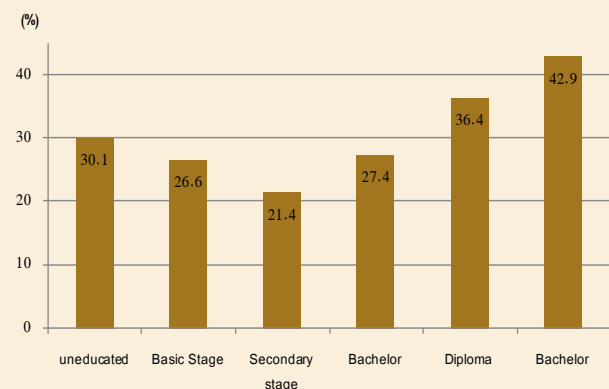


Figure 3: Unemployment Rate among Young People (aged 15-29 years) by Years of Schooling (2015)



these figures hide a strong disparity between the rates for males and females, as the unemployment rate declines with higher education attainment for males, but hikes with higher education attainment for females. The survey's results indicate that 30.2% of young people have left education before completing the educational level they have enrolled. One of the main reasons cited for early school drop-out, is diminishing interest in education and its benefits (36.6%), followed by failure in examinations (20%).

Figure 4 indicates that 57.4% of the employed youth are employees with informal jobs in the formal sector. The figures indicate that

1 School to Work Transition Survey.

only 8.6% of the working youth are self-employed or employers. The results also show that the jobs of the majority of young workers do not commensurate with their qualifications (63.3%), and that almost half of them consider that their educational level is higher than the work they do, while 13.6% reported the opposite.

School to Work Transition Survey (SWTS)

The ILO has developed indicators to describe the conditions of the young people and the problems they face, during the course of transition from the last educational stage to the first work placement. The organization has developed a specific definition for the three stages of transition:

- **Transited** – Young people who have completed the transition phase and are currently employed in a stable or a satisfactory job. A basic requirement here is to be a young man\ woman with a decent job, namely work that achieves one of two features: a constant job (not temporary) with a regular standard contract, or that the worker is fully satisfied with the work performed.
- **In transition** – A young person who is currently unemployed or employed without a contract or employed with a temporary or non-satisfactory job. This category also includes individuals who are not seeking a job currently or who are not actively looking for jobs but expect they will do so in the future.
- **Transition not yet started** – A young person who is currently inactive and not in education, and still in education, with no intention to look for work in the future.

The percent of Palestinian youth who have transited in 2015, was about 16.3% of the total youth population, 20.5% in the West Bank and 9.6% only in the Gaza Strip. About 27.8% of this group were males and only 4.3% were females. The time duration between the end of education and getting the first job for those who finished the process of transition was 13.4 months on average. The survey found out that the most important factors affecting the speed of youth transition from education to work were: the family's level of income (the transition speed of members of rich households is twice the speed of members of poor households), and the level of education.

The percent of youth who are still in transition, or did not start transition, accounts for 83.7% of the youth, 42.3% are in transition and 41.4% did not start the process of transition yet (see figure 5). As shown in the figure, more than half of the young females (58.5%) did not start the process of transition yet, while the figure for males is only a quarter.

Figure 4: Employed Youth (Aged 15-29 years) (% of total), 2015

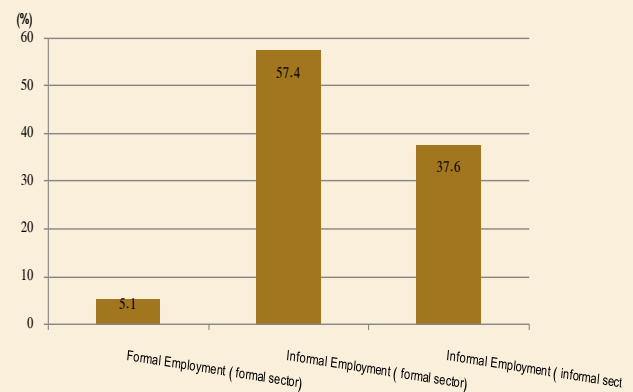
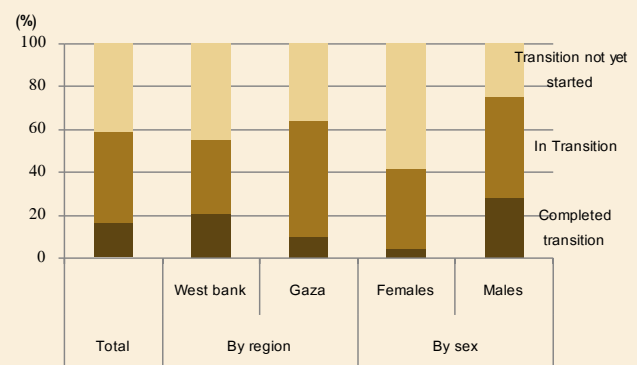


Figure 5: Distribution of the Youth by Transition Stage, 2015 (%)



3- Public Finance¹

Public Revenues, Grants, and Foreign Aid

The net public revenues and grants rose in Q2 2016 by about 9% compared to the previous quarter, reaching approximately NIS 4,491.4 million. This is attributed to the rise in clearance revenues earned during the period, against a significant decline in the total domestic revenues and grants. Clearance revenues have risen by about 40%, reaching approximately NIS 3,017.1 million, while the total domestic revenues declined (tax, non-tax, and clearance revenues) by about 43%, reaching approximately NIS 779.5 million.

Also total grants and foreign aid rose by about 8.7% in the second quarter compared to the previous quarter, reaching around NIS 754.5 million. The large increase was in foreign aid resources allocated to developmental projects, which have increased significantly by almost 75% reaching US\$ 127.4 million. Compared to the corresponding quarter of the previous year, grants and foreign aid have declined by about 25%, due to the decline in budget support by 32%.

Public Expenditure

Public expenditure rose by 31% during Q2 2016, compared to the previous quarter, reaching NIS 4.521.3 million, due to the increase in all expenditure items except for net lending. The bill of wages and salaries and non-wage expenses rose by about 36% each amounting to NIS 2,455.3 million and NIS 1,595.3 million respectively. Also developmental expenditure increased by about 43% compared to the previous quarter to reach NIS 204.4 million.

Financial Surplus/Deficit

Developments on both the revenue side and expenditure side during Q2 2016, have led to augmenting the total deficit (before grants and aid), which stood at NIS 784.4 million (or 6% of GDP). Grants and foreign aid reduced the deficit to about NIS 29.9 million, equal to less than half a percent of GDP, on cash basis (i.e. on the basis of actual revenues and expenses earned and paid) and not on commitment basis (i.e. on the basis of revenues and expenditure that should have been collected and paid (accrual base)). The difference between surplus on cash base and commitment base is roughly equivalent to the arrears accumulating on the budget each quarter.

Government Arrears

During Q2 2016 the government paid off NIS 33.8 million from accumulated arrears during the previous periods, in contrast to the previous quarter, as arrears amounted to about NIS 751.8 million. During this quarter the government paid off NIS 487.7 million from the arrears of wages and salaries bill and about NIS 10.9 million from arrears of provisional payments. Meanwhile the government delayed the payment of approximately NIS 351.3 million of its commitments to the private sector, about NIS 100.2 million from the developmental expenditure, and about NIS 13.3 million of tax rebates (see Table 3-1).

Public Debt

During Q2 2016 the public debt reached approximately NIS 9,739 million, recording a rise by 1.8% compared to the previous quarter, and 9.9% compared to the corresponding quarter of 2015.²

¹ The source of data in this section: MOF, Monthly Financial Reports 2015- 2016: Financial Operations, Expenditure and Revenues, and sources of Funding.

² It should be noted that the public debt, estimated in US\$, remained constant compared with the previous quarter, while it rose by 7.9% compared with the corresponding quarter 2015, reaching around US\$ 2,530 million.

Figure 3-1: Structure of Public Revenues (on cash basis, percentage %)

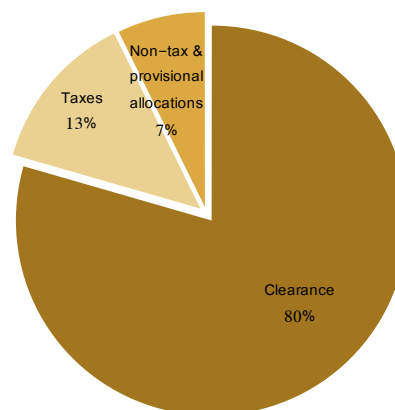


Figure 3-2: Grants and Foreign Aid (NIS million, on cash basis)

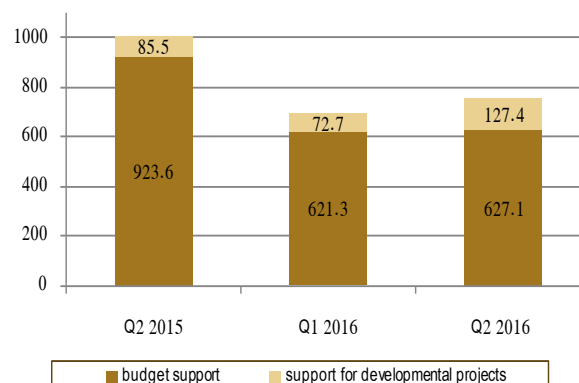
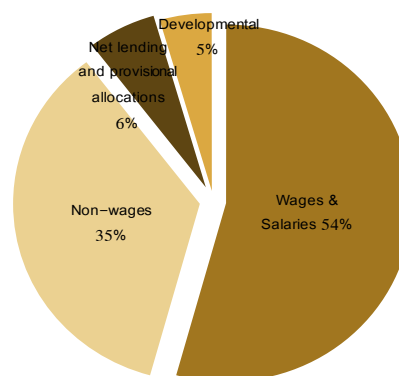


Figure 3-3: Structure of Public Expenditure (percentage %)



The percent of debt to GDP was 19.2%, about 58% of which was domestic debt against 42% foreign debt. While interest payments during the quarter reached about NIS 60.3 million, NIS 57.7 million of these was interest paid on domestic debt.

Figure 3-4: Government's Financial Account as % to Nominal GDP

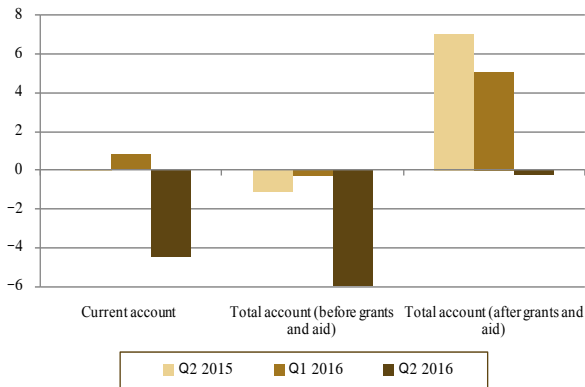


Table 3-1: Palestinian Government Accumulated Arrears (NIS million)

Item	2015		2016	
	Q1	Q2	Q1	Q2
Tax rebates	158.6	108.9	(28)	13.3
Wages and salaries	852.2	(485.9)	108.9	(487.7)
Nonwage expenses (private sector)	269.1	358.7	438.8	351.3
Developmental expenditure	48.3	49.0	68.5	100.2
Provisional payments	107.7	(4.5)	163.6	(10.9)
Total expenditure arrears	1,435.9	26.2	751.8	(33.8)

The figures between brackets indicate negative values. It means that the government had already paid off some accumulating arrears.

Table 3-2: Public Debt (NIS millions)

Item	2015	2016	
	Q2	Q1	Q2
a. Domestic debt	4,805.9	5,490.9	5,606.6
Banks	2,523.5	5,438.6	5,554.4
Public institutions	834.7	52.3	52.3
b. Foreign debt	4,052.7	4072.5	4,132.5
Total public debt	8,858.7	9,563.4	9,739.1
Paid interest	66.0	65.0	60.3
Public debt as % to nominal GDP	17.8%	18.7%	19.2%

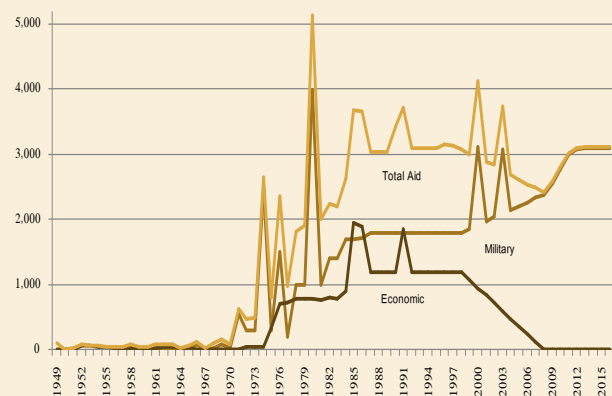
* These percents are subject to minor alterations when calculated in US\$ depending on the change in the exchange rates

Box 2: US Foreign Aid to Israel

US-Israel military aid agreements are renewed once every ten years. Last September an agreement was signed, under which the United States pledged to provide US\$ 38 billion to Israel over the decade 2018-2028. To close this deal, Israeli government had to agree, hesitantly and after a prolonged time, to two concessions. First, the full amount of the military aid will be used for purchasing US-made arms. This new condition replaced an article in the 2007 agreement between the two parties, which allows Israel to use 26.3% of the US military aid to buy Israeli-made equipment. The Israeli newspaper «Haaretz» reported that this amendment will lead to the loss of 2,000 jobs in the Israeli military industries. Second, the Israeli government has vowed not to request any additional aid from the US congress during the term of the agreement.

The figure below shows the total amount and distribution of US aid to Israel during the period 1949-2015, which totaled US\$ 126.69 billion. As the figure shows, all forms of US economic aid to Israel have been terminated since 2008. On the other hand, since 1984 military aid which had been until then provided as grants and loans were transformed into grants only.

US Aid to Israel (1949-2015) (US\$ million)



* It includes US\$ 1.92 billion military aid and US\$ 1.2 billion aid allocated for the implementation of the "Wye River" memorandum . The figures do not include loan guarantees (US\$ 7.9 billion) of foreign aid, in addition to aid on some projects which was excluded too.

Source: http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsourc/US-Israel/U.S._Assistance_to_Israel1.html

(this box was prepared by
Salam Salah, Research Assistant at MAS)

4- The Banking Sector¹

By the end of Q2 2016, there were 16 licensed banks in Palestine operating through 287 branches and offices. The net assets (liabilities) were about US\$ 13,631 million, achieving a rise by 3.7% compared with the previous quarter, and a rise by 9.7% compared with the corresponding quarter of the previous year.

Table 4-1: Consolidated Balance Sheet for Licensed Banks Operating in Palestine (US\$ millions)

Item	2015		2016	
	Q2	Q1	Q1	Q2
Total assets	12,420.0	13,144	13,144	13,631
Direct credit facilities	5,419.7	6,137	4,118	
Deposits at PMA & Banks	3,934.1	3,977	3,108	
Other assets	3,066	3,030	3,108	
Total liabilities	12,420	13,144	13,631	
Total deposits of the public (non-bank deposits)	9,456.4	10,055	10,203	
Equity	1,396.0	1,483	1,497	
Deposits of PMA and Banks (bank deposits)	737	909	1,108	
Other liabilities	831	697	823	

Credit Facilities

Total direct credit facilities rose during Q2 2016 by about 4.4% compared to the previous quarter, and by about 18.2% compared to the corresponding quarter 2015, reaching around US\$ 6,405 million. The credit facilities granted to the private sector accounted for 77% of the total and the rest were granted to the public sector. The West Bank share of these facilities was about 87% leaving 13% to the Gaza Strip. By currency, the US\$ continued to account for the biggest share of credit facilities (almost half of the total facilities), compared to 35% provided in NIS and 14% in JOD.

Consumer goods constituted the highest percentage of private sector facilities reaching about a quarter, followed by real estate and construction sector (22%). On the other hand, the percent of non-performing facilities to the gross facilities remained constant at about 2.0% during the first and second quarters 2016.

Deposits

The total deposits of the public (deposits of non-banks) reached by the end of Q2 2016 about US\$ 10,203 million, achieving a growth of 1.5% over the previous quarter. The West Bank share of total deposits were 89%, compared to 11% for Gaza Strip. The US\$ and NIS claimed the biggest share of the public deposits (around 35% of the total for each), ahead of JOD reaching around a quarter.

The percent of credit facilities granted to public deposits amounted to about 63% by the end of Q2 2016, compared to 61% in the previous quarter.

Figure 4-1: Distribution of Total Direct Credit Facilities (US\$ million)

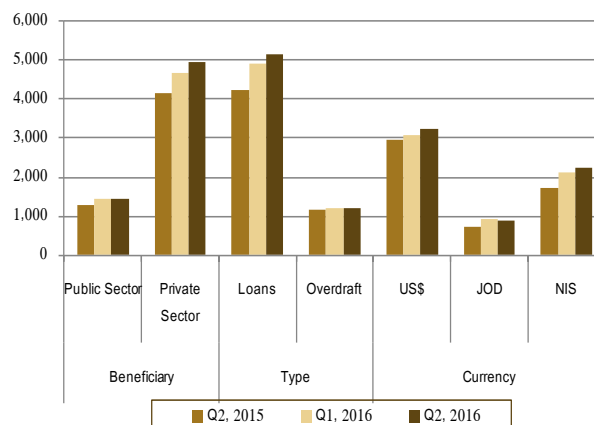


Figure 4-2: Distribution of Total Direct Credit Facilities to the Private Sector by Economic Activity (%)

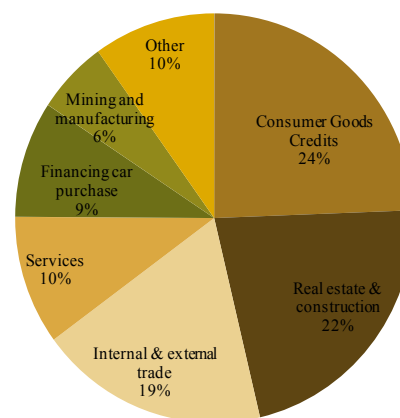
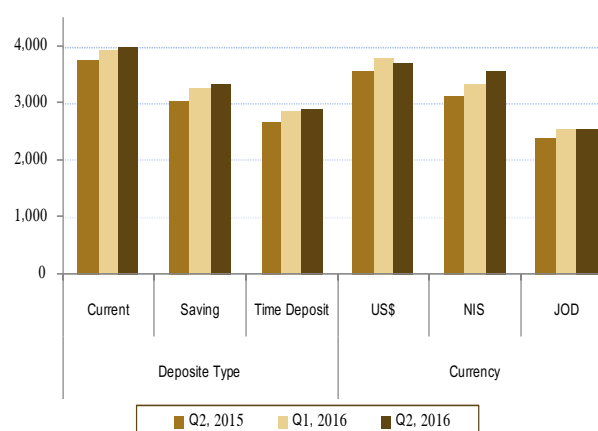


Figure 4-3: Distribution of Public Deposits (US\$ million), by Type and Currency



¹ The source of the data in this section: PMA, 2016. The Consolidated Balance Sheet for Banks, List of profits and losses, PMA database.

Profits of Banks Operating in Palestine

The net income of banks dropped at the end of Q2 2016 by about 6.6% compared to the previous quarter to reach US\$ 39.5 million. This is owing to 4.7% (equivalent to US \$ 4.5 million) rise in expenses against 1.2% in net revenues (equivalent to US\$ 1.7 million) between the first and second quarters of 2016. Interest contributed about 70% to net income, while commissions contributed with about 18% of the net income of banks during the quarter.

Table 4-2: Sources of Revenues and Expenditure of Banks (US\$ millions)

Item	2015		2016	
	Q2	Q1	Q2	Q1
Net revenues	130.1	138.4	140.1	143.9
Interest	92.5	98.4	98.9	105.5
Commissions	22.8	24.2	24.9	25.5
Other operating revenue	14.8	15.8	16.3	16.9
Expenses	97.9	96.1	100.6	101.5
Operating expenses	84.9	86.3	89.8	91.5
Tax	13.0	9.8	10.8	10.0
Net income*	32.2	42.3	39.5	42.4

* the net income = net revenues – expenses

Interest Rates

The second quarter of 2016 saw a decline in average interest rates on loans of the three major traded currencies in Palestine compared to the previous quarter. While, the average interest rates on NIS and US\$ deposits saw a rise contrary to the average interest rates on JOD deposits which saw a decline (see table 4-3 and figure 4-4). The divergent interests on deposit and loans resulted in a decline in the interest margin (the difference between loans' interests and deposits' interests) during Q2 2016 compared to the previous quarter, from 6.15% to 5.91% on the US\$, for example.

Specialized Credit Institutions (SCIs)

The number of specialized credit institutions (SCIs) licensed by the Palestine Monetary Authority (PMA) remained unchanged during the Q2 2016 (6 institutions), operating through 79 branches and offices. The loans granted through these institutions totaled US\$ 167 million (72% in the West Bank, and 28% in the Gaza Strip). The biggest share of these loans were invested in real estate sector (achieving an increase of 29%), followed by the commercial sector (24%), the agricultural sector (14%) and the remaining percent (13%) were consumption loans

By region, the loans centralized in three governorates, Nablus, Ramallah, and Gaza respectively, which have together received about 40.4% of the total portfolio.

Figure 4-4: Average Interest Rates on Loans and Deposits by Currency (%)

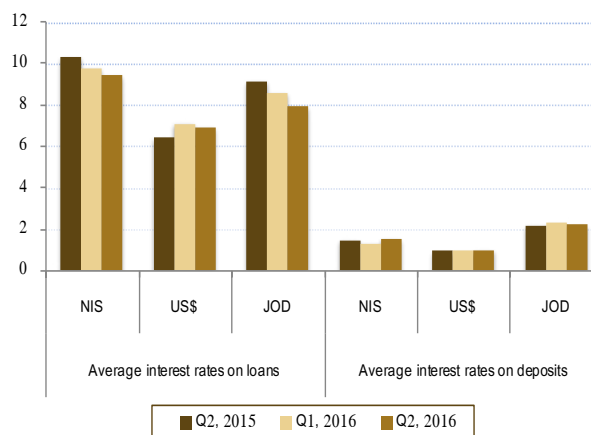


Figure 4-5: Geographical Distribution of SCIs Granted Loans (%)

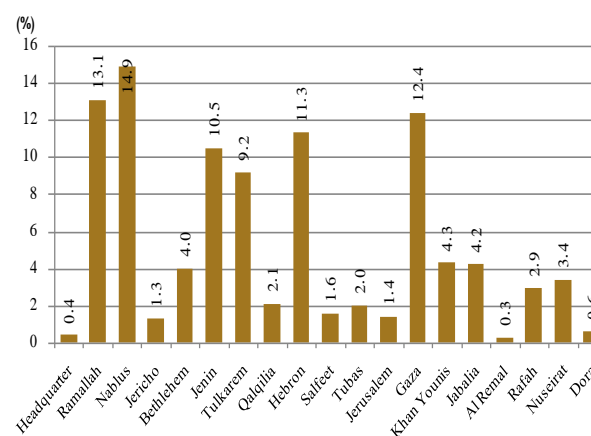


Table 4-3: Interest Rates on Deposits and Loans in Palestine by Currency (%)

Period		JD		US\$		NIS	
		Deposits	Loans	Deposits	Loans	Deposits	Loans
2015	Q2	2.22	9.18	0.97	6.46	1.50	10.34
2016	Q1	2.33	8.61	0.98	7.13	1.34	9.79
	Q2	2.25	7.95	1.04	6.95	1.56	9.45

Table 4-4: SCIs data

Item	2015		2016	
	Q4	Q1	Q2	Q1
Loan portfolio (US\$ millions)	112.8	149.7	167.1	167.1
West Bank	West Bank	109.2	120.8	120.8
Gaza Strip	Gaza Strip	40.5	46.3	46.3
Clientele	48,109	55,598	59,828	59,828
West Bank	West Bank	39,433	42,900	42,900
Gaza Strip	Gaza Strip	16,165	16,928	16,928
Employees	420	492	554	554

Box 3: Geographical Distribution of Deposits and Credits

Total bank deposits in Palestine reached US\$ 10.2 billion in Q2 2016, while credits amounted to US\$ 6.4 billion. The West Bank accounted for the lion's share of deposits and credits (89.1% and 86.7% respectively), leaving a share of (10.9% and 13.3% respectively) to the Gaza Strip. All governorates, in both the West Bank and Gaza Strip, contributed with a certain percentage to the total deposits and had a share in the facilities. The data shows that about 61% of the total facilities granted in the West Bank by the end of Q2 2016 were retained by Ramallah and Al-Bireh governorates. In Gaza Strip the biggest share of facilities were granted to Gaza governorate (reaching about 65% of the total facilities granted in the strip) as shown in Figure 1.

As shown in the figure above, each governorate's share of total deposits in the West Bank (except for Ramallah and Al-Bireh) was bigger than its share of total facilities, meaning that the West Bank absorption of total credits (except for Ramallah and Al-Bireh) were less than their contribution to total deposits. This reflects the movement of funds from various governorates in the West Bank towards Ramallah and Al-Bireh as a center for the PNA's institutions and a center of economic and social activities. This is in addition to the fact that the security situation in Ramallah and Al Bireh is relatively better than other cities. The situation in the Gaza Strip is a bit different, as shown in the figure, too. Although there is a concentration of banking activity in Gaza governorate, in terms of the governorate's share of total deposits and credits, as in the case of Ramallah and Al Bireh in the West Bank, the share of Gaza and Khan Younis governorates of the total facilities in the Strip was lower than their share of deposits. On the other hand the share of the governorates of Deir al-Balah, Nuseirat, and Jabaliya of facilities exceeds their share of deposits at banks.

By governorate, the percent of private sector facilities to private sector deposits was high (about 90%) in Ramallah and Al-Bireh and Jericho governorate, while it ranged between 30% - 50% in the rest of the West Bank's governorates. It is noteworthy that the highest rates in Gaza Strip, were in the governorates of Deir al-Balah and Nuseirat.

Figure 1: Distribution of Deposits and Credits to Total Deposits and Credits by Region (Q2 2016)

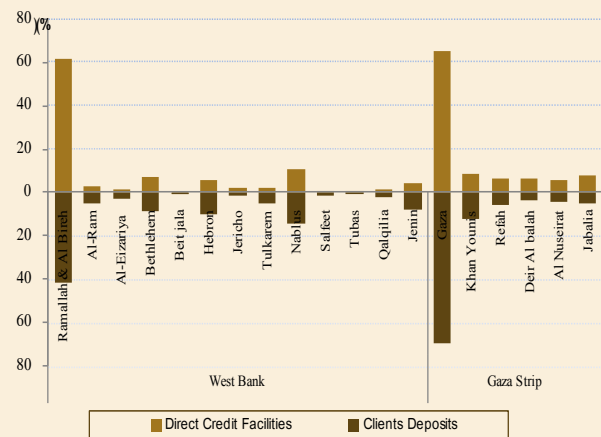
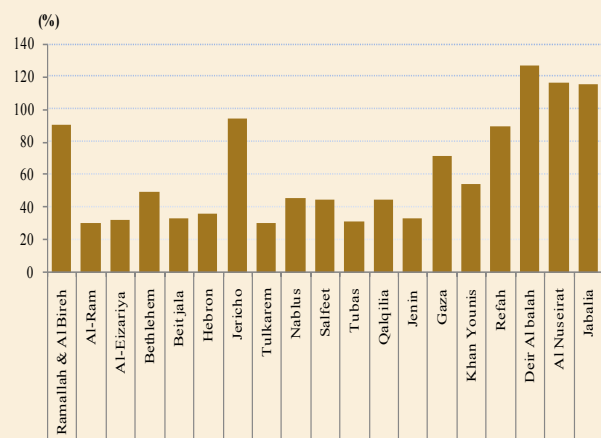


Figure 2: Private Sector Credits to Private Sector Deposits (Q2 2016)



This Box was prepared by Abeer Abu Zaiton, a researcher at the Department of Research and Monetary Policy - the Palestine Monetary Authority (PMA)

5- The Financial Sector (Non-banking)¹

The Securities Sector

At the end of Q2 2016 the market value of shares listed on the Palestine Stock Exchange (PEX) amounted to US\$ 3.2 billion, with a slight decline of half a percentage point compared to the first quarter. This is equivalent to 25.2% of GDP at current prices for the year 2015. The total number of traders\ investors in the stock market amounted to about 73 thousand by the end of Q2 2016, while foreign traders\ investors were 4.7% of the total number of traders, most of them were from Jordan.

Table 5-1: Some Financial Indicators on the Trading Activity in PEX

	2015		2016	
	Q2	Q1	Q2	Q1
Volume of Traded Shares (million share)	31.1	58.7	75.9	
Value of Traded Shares (US\$ million)	48.6	118.5	123.9	
Market Capitalization (US\$ million)	3,017.4	3,213.1	3,200	
Total number of traders	73,564	72,789	72,927	
-Palestinian	70,092	69,339	69,478	
-Foreign	3,472	3,450	3,449	

On the other hand, the value of traded shares increased by 4.6% amounting to US\$ 123.9 million compared with the end of the first quarter 2016. There is also a noticeable rise in the value of traded shares, by 155% compared to the corresponding quarter 2015. This is ascribed to closing some large acquisition deals which have changed the ownership of some companies and big investors in listed companies, such as the purchase of a large share of the Arab Islamic Bank by Bank of Palestine, and the entry of new institutional investors to the tourism sector.

Insurance Sector

During Q2 2016 the gross written insurance premiums totaled US\$ 58 million, reflecting a rise by 20.4% compared to corresponding quarter 2015. This increase is due to new law released by the Palestinian Capital Market Authority (PCMA) in 2016, obliging insurance companies to apply the minimum premium for insuring vehicles. As well, insurance density for 2015 (gross written premiums/population) amounted to US\$ 35.2, and the rate of penetration (Gross insurance written premiums/GDP at current prices) were 1.3%. These indicators are lower than other neighboring countries such as Jordan, where insurance density and penetration rate are US\$ 81.4 and 2.07% respectively, as of the end of 2015.

Table 5-2: Some Financial Indicators of the Insurance Sector in Palestine (US\$ million)

	2015		2016	
	Q2	Q1	Q2	Q1
Gross written premiums	48.1	48.8	58.0	
Total investments of insurance companies	189.1	176.5	179.1	
Net compensations incurred by the insurance sector	26.1	25.8	27.9	
Retention ratio	84.9%	87.2%	79.1%	
Claims ratio	70.9%	66.1%	65.8%	

¹ The source of the numbers in this section: Palestinian Capital Market Authority (PCMA), 2016. And Palestine Stock Exchange (PEX), 2016.

² The insurance sector data do not include Al Ahllia Insurance company.

Figure 5-1: Distribution of Market Capitalization by Trader Type (as of the end of Q2 2016) (US\$ million and %)

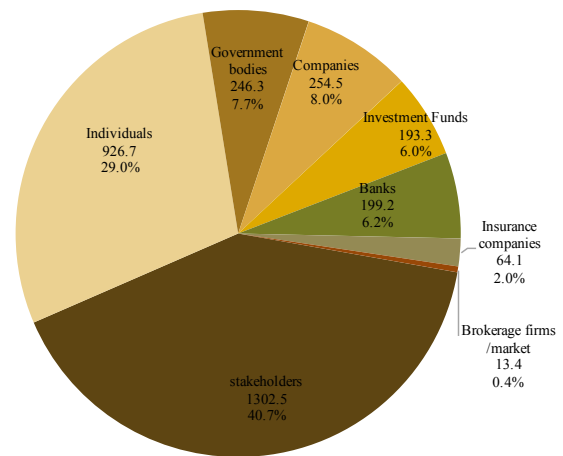


Figure 5-2: Distribution of the Components of the Insurance Portfolio by the insurance sector activities (as of the end of Q2 2016)

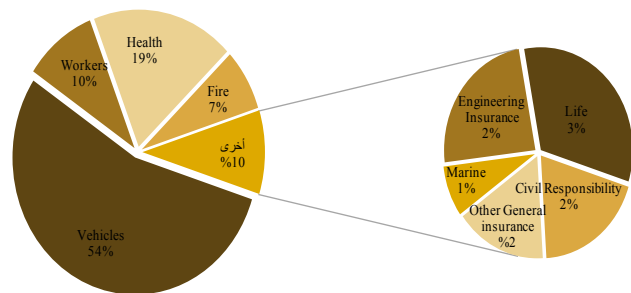
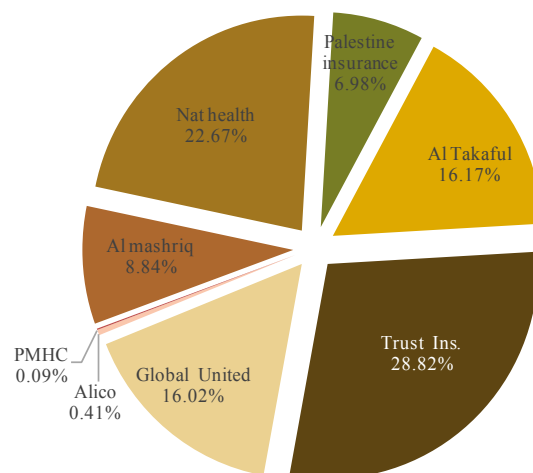


Figure 5-3: Distribution of the Insurance Portfolio in Palestine, by Operating Companies (as of the end of Q2 2016)



At the end of Q2 2016 insurance sector investments reached US\$ 179.1 million, achieving a rise of 1.5% compared with the previous quarter. During Q2 2016 the sector incurred compensations of a value of US\$ 27.9 million, the largest share of which was in vehicle insurance (70.1%), followed by health insurance (22.9%).

Retention Ratio: This ratio measures net written premiums to gross written premiums, i.e. the percentage of written premiums retained by the insurance company after reinsurance. Usually this ratio is high if the insurance portfolio consists of a large number of insurance policies with relatively small values, such as vehicle insurance, which is the case of the insurance portfolio in Palestine. It is noticeable that the rate of retention in Q2 2016 was lower than it was in the corresponding quarter 2015 (from 84.9% down to 79.1%), and possibly this decline is due to the rise in total written premiums as a result of the aforementioned decision taken by PCMA at the beginning of 2016.

The ratio of net incurred claims to net earned premiums: this ratio ranges from 50% to 70%. A ratio below 50% indicates that the insurance companies do not pay the compensations for the claims fairly and/or that the insurance activities are overpriced. In the case of the Palestinian insurance sector, the proportion of claims is within the internationally recognized limits in the insurance industry.

It is noticeable in figure 5-2 that there is a significant concentration of vehicle insurance in the insurance portfolio, amounting to 54% of the total insurance portfolio by the end of the Q2 2016. By market share, it can be seen obviously that two companies out of the nine working companies are at the helm in terms of gross written premiums in the Palestinian insurance sector, dominating 51.5% by the end of Q2 2016 (see Figure 5-3).

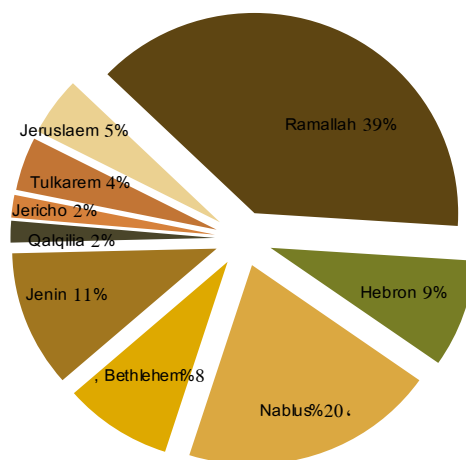
Lease Financing Sector

Lease financing is defined as financing the purchase of fixed assets. Leasing companies buy assets chosen by a tenant, and offer

these purchased assets for the use of the tenant for a specified period of time in exchange for rental payments. At the end of the lease period, the ownership of the asset is either transferred to the lessee or returned to the lessor if the tenant does not wish to purchase the asset. During 2015 the leasing sector grew by 165% compared with 2014, where the total value of investment contracts registered with PCMA reached approximately US\$ 64 million (1206 contracts) by the end of 2015.

By geographical distribution of leasing contracts, Ramallah retained the largest proportion of contracts, followed by Nablus (see Figure 5-4).

Figure 5-4: Geographical Distribution of Leasing Contracts by Number of Contracts, 2015



Box 4: Palestinian Capital Market Authority (PCMA): Overseeing Capital Market Sectors

To welcome the Palestinian Capital Market Authority (PCMA), who are joining the partners involved in publishing the «Economic Monitor», we present in this box a quick overview of the nature and the main functions of this body:

The Palestinian Capital Market Authority (PCMA) was established based on the Capital Market Authority Law No. (13) of 2004, as an autonomous body enjoying financial and administrative independence and legal capacity to oversee, supervise, and monitor the capital market sectors of the Palestinian national economy. These four capital market sectors are: the securities, the mortgage, the insurance, and the lease financing sectors.

As stated in Article 3 of the authority's Law, the authority's objectives are: to create an environment appropriate for achieving capital stability and growth; to organize, develop and monitor capital market in Palestine; and to protect the rights of investors. In order to achieve these goals the authority should do the following: First, supervise the work of non-banking financial institutions in the four aforementioned sectors in order to ensure the integrity of transactions and to monitor the development of these institutions. Second, regulate and supervise the activities of

non-banking financial institutions. This includes regulating the disclosure of financial data and any information pertaining to the non-banking financial sector.

Following its establishment, PCMA had several concrete achievements in each sector it supervises thanks to a well-defined strategy with a set timetable for implementation. Also PCMA made remarkable progress in managing and reforming the insurance sector, which was neglected for many years. The following is an overview of the four sectors overseen by the authority:

The Securities Sector

The Palestinian securities sector began working since 1995, i.e. the year of establishing the Palestine Stock Exchange (PEX) as a private shareholding company, which was one of the initiatives of Palestine Development and Investment Company (PADICO). The first trading session in the market was held on 18/2/1997. The Palestinian securities sector consists of several components: the Palestine Exchange Center, and Clearing, Depository and Settlement Dep. (CDS), the listed public shareholding companies and the securities

firms which are members in the Palestine Stock Exchange, and operators in financial professions and investment funds.

Starting 2005 the securities sector came within PCMA's supervisory and regulatory mandate. A set of regulations and instructions has been issued, based on the Securities Law No. (12) for the year 2004, which govern the operation of the securities industry in terms of release, disclosure, overseeing, licensing, and trading commissions. Also PEX was restructured and transformed into a public shareholding company and listed its shares on the stock exchange market, in line with international best practices, particularly those issued by the International Organization of Securities Commissions (IOSCO), which the PCMA became a full member of in 2014. By the end of October 2016, there were 48 listed companies with a market value of US\$ 3.319 million, while there were 8 licensed securities companies (brokerage firms).

Lease Financing Sector

Lease financing is defined as the financing for the purchase of fixed assets (cars, trucks, engineering equipment, laboratory equipment, production lines, real estate, etc...). The leasing companies buy assets chosen by the tenant, and provide these assets for the use of the tenant for a specified period of time in exchange for rental payments. At the end of the lease period, the ownership of the asset transfer to the lessee or is returned to the lessor if the tenant does not wish to purchase the asset.

The leasing sector contributes to economic growth, as it provides the means to increase local investments. What distinguishes leasing from other financing instruments (for example lending) is that the approval of the funding does not require difficult to obtain guarantees or strict terms, since profit comes from the use of assets not their acquisition, and the tenants ability to achieve cash flow generated from the use of the asset. This means that leasing is particularly important for small and medium-sized industrial enterprises. What also distinguishes leasing is its compliance with the provisions of Islamic Sharia. The financial leasing law has been issued since 2014, and PCMA is working to complete the issuance of rules and regulations pursuant to the law in order to ensure the growth of this sector and its development. During 2016, 11 companies working in the financial leasing sector were licensed by PCMA.

The Insurance Sector

After 1993 the Palestinian National Authority undertook the supervision of the insurance sector, including licensing the activities of the insurers and the insurance agents. Also, Palestinian laws maintained the compulsory compensation system for victims of road accidents. Nevertheless, the sector suffered from the

absence of legislation and specialized control mechanisms, until late 2004 when PCMA was established, and became legally authorized to supervise, regulate and control the sector's activities. As well the issuance of the Insurance Law No. 20 of the year 2005, and the regulations and instructions issued pursuant to the law, contributed to regulating the sector.

PCMA has designed extensive policies to promote and develop the insurance sector; prepared the needed regulations; and provided for the proper climate for its growth and development. The authority also works continuously to increase awareness about insurance issues among members of the community. During 2016, 9 licensed insurance companies were working in various types of insurance through 122 Offices, while the number of licensed insurers and agents reached 207 by the end of the first half of 2016.

Mortgage Finance Sector

Mortgage finance contributes to economic development through a number of channels: investment, employment, and strengthening the financial depth of the sector. Due to the specificity of "land" in Palestine, investing in it will contribute massively to its protection and holding to it.

The mortgage finance sector in Palestine is still an emerging sector, this is mainly because of the limited policy space under the complete control of the PNA. Also the primary market of mortgage financing lacks specialized mortgage companies, as it is controlled by banks only. Some of the banks depend on their resources for mortgage lending operations, while other banks resort to refinance their loans through the secondary market of mortgage finance. In the secondary market there are two companies, Palestine Housing Mortgage Financing Corporation (PMHC) (which was founded as a public shareholding company in 1999 with a paid-in capital of twenty million dollars) and Palestine Real Estate Investment Company.

It is unquestionable that the mortgage finance sector is in dire need of a mortgage financing law. In 2012 PCMA has prepared a draft law on mortgage financing ready for enactment by the competent legislative bodies. On the other hand, in 2007 the Authority issued regulations for licensing mortgage finance companies and real estate business owners, and other pursuant instructions and regulations such as capital adequacy. The Authority has paid great attention to the development of the sector's supporting professions, for example during 2012 the Authority issued real estate valutors license instructions, in addition to developing programs of building capacities of valutors. In 2016 the number of licensed real estate valutors stood at 51.

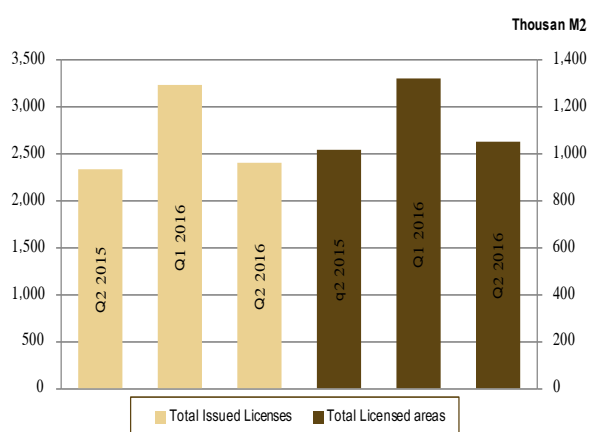
(This box was prepared by
Dr. Bashar Abu Zarour, General Director of Studies
and Development, Palestinian Capital Market Authority (PCMA)).

6- Investment Indicators¹

Building Licenses

The number of building licenses is an important indicator of investment activity. Figure 6-1 shows the changes in the number of registered licenses and licensed areas of buildings in the first and second quarters 2016 compared with the Q2 2015. The number of licenses in Q2 2016 was 2,403 licenses, 188 licenses of which are for non-residential buildings. The total number of licenses show a decline of almost a quarter compared with the previous quarter. On the other hand, the licensed areas of buildings in Q2 2016 amounted approximately to 1,053 thousand square meters, showing a decline of at least 20% compared with the previous quarter. It should be noted that the number of registered licenses does not include all building activities in the construction sector, and that a relatively large part of construction activities, especially in rural areas, is not registered or licensed.

Figure 6-1: Total Issued Building Licenses and Licensed Areas in the Palestinian Territory



Vehicles Registration

The number of vehicles registered for the first time is a standard indicator of the economic situation and expectations of the population. Since vehicle prices are high and vehicles are often purchased via bank loans, this indicator may be considered to reflect the general economic climate and expectations. The number of new and second-hand vehicles (registered for the first time) in the West Bank was 7,410, an increase of 170 vehicles compared with the previous quarter, and an increase of 983 vehicles compared with the corresponding quarter 2015.

Table 6-1: New and Second-hand Newly Registered Vehicles, West Bank (Q2 2016)

	Vehicles from international market (new)	Vehicles from international market (used)	Vehicles from the Israeli market (used)	Total
April	663	1,432	165	2,260
May	763	1,802	144	2,709
June	802	1,463	176	2,441
Total	2,228	4,697	485	7,410

Box 5: "Al Arabi Tobacco"¹: Smuggling Costs and Complexities of Reform

In 2016, the total acreage cultivated with locally grown tobacco in the West Bank was estimated at 20 thousand dunums, compared with less than eight thousand dunums by the end of the last century. Most of this area is located in the area of Ya'bad and the surrounding villages located in the north of the West Bank (the so-called "Tobacco Kingdom"). After the establishment of the Palestinian National Authority in 1994, tobacco cultivation have expanded, nevertheless it has flourished dramatically following the second intifada. This happened as a result of high demand for locally grown tobacco (which is much cheaper), and the absence of surveillance, as well as the lack of an up-to-date law regulating the expansion of this crop and restraining its production.

Statistical reports indicate that annual expenditures on tobacco consumption in Palestine reached US\$ 450 million in 2011, and that the average family spends an average of JOD 38.7 of its monthly income on tobacco, equivalent to 4.4% of the gross monthly household expenditure. This percentage is higher than the average household spending on education, on personal care, and on recreational activities as well.

There are three sources of tobacco sold in Palestine:

- imported cigarettes: which constitute 70% of total consumption.
- cigarettes produced locally: There are only two local companies manufacturing cigarettes, «Jerusalem Cigarettes» and 'Ya'bad', with the former possessing the largest market share.
- smuggled cigarettes: These are divided into two types, the first are contraband cigarettes, smuggled from abroad (via Al Karameh Bridge mainly), while the second are counterfeit cigarettes, like so-called «Arab Cigarettes» that are «stuffed» with locally grown tobacco manufactured in illicit tobacco workshops and in homes.

Palestinian Customs and Excise Dep. estimates the value of revenue loss for the Palestinian Treasury from cigarette smuggling at NIS 200 million per each type of the two types of smuggled cigarettes. The tax evasion contributes to the high marginal profits of the cultivation of tobacco (compared to the other crops), which encourages local tobacco cultivation and smuggling. The estimated average profit per each acre of tobacco is around NIS 4-5 thousand, while it is less than three thousands for other crops. Add to that the price differences between imported or locally-produced cigarettes compared with the smuggled locally-produced tobacco, which reaches NIS 13-16 per 20 cigarettes pack. The cost of production for each kilogram (about 50 packs of "Arab cigarettes") is estimated at NIS 25-30, and the price of each kilogram of tobacco the agent buys from the farmer is NIS 45-40 and sold at a price ranging from NIS 56-60.

The large expansion of tobacco cultivation and marketing resulted in the emergence of manufacturing and commercial businesses as well as a large number of poor families which have become dependent on the activities associated with the cultivation, harvesting, drying and «stuffing and wrapping» of "Arab cigarettes". The expansion of tobacco cultivation and smuggling is also associated with high financial losses incurred by the Treasury as well as a decline in the operations of the formal tobacco companies. This means that any governmental effort to strictly cease smuggling will lead to acute social consequences and will require the application of costly compensation and rehabilitation programs. This case is a clear example of additional complications that ensue when such an adverse phenomenon is not resolved or tackled at an early stage.

(This box was prepared by Mr. Misef Jamil, Researcher at MAS).

¹ The source of this section figures: PCBS, 2016, Statistics of Building Licenses and the MOF, 2016, Palestinian Customs and Excise Dep.

¹ "Al Arabi Tobacco" is one type of locally grown tobacco.

7- Prices and Inflation¹

The consumer price index (CPI) is a measure of the prices of a selection of basic goods and services that reflect the consumption pattern of average families in an economy («consumption basket»). The components of the basket are given different weights according to the percentage of households spending on them. The average prices of the components of the basket are measured in different geographical areas in the country. The process begins by assuming a given basis year (for example, 2000), thus, the average price of the goods and services in the consumption basket of this year is 100. If the average price of the same basket reached 125 in 2015, then the CPI for that year will be 125.

The inflation rate is a measure of the average change in the value of the CPI between the beginning and the end of a certain period. For example, if the price index increased to 115 in the year 2010 in the previous example, the rate of inflation between 2010 and 2015 will be 8.7% $((125-115)/115)$. So it is clear that the price index reflects the rise in prices since the base year, while the rate of inflation measures the average upward price movement between two selected periods.

The inflation rate reflects the average change in the purchasing power of families and individuals. If we assume that nominal wages and salaries are fixed, an inflation rate of 10% per year means that the purchasing power of families and individuals will decline by the same percentage.

Figure 7-1 shows two curves, the first curve measures the average change in CPI in each quarter compared with the previous quarter, i.e. the rate of inflation. During Q2 2016, the CPI reached 110.75 compared with 110.78 in the first quarter. This means that between the first and second quarters 2016 the rate of inflation declined by 0.03%. The second curve measures the change in the same inflation rate in each quarter compared to its previous quarter.

The decline of the Palestinian CPI in the second quarter is attributed to the decline of food and beverage prices (by 1.20%), while the prices of education services recorded an increase of 1.87%.

During Q2 2016 the CPI declined slightly by 0.03% compared with the previous quarter, which means that the inflation rate was negative in this quarter. It also recorded a decline by 0.24% in the Q2 2016 compared with the corresponding quarter 2015. Deflation is in fact a serious problem currently perturbing large developed economies, such as Japan and the European Union. This is because the continuous decline in prices drives consumers to postpone consumption (because tomorrow's prices will be lower than today's prices). This is reflected, of course, on the aggregate demand in the economy, thus causing a decline in production and entrenching recession.

The situation in Palestine might be different, since the postponement of consumption here can in principle lead to a reduction of import and a deficit in the trade balance (since most of the consumption goods are imported). Nonetheless, the negative inflation rate is still minor and is not expected to have significant impact on demand. It should be noted that deflation in Palestine is largely connected to that of the Israeli economy, and during the period from October 2015 to October 2016 inflation in Israel was negative (at -0.3%), according to data of the Bank of Israel (see Box 6 on Inflation Forecasts).

Figure 7-1: Average CPI Change and the Inflation Rate Change (%)

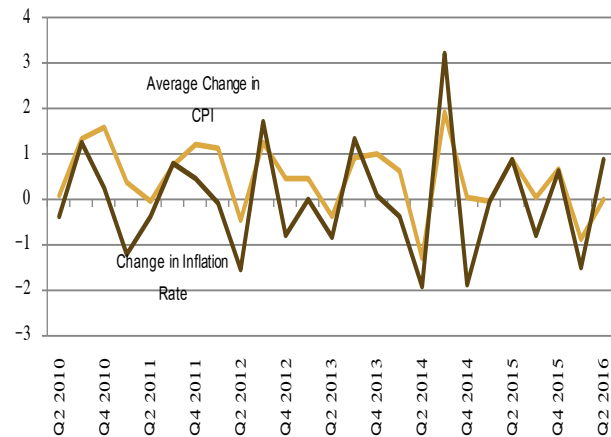


Figure 7-2: Wholesale and Producer Price Indices (base year 2007)

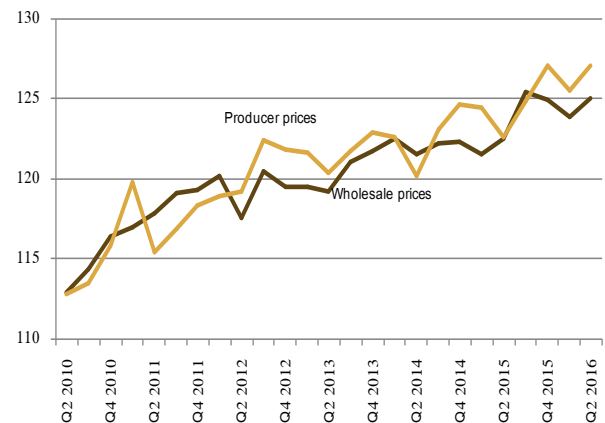
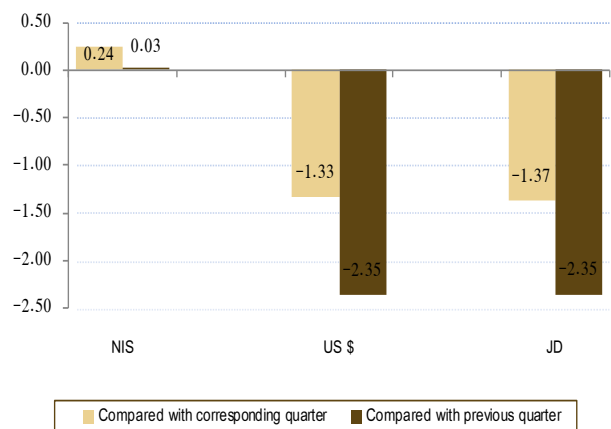


Figure 7-3: Change in Purchasing Power, Q2 2016 (percentage %)



¹ The source of numbers in this section: PCBS, 2016, Price indices, who calculated, in cooperation with PMA, the purchasing power.

Wholesale Prices and Producer Prices

The wholesale price index (sale price to retailers) rose by 1.01% between the first and second quarters 2016, as a result of the rise in wholesale prices for local and imported goods by 1.94% and 0.96% respectively. The producer price index (prices received by domestic producers) also rose by 1.21% between the two quarters.

The paradox between the decline of the consumer price index and the rise of the wholesale and producer price indices

The following factors explain the paradoxical performance of the three price indices that was recorded in the second quarter:

- Each of the three indices record prices of a different group of goods and commodities (has its own basket of goods), i.e. goods in the three baskets are different from each other. Also the basket of the producer and wholesale price indices do not include services as in the CPI basket.
- The basket of the producer price index does not include imported goods, it only includes locally-produced goods. The prices of this index do not include additional charges added to the price like the transport charges from the plant or the farm gate to the market.
- The wholesale price index does not include the profit margin the retailer adds on the price.

Prices and Purchasing Power

The Purchasing Power measures the ability of people to buy goods and services using their money income. It dependent on the level of their income, the change in prices and on the currency's exchange rate (if the currency of income is different from the currency of spending).

The change in purchasing power of people earning their salaries in dollar (or Jordanian dinar) and spending it in NIS (assuming income is constant) can be approximated as : (the rate of change of US\$/NIS) minus (the rate of inflation).

NIS Purchasing Power: the rate of inflation in the Palestinian economy measures the change in purchasing power of all individuals who receive their salaries in NIS and spend all of their income in that currency. As negative inflation was 0.03% in the Q2 2016 compared to the previous quarter, and increased by 0.24% compared with the corresponding quarter 2015, the purchasing power of individuals who receive their wages and salaries in NIS was stable or improved slightly between the first and second quarters of the year, and improved by 0.24% compared with the corresponding quarter .

US\$ Purchasing Power: In the Q2 2016 the US\$ exchange rate against the NIS declined by about 2.38% (up to NIS 3.815 per dollar), compared with the average rate in the previous quarter. Therefore, the purchasing power of individuals who receive their salaries in US\$ and spend all of their income in NIS has declined during the second quarter compared to the previous quarter by about 2.36% (= -0.03% +2.38%), and declined by about 1.33% compared with the corresponding quarter 2015, as a result of an increase of the negative inflation by 0.24% and the decline in the exchange rate of about 1.57%. Due to fact that the JD exchange rate is pegged with the US\$ exchange rate, the purchasing power of the JD has seen almost the same developments as the US\$ with a slight variation compared with the corresponding quarter.

Box 6: Inflation Forecasts

Inflation forecasting is of great importance to all central banks, as an indicator of expected developments in real wages and salaries, and as a sign of real turnovers that can be achieved by investment in the future. In addition, targeting an inflation rate and keeping it within a certain margin is considered nowadays as a guide for monetary policy in most countries of the world. The PMA issues periodical reports on inflation forecasts in Palestine .¹ The inflation forecasting approach is based on standard analysis of factors affecting the inflation process (i.e. the rise in the consumer price index). It depends on two key variables, one on the long term, the average change of the cost of imports, and the second on the short term, the change in the world food prices. The expected rise in import prices is estimate using the expected rate of inflation in Israel, as the bulk of Palestinian imports come from Israel, which is Palestine's main trading partner. As for the expected change in international food prices, the PMA approach uses the change in international food prices as an indicator. The expected rise in international food prices is based on International Monetary Fund estimates. It should be noted that the importance of the international food prices affecting inflation in Palestine is linked to the relative weight of food in the Palestinian consumption basket.

When calculating forecasted inflation there are three types of risks associated with measurement and prediction errors:

- if the methodology used to link the two independent variables to draw the expected inflation is unreliable. To minimize the impact of this potential error the PMA's report uses three different approaches of estimation, and then takes the average of the results of the three approaches (a result which the report called 'baseline scenario')
- 'external shocks': if the change expectations of the two independent variables (forecasted inflation in Israel and the predicted change in international food prices) are inaccurate or faulty. To take the effect of emergency shifts that might happen to the two variables, the report assumes that their expected values can change by one standard deviation, up and down.
- 'internal shocks': if any internal conditions arise leading to strong deviation of the actual inflation rate from the expected level. An example of this, if Israel starts a new aggressive invasion, or if it withholds clearing revenues which has happened frequently in the past. The report also takes into account the potential internal shocks and implicitly in the standard model used to deduce predictions.

Table 1 Forecasted Inflation Rates in Palestine (%)

	Assumptions	Inflation Rate	Forecasted
	Increase in the cost of imports	Increase in world food prices	
(baseline Scenario)			
2016 Q3	0.75	6.73	0.28
2016 Q4	2.21	12.87	0.39
2016	0.23	3.54	0.26
2017 Q1	1.76	9.70	1.35
2017 Q2	2.00	0.24	1.09
2017 Q3	2.18	-0.01	0.92
2017 Q4	2.15	-0.17	1.07
2017	2.02	2.28	1.11

PMA: Inflation Report: 2016 Second Quarter.

1 PMA: Inflation report: 2016: Second Quarter.

Table (1) records the forecasted rates of inflation in Palestine based on given assumptions on the increase in import and food prices. For example, the PMA's report predicts an inflation rate of approximately 0.4% in Q4 2016 and of 0.3% in the full year 2016. When we take into consideration possible deviations in the expected increase in import and food prices (external shocks), the expected inflation during the year 2016 is likely to range between (-0.4% and +0.6%). While when we take into consideration possibilities of internal shocks, the prediction margin widens and reaches one standard point, up or down.

It is quite clear that the process of inflation forecasting is full of risks of uncertainty, despite the precautions that are taken into account and expanding the prediction margin. This is inevitable for all forecasting organizations and bodies in the world, including

those with long and well established experience where complex forecasting models with dozens of variables are used. This is because there are many factors that affect inflation that come from different sources and with highly arbitrary shifts. It is sufficient to say that the rate of inflation in Palestine for Q2 2016 was estimated in the first quarter at (+ 1%) based on the baseline scenario (i.e. before taking the potential impact of external or internal shocks), while the actual rate reached (-0.24 %). This was a result of the actual decline in the cost of imports (inflation in Israel) by 0.65% rather than an increase of 1.28%, as had been forecasted. While this of course does not negate the importance of formulating forecasts, it highlights the need to develop forecasting models and to repeat trial and error calculations to reach more accurate forecasts.

8- Foreign Trade¹

Balance of Trade

The value of registered merchandise imports² during Q2 2016 totaled to about US\$ 1,333.3 million, achieving a growth of 15.7% over the previous quarter and of 4.5% compared with the corresponding quarter of the previous year. Merchandise exports (US\$ 241.2 million) also increased compared with the previous quarter (15.7%), while they shrank by 2.4% compared with the corresponding quarter of the previous year. The difference between exports and imports means that the deficit in the merchandise balance of trade amounted to US\$ 1,092.1 million. The deficit has dropped slightly as a result of the surplus in the balance of service imports from Israel (US\$ 7.5 million).

Balance of Payments

The current account in the balance of payments is the net aggregate of three sub-balances: the balance of trade (net trade in goods and services), the income balance (net transfer of factor income from abroad, such as labor and capital), and the balance of current transfers (e.g. international aid to the government and private transfers).

The deficit in the Palestinian current account (which is also called the deficit in the balance of payments) reached US\$ 391.5 million in the Q2 2016, which is equivalent to 11.6% of GDP at current prices. The current account deficit resulted from a deficit in the trade balance of (US\$ 1.345 billion) against a surplus in the balance of income (generated mainly from the income of Palestinian workers in Israel) by US\$ 404.3 million, and the surplus in the balance of current transfers (about a quarter of which generated from international aid to the government) by US\$ 549.2 million.

The balance of payments deficit was financed by surplus in the capital and financial account, which covered an amount of US\$ 270.6 million. This item (the capital and financial account) represents a debit on the national economy, as long as it has positive value.

Figure 8-1: Imports and Exports of Registered Goods (Q2 2015 and Q2 2016) (US\$ million)

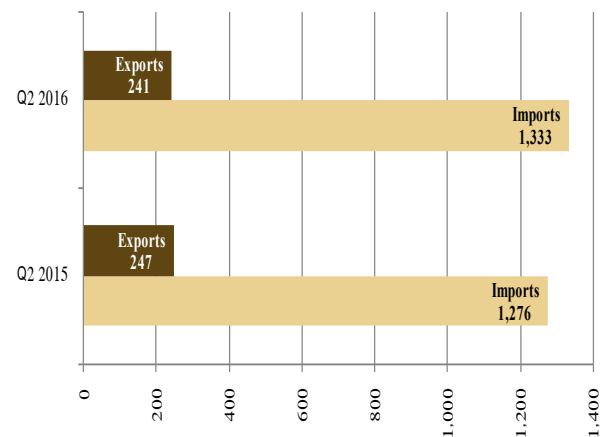
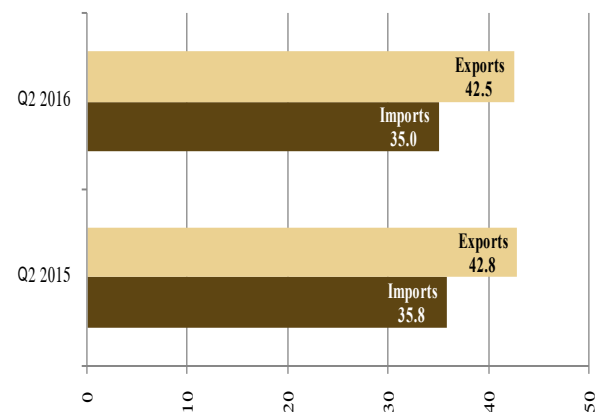


Figure 8-2: Exports and Imports of Registered Services from Israel (Q2 2015 and Q2 2016) (US\$ million)



1 The source of data in this section: PCBS, 2016, Foreign Trade Statistics , and PMA & PCBS, 2016, Palestinian Balance of Payment, 2016Q2.m

2 Registered imports and exports are those registered in the clearance accounts of trade between Palestine and Israel and in the customs data (including direct trade with overseas markets). Add to that the agricultural goods (which are registered by the Ministry of Agriculture). The registered trade figures are significantly lower than the actual figures of the Palestinian foreign trade. The actual figures are placed in the Palestinian balance of payments.

Theoretically, there should be a perfect balance between the current account deficit and the surplus of capital and financial account, i.e. the net value of the two should be zero. However, there is often a difference between them, usually recorded under “errors and omissions”.

Table 8-1: Palestinian Balance of Payments *

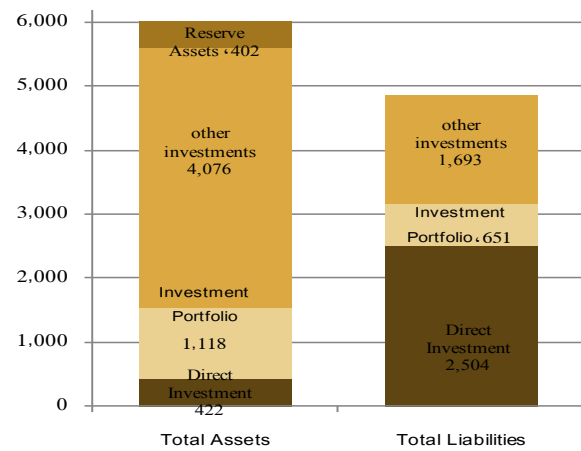
	2015 Q2	2016	
		Q1	Q2
1- Trade balance of goods and services	(1,280.7)	(1,170.9)	(1,345.0)
- Net goods	(1,244.6)	(1,130.3)	(1,300.4)
- Net services	(36.1)	(40.6)	(44.6)
2. Income balance	344.9	364.4	404.3
- Workers' remunerations received from abroad	335.9	372.3	407.5
- Investment income received from abroad	30.6	(7.6)	(3.0)
3. Balance of current transfers	572.4	528.7	549.2
- Net transfers to the government (from abroad)	232.0	143.7	128.4
- Net transfers to other sectors (from abroad)	480.2	385.0	420.8
4. Balance of current account (1 +2 +3)	(363.4)	(277.8)	(391.5)
5. Net capital and financial account	343.4	198.8	270.6
6. Net errors and omissions	18.4	76.4	120.9

* Data do not include that part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following the occupation of the West Bank in 1967.

International Investments

At the end of Q2 2016, Palestine's foreign assets totaled about US\$ 6,020 million, 7.0% of which represent direct investment, and 18.6% represent investment portfolio. On the other hand, total external liabilities amounted to about US\$ 4,848 million, more than half of which were direct investments. The difference between assets and liabilities means that the overseas investments by Palestinians were US\$ 1,172 million higher than the investments of non-residents. But it should be noted that a significant portion of these assets (68%) are deposits by Palestinian banks abroad. As for direct investments (which is an application of the concept of investment), the figures indicate that foreign direct investment in Palestine outweighed actual Palestinian investment abroad by US\$ 2,082 million.

Figure 8-3: International Investments Balance (Q2 2016) (Million US\$)



Box 7: Economic Concepts and Definitions: Gravity Models of International Trade

Gravity models are the most commonly used empirical models in social sciences generally and in international trade particularly. These models are used for analyzing and predicting bilateral trade flow between countries, and between states in the same country, as well as for studying the movement and flow of consumers to shopping malls, migration, the movement and jamming of traffic systems, spatial use and other issues.

Gravity models in international trade are designed to predict the level of bilateral trade flow between countries and to interpret the power of the determinants that influence this flow. Dutch economist Jan Tinbergen (1962), was the first to lay down the traditions of this model, through a simple proposal stating that trade between two countries can be (approximately) predicted via a 'gravity equation' (that mimics Newton's gravity law): As planets (objects) are attracted to each other, in proportion to the product of their masses and inversely proportional to the square of the distance between them, Tinbergen suggested that trade between two countries is proportional to their mass (level of GDP), and inversely proportional to the distance between them.

This suggestion for interpreting and estimating bilateral trade relation between two countries differs principally from the traditional justification for trade between countries, which is based on Ricardo's theory of comparative advantage, or on the variation in the relative resources abundance theory (Heckscher-Ohlin's) regardless of the distance or the size of the economy.

Later the "gravity equation" has been expanded and currently it uses additional interpretation factors (besides to level of income and distance) to estimate bilateral trade and to increase the predictive ability of the gravity models. The statistical exercises of the gravity models now use a number of variables that can be categorized under three groups:

- **Geographical variables:** the primary variable here is the distance (often between the capitals of the two concerned countries), assuming that trade between two countries is inversely proportional to the geographical distance that separates them. Distance leads to higher transportation costs, as well it increases the discrepancy in the various factors that are affected by geographical distance. This means that neighboring countries are likely to have trade relations with each other more than distant countries.
- **Economic variables:** the primary variable here is the level of income (GDP). The idea here is that the higher the income of a country, the larger its international trade. This means that rich countries have more trade relations with each other than poor countries. Nowadays, researchers added other economic factors to measure their impact on bilateral trade, such as the existence of preferential trade agreements between the countries (which leads to the reduction of tariffs and increases trade), or the existence of a common currency (which eliminates the uncertainty in changes of exchange rates factor) or the abundance of human capital (and this raises the competitiveness of the country and thus its foreign trade), and others.
- **Cultural variables:** Among the factors that are taken into account here is the existence of a common language, and the similarity of institutions and systems and cultural cohesion, all of which helps to stimulate trade between the countries.

Gravity model analysis derives the regression correlation of the variables that affect the bilateral trade between the countries. Practically, we take the actual figures of bilateral trade between two

countries among a large group of countries, and over a relatively long period of time (for example, one of the foundational studies took the figures of trade between two countries out of 173 countries over the last 50 years). Using regression analysis of these numbers, we reach to the estimated median of the strength of each of the variables impacting bilateral trade. This in turn allows for application of these correlations to simulate bilateral trade in the future, or to reach a median estimate of "bilateral trade" between the countries.

Most economists agree that the results of gravity models in international trade are quite satisfactory and correct most of the times, and that they are one of the most successful prediction models in economics. Nevertheless, these models lack two features: First, until recently they have not had a solid theoretical background, and often have been seen as merely a credible statistical phenomenon. But recent research sought to fill this gap and to provide theoretical background for these models (i.e. involving interpretation correlations initially derived from economic theory). Second, it applies to trade in goods only and not to trade in services. In addition, the effect of the distance can vary substantially depending on the nature of the topography and the barriers between the two countries, since the presence of high mountains or seas have a strong inverse impact more than the large plains in the literature of gravity models.

Palestinian Gravity Models

Many gravity models were customized/formulated to analyze the reality of the Palestinian foreign trade. The first of these models was published in a study issued by the World Bank on the Palestinian economy in 1993 (six volumes). The simplified gravity model of this study reached that the trade relations between oPt and Israel, under all the prevailing circumstances during the past quarter century, was more than what the gravity model expected (overtrading), which means that the West Bank and Gaza Strip trade with other countries is less than it should be.

Following this study, many studies have applied gravity models. Some of these models were designed to assess the geographical distribution of actual Palestinian foreign trade, while other models were designed to formulate expectations about the future trade regime in case occupation ended and Palestinians enjoyed freedom of choice. In general, most of these models have concluded that by then, the West Bank and Gaza Strip imports from Israel will be lower than now and exports will be higher. For example, a study by "Arnon and others" estimated, through the application of a gravity model, that the imports of the West Bank and Gaza Strip from Israel in normal conditions should be half what it is actually now, while the West Bank's and Gaza Strip's exports to Israel should be treble or more than actual levels.¹ The only exception to the idea that Israel's share of Palestinian trade is high is found in a study by the International Monetary Fund (IMF), which also used a gravity model. The study found that the West Bank and Gaza Strip do not trade more than expected (or necessary) with Israel, but that they trade with other countries much less than expected. It is notable that the same study found out that the most important trading partner of the West Bank and Gaza Strip in normal circumstances would be the European Union and not Israel.²

1 Arnon, A., Spivak, A. and Weinblatt, J. (1996). The Potential for Trade between Israel, the Palestinians and Jordan. *The World Economy*, Vo. 19, No. 1, 113-134.

2 IMF (2001), West Bank and Gaza: Economic Performance, Prospects, and Policies (R Valdivieso, U Erickson von Allmen, G Bannister, H Davoodi, F Fischer, E Jenkner and M Said), Washington DC: IMF.

Key Economic Indicators in Palestine, 2010 - 2016

Indicator	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2015			2016 ²	
							Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Population (One thousand)											
oPt	4,048.4	4,168.9	4,293.3	4,420.5	4,550.4	4,682.5	4,666.0	4,699	4,732.7	4,766.2	4,799.8
West Bank	2,513.3	2,580.2	4,649.0	2,719.1	2,790.3	2,862.5	2,853.5	2,871.6	2,889.8	2,908.0	2,926.3
Gaza Strip	1,535.1	1,588.7	1,644.3	1,701.4	1,760.1	1,820.0	1,812.5	1,827.6	1,842.9	1,858.2	1,873.5
Labor Market											
No. of workers (thousand)	745.0	837.0	858.0	885.0	917.0	963.0	971.0	947.0	983.0	974.0	975.0
Participation rate (%)	41.1	43.0	43.3	43.6	45.8	45.8	45.7	45.8	46.2	45.8	45.7
Unemployment rate (%)	23.7	20.9	23.0	23.4	23.4	26.9	25.9	24.8	27.4	25.8	26.6
West Bank	17.2	17.3	19.0	18.6	17.7	17.3	15.4	18.7	18.7	18.0	18.3
Gaza Strip	37.8	28.7	31.0	32.6	43.9	41.0	41.5	42.7	38.4	41.2	41.7
National Accounts (USD millions)											
per capita GDP (USD millions)	8,913.1	10,465.4	11,476.0	12,476.0	12,715.6	12,677.4	3,193.2	3,219.6	3,331.3	3,301.9	3,381.1
Household expenditure	8,354.7	9,602.4	10,158.5	11,062.6	11,840.4	11,795.7	2,914.2	3,146.6	2,957.4	2,987.2	3,134.9
Government expenditure	2,500.8	2,892.3	3,126.9	3,381.7	3,478.2	3,374.9	857.9	860.6	919.1	768.8	891.3
Gross capital formation	1,921.5	1,863.8	2,378.5	2,707.3	2,415.0	2,689.5	730.2	632.3	797.7	686.0	718.4
Exports	1,367.3	1,799.4	1,871.1	2,071.8	2,172.3	2,322.7	625.2	562.3	603.0	538.1	627.2
Imports	5,264.3	5,723.2	6,299.9	6,804.0	7,208.9	7,501.4	1,906.0	1,981.1	1,917.7	1,708.9	1,972.0
per capita GDP											
at Constant prices (USD)	2,338.7	2,664.9	2,787.2	2,992.2	2,960.1	2,865.8	724.7	725.4	745.1	733.3	745.5
at Current prices base year 2004)	1,606.4	1,752.5	1,807.5	1,793.3	1,737.4	1,745.9	444.7	433.0	444.8	444.3	448.7
Balance of Payment (USD millions)											
Trade Balance	(3,897.0)	(3,923.8)	(4,428.7)	(4,732.2)	(5,036.7)	(5,199.5)	(1,280.7)	(1,418.8)	(1,314.7)	(1,170.9)	(1,345.0)
Income Balance	599.1	749.5	857.4	1,160.3	1,482.4	1,712.3	344.9	357.4	347.5	364.4	404.3
Current Transfers Balance	1,991.0	1,104.8	1,750.5	1,188.0	1,405.3	1,421.5	572.4	475.1	517.4	528.7	549.2
Current account Balance	(1,306.9)	(2,069.5)	(1,820.8)	(2,383.4)	(2,149.0)	(2,065.7)	(363.4)	(586.3)	(449.8)	(277.8)	(391.5)
Exchange rates and inflation											
USD/NIS exchange rate	3.70	3.60	3.90	3.60	3.60	3.90	3.90	3.80	3.90	3.90	3.80
JOD/NIS exchange rate	5.30	5.10	5.40	5.10	5.10	5.50	5.50	5.40	5.50	5.50	5.40
Inflation rate (%) ¹	3.75	2.88	2.78	1.72	1.73	1.43	0.85	0.04	0.65	(0.90)	(0.03)
Public Finance (cash basis USD millions)											
Net domestic revenues (including clearance)	1,900.0	2,275.9	2,240.1	2,319.9	2,791.2	2,891.4	1,018.4	923.1	550.4	884.3	993.3
Current expenditure	2,983.0	2,960.7	3,047.1	3,250.7	3,445.9	3,424.9	1,018.0	911.4	859.2	855.8	1,146.0
Developmental expenditure	275.1	296.2	211.0	168.4	160.9	176.4	37.2	32.6	51.1	37.1	54.1
current budget deficit/surplus (before grants)	(1,083.0)	(1,081.0)	(1,018.0)	(1,099.2)	(815.6)	(709.9)	(36.7)	(20.8)	(359.9)	(8.7)	(206.8)
Total grants and aid	1,277.0	977.5	932.1	1,358.0	1,230.4	796.8	258.8	142.4	174.9	178.7	202.1
Total budget deficit/surplus (after grants and aid)	(81.0)	(103.5)	(85.9)	258.7	414.8	86.9	222.1	121.6	(185.0)	170.1	(4.8)
Public debt	1,882.8	2,212.8	2,482.5	2,376.2	2,216.8	2,537.2	2,344.9	2,236.0	2,537.2	2,527.0	2,530.2
The Banking Sector (USD millions)											
Banks assets/liabilities	8,590.0	9,110.0	9,799.0	11,191.0	11,822.0	12,602.3	12,420.0	12,462.1	12,602.3	13,143.6	13,631.0
Equity	1,096.0	1,182.0	1,258.0	1,360.0	1,464.0	1,461.7	1,396.0	1,427.0	1,461.7	1,483.2	1,497.0
Deposits at banks	6,802.0	6,973.0	7,484.0	8,304.0	8,935.0	9,654.6	9,456.4	9,506.5	9,654.6	10,054.7	10,203.0
Credit facilities	2,825.0	3,483.0	4,122.0	4,480.0	4,895.0	5,824.7	5,419.7	5,420.4	5,824.7	6,137.3	6,405.0

These data do not include that part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 (With exception to unemployment and population figures).

1. The inflation rate estimation is based on year-over-year comparisons of the average indices of consumer prices (the target year with the previous year).

2. Figures for 2016 are preliminary and subject to further revision.

Figures between brackets indicate negative values.